

ابن تيمية

المفتري عليه

تأليف
سليم الهلالي

المكتبة الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الاولى

١٤٠٥ هـ

رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

١٩٨٤ / ٩ / ٣٩٦

الجبيهة - ص . ب (١١٣) المكتبة الاسلامية تلفون : ٨٤٢٨٨٧

عمان - الاردن

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
تبارك الذي أنزل على عبده نوراً يهدي من اتبع رضوانه سبيل السلام ،
فتبوأت به أمته مكاناً علياً ، وكانت خير أمة أخرجت للناس تأمرهم بالمعروف
وتنهاهم عن المنكر ؛ فبيضت آصار الجهل عن ظهورهم ، وحطمت أغلال
العمى الذي طمس على قلوبهم ، فأمضى المسلمون حيناً من الدهر يتداولون
المجد العلمي ، ويتقلبون في أفواف حضارة الكتاب والسنة الوارفة الظلال
أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تُؤتي أكلها كل حين بإذن ربها رجالاً صدقوا ما
عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً ، لم
تلهمهم الدنيا بزيبتها وزخرفها عن ذكر الله ، يجاهدون في سبيل الله لا يخشون
لومة لائم ، حددوا معالم السبيل بدمائهم الذكية لمن تبعهم ونهج نهجهم إلى يوم
الدين ليبقوا على بيضاء نقية ناصع لونها تسر السالكين المخلصين الذين لا
يقدمون بين يدي الله ورسوله ، وأحكموه بقول إمام دار الهجرة-على ساكنها
أفضل الصلاة وأتم التسليم ما ثبت ثبير ، ودام ابنا سميع- لا يصلح آخر هذه
الأمة إلا ما أصلح أولها ، وهو لا ريب رأي كل بصير بداء الأمة المحمدية
ودوائها قديماً وحديثاً .

وتتابع مواكب المجددين المجتهدين تترى ، وكان من زميرهم الطيبة ،

وركبهم الكريم شيخ الإسلام وعلامة الشام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی الدمشقی ، جاء رحمه الله على فترة من المجددين وقد نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية .

وقد اتفق كل ذي عقل سليم أنه ممن عنى نبينا ﷺ : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها »^(١) فقد حباه الله بقوة الإدراك ، وسرعة الحفظ فتميز عن أهل قرنه قبل أن يبلغ الحلم ، وألان الله له العلوم كما ألان لداود عليه الصلاة والسلام الحديد ، فأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرين وجسر هو عليها ، وكان رجلاً كأن كل العلوم بين عينيه يأخذ ما يريد ويدع ما يريد كما وصفه قاضي الشافعية في مصر العلامة ابن دقيق العيد ، فألف في العلوم مصنفات عديدة حتى بلغت مؤلفاته خمسمائة مجلد .

ولا أريد أن أحصي مآثره ، وأحيط وصفاً مناقبه ، فهو أعظم من أن تصفه كلمي ، أو أن ينه على شأوه قلمي ، فقد طبق الأرض علماً وإصلاحاً ، وملاً الكون صدعاً بالحق وجهاداً ، وعطر أريج شمائله آفاق المعمورة ، ففزعت جيوش البدع والأوهام الذين فرقتهم الأهواء والمذاهب لكن جمعهم الحقد على هذا النابغة الذي لم أر عبقرياً بعد القرون المفضلة يفرى فريه ، وجُل من عاداه تستروا باسم العلماء والزمرة الفاخرة ، وهم أبلغ الناس في الإعراض عن الآخرة ، رأوا إقبال الدنيا عليه راغمة وفراغه منها ، والمبالغة في الهرب منها ، وهم بمعزل عنها ، فنصبوا عداوته ، وامتألت قلوبهم بمحاسدته ، وأرادوا ستر ذلك عن الناس حتى لا يفتن بهم ، فعمدوا إلى اختلاق الباطل والبهتان عليه ، والوقوع فيه خصوصاً عند الحكام ، وإظهارهم الإنكار مما يفتي

(١) أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي في « معرفة السنن والآثار » وغيرهم ، وصححه الزين العراقي والسيوطي والمناوي والألباني .

به من الحلال والحرام ، فشققوا القلوب بما اجترحوا من زور الكلام ، ونسوا أن لكل مقاماً بين يدي العزيز ذي الانتقام ، وبعضهم صبا إلى أقوالهم تقليداً ، ففرط في جنب شيخ الإسلام تفريطاً شديداً ، وكلا الفريقين بمعزل عن الصواب خالفوا هدي السنة والكتاب ، قال جل ثناؤه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ﴾ [النساء : ١٣٥] .

ولما رأيت تحاشدهم في مباينته ، وتعاضدهم في مناقضته ، استخرت الله ، واستشرت في كتابة رسالة تحصي افتراءاتهم فتقطع دابرها ، وتخصر شبههم فتصححها ، وسميتها : « ابن تيمية المفتري عليه » ، والذي يدفعني قول الرسول ﷺ : « لينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً إن كان ظالماً فلينبهه ، فإنه له نصر ، وإن كان مظلوماً فلينصره » (٢) .

وتتبع الجذور التاريخية لكل إفك ، فظهر لكل ذي عينين الواقع الخبيث الذي أفرز هذا النكد ، ثم نقلت من كلام ابن تيمية ما يدحض هذه الافتراءات ، وصدق القائل :

هل صح من حاكٍ قول فنقبله أم ذاك أباطيل وأسمار
أما العقل فقال : إنه كذب والعقل غرس له في الصدق أثمار
ورحم الله من سلف من أئمتنا الذين سبقونا بالإيمان ، وغفر الله لنا ولهم
إنه سميع مجيب ، والحمد لله رب العالمين .

(٢) أخرجه مسلم - والسياق له - والدارمي وأحمد .

ابن تيمية ومكارم الأخلاق

كان شيخ الإسلام شجاً في حلق المبتدعين ، وسيفاً مسلولاً على المخالفين الذين حسدوه « لتقدمه عند الدولة ، وانفراده بالأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وطاعة الناس له ، ومحبتهم له وكثرة أتباعه ، وقيامه في الحق ، وعلمه وعمله » (٣) فنتوه بالخشونة ومساوئ الأخلاق وأنه كان فظاً غليظ القلب لم تطرق الرحمة أبواب قلبه الذي كان أسود مرباداً كالكوز مُجْحِياً (٤) .

ألم يعلموا أن ابن تيمية رحمه الله لم يكن يريد علواً في الأرض ، طلق الدنيا قادراً عليها فقد وصفه من عرفه وخالطه فقال : « وما رأيناه يذكر شيئاً من ملاذ الدنيا ونعيمها ، ولا كان يخوض في شيء من حديثها ، ولا يسأل عن شيء من معيشتها ، بل جعل همه وحديثه في طلب الآخرة وما يقرب إلى الله » (٥) ، فلقد عرضت عليه المناصب التي سال لها لعابهم ، وقضوا أعمارهم سعيّاً وراءها لعلهم يتربعون على سدة فلم يقبلها : « عرض عليه منصب قضاء القضاة ومشیخة الشيوخ فلم يقبل » (٦) .

بلى ، ولكن غابت عن هؤلاء صورة ابن تيمية رحمه الله الإنسان المتلطف بالنصيحة ، صاحب الصدر الواسع العامر بالتسامح ، والنفس المطمئنة

(٣) البداية والنهاية (٣٧ / ٤) .

(٤) مائل عن الاستقامة والاعتدال لا يعي الخير (نهاية) .

(٥) الأعلام العلية للبيزار ص ٥٦ .

(٦) ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية لمحمد كرد علي ص ١١ .

الشفافة والقلب الكبير الذي يفيض رقة وعطفاً ورحمة حتى على خصومه الذين كادوا له ، وسعوا في إيذائه وأرادوا به سوءاً فلما قدر عليهم وأصبحوا في قبضة يده الحانية قال لهم لا تثريب عليكم يغفر الله لي ولكم فكان ممن عناهم الله في قوله الكريم : ﴿ والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين ﴾ [آل عمران : ١٣٤] .

ذكر العلامة ابن كثير والحافظ ابن عبد الهادي رحمهما الله ما جرى بين شيخ الإسلام والسلطان محمد بن قلاوون المملوكي الذي تولى السلطة سنة ٦٩٣ هـ ، ونزعت منه من قبل ركن الدين بيبرس الجاشنكير بمساعدة وتحريض شيخه الحلولي الاتحادي نصر المنبجي مدة ، وأقام بالكرك ثم عاد إلى السلطة سنة ٧٠٩ هـ . وبقي إلى أن توفي رحمه الله سنة ٧٤١ هـ . وكان من محبي الشيخ وأصلح سلاطين المماليك ، فلما دخل مصر لم يكن له دأب إلا طلب الشيخ تقي الدين بن تيمية من الاسكندرية فحضر مكرماً معززاً مبجلأ ، فأخذ كثير من الفقهاء والقضاة يعتذر إليه ويتنصل مما وقع منه ، فقال لهم : أنا حاللت كل من آذاني ، ودار بينه وبين السلطان هذا الحوار : « ذكر الشيخ تقي الدين ما كان بينه وبين السلطان من الكلام لما انفردا في ذلك الشباك الذي جلسا فيه ، فاستفتى الشيخ في قتل بعض القضاة بسبب ما كانوا تكلموا فيه ، وأخرج له فتاوى بعضهم في عزله ومبايعة الجاشنكير وأنهم قاموا عليك وآذوك أنت أيضاً وأخرج من جيبه فتاوى لبعض الحاضرين في قتله ، وأخذ يحثه بذلك على أن يفتيه في قتل بعضهم ، وإنما كان حنقه عليهم بسبب ما كانوا سعوا في عزله ومبايعة الجاشنكير ، ففهم الشيخ مراد السلطان فأخذ في تعظيم القضاة والعلماء ، وينكر أن ينال أحداً منهم بسوء ، وقال له : إذا قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم ، فقال له : إنهم آذوك وأرادوا قتلك مراراً ، فقال الشيخ : من

آذاني فهو في حل ، ومن آذى الله ورسوله فالله ينتقم منه ، وأنا لا أنتصر
لنفسي ، وما زال به حتى حلم عنهم السلطان وصفح .

وكان قاضي المالكية ابن مخلوف يقول : ما رأينا مثل ابن تيمية حرصنا
عليه فلم نقدر عليه ، وقدر علينا فصفح عنا وحاجج عنا ^(٧) .

رحمك الله يا شيخ الإسلام فليس بعد هذا الصفح الجميل وهذا التسامح
شيء ، فإنه لا يصدر إلا عن عالم رباني ورث عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله
عنهم علم الكتاب والسنة ومكارم الأخلاق .

لكن شائتيه الذين أشربوا كؤوس الحقد والحسد مترعة ، وشوا به إلى
السلطان ، وظنوا أن لن يخرج الله أضغانهم ؛ فأحضره وقال : « إنني أخبرت
أنك قد أطاعك الناس ، وأن في نفسك أخذ الملك ، فلم يكثر به بل قال له
بنفس مطمئنة وقلب ثابت وصوت عال سمعه كثير ممن حضر : أنا أفعل
ذلك ؟! والله إن ملكك وملك المغل لا يساوي عندي فلسين .

فتبسم السلطان لذلك وأجابه في مقابلته بما أوقع الله له في قلبه من الهيبة
العظيمة : إنك والله لصادق ، وإن الذي وشى بك لكاذب ^(٨) .

ولما رأوا فشلهم في إثارة السلطان ضده جنحوا إلى العامة يلقون إليهم
أقاويل الزور والبهتان ممن ظاهره العدالة ، وباطنه مشحون بالفسق والجهالة ،
فنجحوا فتعصب عليه جماعة بجامع مصر سنة ٧١١ هـ وتفردوا به وضربوه ،
فلما وصل الخبر إلى أصحابه أسرعوا إليه وتتابع الناس : « وقال له بعضهم : يا
سيدي ، قد جاء خلق من الحسينية ، ولو أمرتهم أن يهدموا مصر كلها لفعلوا .

(٧) البداية والنهاية (٤/٥٤) . والعقود الدرية ص (٢٨٢ - ٢٨٣) .

(٨) الأعلام العلية ص ٧٥ .

فقال لهم الشيخ : لأي شيء ؟ قال : لأجلك . قال لهم : هذا ما يحق . فقالوا : نحن نذهب إلى بيوت هؤلاء الذين آذوك فنقتلهم ونخرب دورهم ؛ فإنهم شَوَّشوا على الخلق ، وأثاروا هذه الفتنة على الناس . فقال لهم : هذا ما يحل . قالوا : فهذا الذي قد فعلوه معك يحل ؟ هذا شيء لا نصبر عليه ، ولا بد أن نروح إليهم ونقاتلهم على ما فعلوا . والشيخ ينهاهم ويزجرهم . فلما أكثروا في القول قال لهم : إما أن يكون الحق لي ، أولكم ، أو الله ؛ فإن كان لي فهم في حلٍّ منه ، وإن كان لكم فإن لم تسمعوا مني ولا تستفتوني فافعلوا ما شئتم ، وإن كان الحق لله ، فالله يأخذ حقه إن شاء كما شاء . قالوا : فهذا الذي فعلوه معك هو حلال لهم ؟ قال : هذا الذي فعلوه قد يكونون مثابين عليه مأجورين فيه . قالوا : فتكون أنت على الباطل وهم على الحق ؟ فإذا كنت تقول : إنهم مأجورون فاسمع منهم ووافقهم على قولهم . فقال لهم : ما الأمر كما تزعمون . فإنهم قد يكونون مجتهدين مخطئين ففعلوا ذلك باجتهادهم ، والمجتهد المخطيء له أجر . فلما قال لهم ذلك . قالوا : فقم واركب معنا ، حتى نجيء إلى القاهرة ، فقال : لا . وسأل عن وقت العصر فقليل له : إنه قريب ، فقام قاصداً إلى الجامع لصلاة العصر . فقليل له : يا سيدي قد تواصلوا عليك ليقتلوك . وفي الجامع قد يتمكنون منك ، بخلاف غيره ، فصلَّ حيث كان ، فأبى إلا المضيَّ إلى الجامع والصلاة فيه . فخرج وتبعه خلق كثير لا يرجعون عنه . فضاعت الطريق بالناس فقال له من كان قريباً منه : ادخل إلى هذا المسجد واقعد فيه حتى يخف الناس ، لئلا يموت أحد من الزحام . فدخل ولم يجلس فيه ، ووقف وأنام معه ، فلما خفَّ الناس خرج يطلب الجامع العتيق . فمرَّ في طريقه على قوم يلعبون بالشطرنج على مسطبة بعض حوانيت الحدادين ، فنفض الرقعة وقلبها . فبهت الذي يلعب بها والناس من فعله ذلك .

ثم مشى قاصداً للجامع ، والناس يقولون : هنا يقتلونه ، الساعة يقتلونه ، فلما وصل إلى الجامع قيل : الساعة يغلق الجامع عليه وعلى أصحابه ويقتلون ، فدخل الجامع ودخلنا معه ، فصلى ركعتين ، فلما سلم منها أذن المؤذن بالعصر ، فصلى العصر . ثم افتتح بقراءة : (الحمد لله رب العالمين)
نم تكلم في المسألة التي كانت الفتنة بسببها إلى أذان المغرب .

فخرج اتباع خصومه ، وهم يقولون : والله لقد كنا غالطين في هذا الرجل لقيامنا عليه ، والله إن الذي يقوله هذا ، هو الحق ، ولو تكلم هذا بغير الحق لم نعهله إلى أن يسكت ، بل كنا نبادر إلى قتله ، ولو كان هذا يبطن خلاف ما يظهر لم يخف علينا ، وصاروا فرقتين يخاصم بعضهم بعضاً » (٩) .

لكن جميع المكائد التي نصبوها لعله يقع في شركها لم تصده عن نصيحهم بالتي هي أحسن للتي هي أقوم فقد أرسل إلى كبيرهم الذي علمهم الحقد الشيخ نصر المنبجي قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى : « بسم الله الرحمن الرحيم : من أحمد بن تيمية إلى الشيخ العارف القدوة السالك الناسك (أبي الفتح نصر) فتح الله على باطنه وظاهره ما فتح على قلوب أوليائه ، ونصره على شياطين الإنس والجن في جهره وإخفائه ، ونهج به الطريقة المحمدية الموافقة لشرعته ، وكشف به الحقيقة الدينية ، وبين المؤمنين الصادقين الصالحين ، ومن تشبه بهم من المنافقين ، كما فرق بينهما في كتابه وسنته .

أما بعد : فإن الله قد أنعم على الشيخ ، وأنعم به نعمة باطنة وظاهرة في الدين والدنيا ، وجعل له عند خاصة المسلمين - الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً - منزلة عليّة ، ومودة إلهية ، لما منحه الله تعالى به من حسن

(٩) العقود الدرية ص (٢٨٦ - ٢٨٨) .

المعرفة والقصد ، فإن العلم والإرادة أصل لطريق الهدى والعبادة . . . » (١٠) ولم ينس رحمه الله أن يوصي إخوانه بالحق والصبر ويطلب منهم ألا يؤذوا أحداً من أجله : « . . . وأول ما أبدأ به هذا الأصل : ما يتعلق بي فتعلمون - رضي الله عنكم - أني لا أحب أن يؤذى أحد من عموم المسلمين - فضلاً عن أصحابنا - بشيء أصلاً ، لا باطناً ولا ظاهراً ، ولا عندي عتب على أحد منهم ولا لوم أصلاً ، بل هم عندي من الكرامة والإجلال والمحبة والتعظيم أضعاف أضعاف ما كان ، كل بحسبه ، ولا يخلو الرجل إما أن يكون مجتهداً مصيباً أو مخطئاً أو مذنباً فالأول مأجور مشكور ، والثاني مع أجره على الاجتهاد فمعفو عنه مغفور له ، والثالث : فالله يغفر لنا وله ولسائر المؤمنين .

فنتطوي بساط الكلام المخالف لهذا الأصل ، كقول القائل : فلان قصر ، فلان ما عمل ، فلان أوزي الشيخ بسببه ، فلان كان سبب هذه القضية ، فلان كان يتكلم في كيد فلان . . . ونحو هذه الكلمات ، التي فيها مذمة لبعض الأصحاب والإخوان ، فإني لا أسامح من آذاهم في هذا الباب ولا حول ولا قوة إلا بالله .

بل مثل هذا يعود على قائله بالملام ، إلا أن يكون له حسنة ، ومن يغفر الله له إن شاء الله ، وقد عفا الله عما سلف . وتعلمون أيضاً : أن ما يجري من تغليظ أو تخشين على بعض الأصحاب والإخوان - ما كان يجري بدمشق ، وما جرى الآن بمصر - فليس ذلك غضاضة ولا نقصاً في حق صاحبه ، ولا حصل بسبب ذلك تغير منا ولا بغض ، بل هو بعد ما عومل به من التغليظ والتخشين أرفع قدراً وأنبه ذكراً ، وأحب وأعظم ، وإنما هذه الأمور من مصالح المؤمنين ،

(١٠) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٥٢/٢ وما بعدها) .

التي يصلح الله بها بعضهم ببعض ، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى ، وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة ، لكن ذلك يوجب من النظافة والنعموة ، ما نحمد معه ذلك التخشين .

وتعلمون : أنا جميعاً متعاونون على البر والتقوى ، واجب علينا نصر بعضنا بعضاً ، أعظم مما كان وأشد ، فمن رام أن يؤذي بعض الأصحاب أو الإخوان لما قد يظنه من نوع تخشين عومل به بدمشق أو بمصر الساعة أو غير ذلك فهو الغالط .

وكذلك من ظن أن المؤمنين يخلون عما أمروا به من التعاون والتناصر فقد ظن ظنً سوء ﴿ وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً ﴾ [يونس : ٣٦] . وما غاب عنا أحد من الجماعة ، أو قدم إلينا الساعة أو قبل الساعة إلا ومنزلته عندنا اليوم أعظم مما كانت وأجل وأرفع . وتعلمون - رضي الله عنكم - أن ما دون هذه القضية من الحوادث يقع فيها من اجتهاد الآراء ، واختلاف الأهواء وتنوع أحوال أهل الإيمان ما لا بد منه - من نزغات الشيطان - ما لا يتصور أن يعرَى عنه نوع الإنسان . وقد قال تعالى : ﴿ وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ [الأحزاب : ٧٢ - ٧٣] .

بل أنا أقول ما هو أبلغ من ذلك تنبيهاً بالأدنى على الأعلى وبالأقصى على الأدنى فأقول :

تعلمون كثرة ما وقع في هذه القضية من الأكاذيب المفتراة والأغاليط المظنونة ، والأهواء الفاسدة ، وأن ذلك أمر يجل عن الوصف ، وكل ما قيل من كذب وزور ، فهو في حقنا خير ونعمة . قال تعالى : ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك

عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم ﴿ [النور : ١١] .

وقد أظهر الله من نور الحق وبرهانه ، مارده إفك الكاذب وبهتانه ، فلا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه عليّ أو ظلمه وعدوانه ، فإني قد أحللت كل مسلم ، وأنا أحب الخير لكل المسلمين ، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسه .

والذين كذبوا وظلموا في حلٍّ من جهتي ، وأما ما يتعلق بحقوق الله : فإن تابوا تاب الله عليهم ، وإلا فحكم الله نافذ فيهم ، فلو كان الرجل مشكوراً على سوء عمله ، لكنك أشكر كل من كان سبباً في هذه القضية ، لما يترتب عليه من خير الدنيا والآخرة ، لكن الله هو المشكور على حسن نعمه وآلائه وأياديه التي لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له . وأهل القصد الصالح يشكرون على عملهم ، وأهل السيئات نسأل الله أن يتوب عليهم .

وأنتم تعلمون هذا من خلقي ، والأمر أزيد مما كان وأؤكد ، لكن حقوق الناس بعضهم مع بعض ، وحقوق الله عليهم هم فيها تحت حكم الله .

وأنتم تعلمون أن الصديق الأكبر في قضية الإفك التي أنزل الله فيها القرآن ، حلف لا يصل مسطح بن أثاثه ، لأنه كان من الخائضين في الإفك ؛ فانزل الله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور : ٢٢] . فلما نزلت قال أبو بكر : « بلى والله إني لأحب أن يغفر الله لي » فأعاد إلى مسطح النفقة التي كان ينفق .

ومع ما ذكر من العفو والإحسان ، وأمثاله ، وأضعافه ، والجهد على ما

بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة أمر لا بد منه : ﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم . ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم . إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ﴾ [المائدة : ٥٤ - ٥٦] . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً « (١١) .

هذه المواقف الإنسانية العظيمة المحررة في ضوء مكارم الأخلاق الإسلامية - التي أتمها رسول الله ﷺ - أفاضها شيخ الإسلام على خصومه فهل تطفئ الإحنة التي توقد من نار الحسد المتأججة والتي تنهش قلوبهم قديماً وحديثاً ؟! قال الحافظ البزار : « ولم يزل المبتدعون أهل الأهواء ، وآكلوا الدنيا بالدين ، متعاضدين متناصرين في عدوانه ، باذلين وسعهم بالسعي في الفتك به ، متخرّصين عليه بالكذب الصراح ، مختلقين عليه ، وناسين إليه ما لم يقله ولم ينقله ، ولم يوجد له به خط ، ولا وجد له في تصنيف ولا فتوى ، ولا سمع منه في مجلس » (١٢) .

وقد استجاب لهم السلطان فأصدر مرسوماً بحبسه في قلعة دمشق ولم يخرج منها حتى توفاه الله وصعدت روحه إلى بارئها لتلاقي الأحبة محمداً ﷺ وصحبه وحسن أولئك رفيقاً .

ولكن الرحمة الربانية التي أفرغها الله في صدره فسلکها ينابيع في قلبه قد

(١١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٠ / ٢٨) . والعقود الدرية ص ٢٥٩ .

(١٢) الأعلام العلية ص ٧٥ .

قسمت على شائثيه فوسعتهم ، فقد مرض قبل أن ترجع روحه الراضية المرضية إلى عليين أياماً يسيرة ، فعلم به شمس الدين عبدالله غبريال بن صنعة الله متولي نظر الدواوين بدمشق المتوفى سنة ٧٣٣ هـ فجاء مستأذناً في الدخول لعيادته ، فأذن الشيخ له في ذلك : « فلما جلس عنده أخذ يعتذر له عن نفسه ، ويلتمس منه أن يحله مما عساه أن يكون قد وقع منه في حقه من تقصير أو غيره .

فأجابه الشيخ رضي الله عنه : بأني قد أحللتك وجميع من عاداني وهو لا يعلم أي على الحق . وقال ما معناه : إني قد أحللت السلطان الملك الناصر من حبسه إياي لكونه فعل ذلك مقلداً غيره معذوراً ، ولم يفعله لحظ نفسه ، بل لما بلغه مما ظنه حقاً من مبلّغه ، والله يعلم أنه بخلافه ، وقد أحللت كل واحد مما بيني وبينه ، إلا من كان عدواً لله ورسوله » (١٣) .

واعلم يا من رأيت نور الحق يتلأأ فأقبلت بقلبك وقالبك عليه - علمنا الله وإياك - أي لو رحت أذكر ما يصمت خصومه في هذا الباب لأطنبت ففي الوشل اجتزاء عن البحر ، وفي اليسير ما يغني عن الجمل الغفير .

ولو كان فظاً غليظ القلب كما اقترف خصومه لانفض الناس من حوله ، لكن ماذا عساهم يقولون وقد خرجت دمشق برجالها ونسائها وأطفالها لتشيع جنازته ، وقد ذكر البرزالي مؤرخ الشام وكان حاضر الجنازة أن النساء حزنن بخمسة عشر ألف امرأة والرجال بمائتي ألف (١٤) ولم يتخلف إلا ثلاثة من أهل البدع كانوا قد اشتهروا بمعاندته فاختلفوا من الناس خوفاً على انفسهم ، بحيث غلب على ظنهم أنهم متى خرجوا رجمهم الناس فأهلكوهم (١٥) وهم : يوسف

(١٣) المصدر السابق ص (٨٣ - ٨٤) .

(١٤) البداية والنهاية (١٣٦ / ١٤) . وشذرات الذهب (٨٦ / ٦) . والرد الوافر ص ١٢٣ .

(١٥) الأعلام العلية ص ٨٥ .

أبن ابراهيم بن جملة القاضي ، ونجم الدين علي بن داود القحفازي ،
وعبد الكريم بن محمد القزويني^(١٦) .

ورحم الله إمام أهل السنة أحمد بن حنبل القائل : « قولوا لأهل البدع
بيننا وبينكم الجنائز »^(١٧) فقد ظهر لهم يوم موته ما أقر عيون أصحابه وبهت أهل
الأهواء الشائنين ، نقل ابن كثير رحمه الله عن البرزالي وصفه لجنائزة شيخ
الإسلام : « . . . ولكنهم اجتمعوا لجنائزته اجتماعاً لو جمعهم سلطان قاهر ،
وديوان حاضر لما بلغوا هذه الكثرة التي اجتمعوها في جنائزته ، وانتهوا إليها ،
هذا مع أن الرجل مات بالقلعة محبوساً من جهة السلطان ، وكثير من الفقهاء
والفقراء (الصوفية) يذكرون عنه للناس أشياء كثيرة ، مما ينفر منها طباع أهل
الأديان فضلاً عن أهل الإسلام ، وهذه كانت جنائزته !! »^(١٨) .

أما علم حاسدوه أن الحدة التي كانت تعتريه في البحث وصدمة الخصوم
وكان يقهرها بالحلم كانت في نصرة الحق الذي نذر حياته لإحقاقه لأنه تحرى
قول الحق المحض فبرهن عليه بالبراهين القاطعة الواضحة القاهرة ، بحيث إذا
سمعها ذو الفطرة السليمة يثلج قلبه بها ، ويجزم أنها الحق ، ففي جميع مصنفاته
إذا صح الحديث فهو مذهبه وأخذ به وارتضاه وعمل بمقتضاه ، فهو لا يميل عن
الكتاب والسنة إلى قول أحد مهما كان عالماً مجتهداً ، فإذا رأى خصمه قد
وضحت له الحجة ، ورأى بياض المحجة ، ورفع عقيرته لردّها ، وركب
الصعب والذلّول لسدها غضب غضبة المنتصر لله ورسوله بإيراد الحجج لا
بالشتم والتهويل تقريراً لتحقيق توحيد الحق ، لا يصده عن ذلك لوم لائم ،

(١٦) الرد الوافر ص ٩٥ .

(١٧) البداية والنهاية (١٣٧ / ١٤) .

(١٨) المصدر السابق (١٣٨ / ١٤) .

ولا قول قائل ، ولا يرجع عنه لحجة محتج ، بل كان رحمه الله إذا وضح له الحق
عض عليه بالنواجذ ، ولا يلتفت إلى مباين ومعااند ، قال رحمه الله : « فإن الرد
بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد ، والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل
الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه والباطل الذي
معهم » (١٩) .

ومن نظر إلى ما قدمت رآه كما وصفت ، ومن ارتاب في ذلك فليعتبر هو
بنفسه فإنه يراه كذلك إن ازاح عنه غطاء الهوى ، فما من فرية مشينة إلا جعلها
الله في حقه فضيلة وزينة ، ونشر علومه في الآفاق ، وبهر بفنونه البصائر
والأحداق ، وملاً بمحاسنه الصحف والأوراق ، كتباً ورغماً للأعداء ، أهل
البدع المضلة والأهواء ، وصنعة عظيمة من رب السماء ، للمتقين أهل المحبة
والولاء .

ابن تيمية وزيارة القبور الزيارة الشرعية

أصبح شيخ الإسلام رحمه الله مثلاً في المخالفة عند ذوي الأهواء المبتدعين فهم ينبزون مخالفهم قائلين كابن تيمية ، وذلك أن طائفة من الشائئين الأولين الذين ماتوا بغيظهم وقلدهم كثير من المتأخرين زعموا أن أحمد بن تيمية رحمه الله شذ عن جماعة المسلمين ، واتبع غير سبيل المؤمنين من السلف الصالحين ، وخالف الأئمة المجتهدين ، حيث صرح بعدم جواز زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، وخاصة قبر خاتم النبیین ﷺ .

لقد ذكرنا فيما ذكرنا أن ابن تيمية رحمه الله جاء وقد نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية فدعوا بدعوى الجاهلية واتخذوا رؤوساً جهالاً يضلونهم بغير علم لا يريدون أن يقف الناس على حقيقتهم ، ومبلغ علمهم ، لكيلا تنقطع عليهم سبل الاستغلال والارتزاق بمخادعة العوام ، فلعجؤوا إلى تثبيت دعائم الخرافات التي رفعوا القواعد منها في غفلة من الناس لجهلهم بالكتاب والسنة ؛ فبنيت القباب والأصرخة التي أصبحت تعبد من دون الله ، وشيدت القبور للصلاة عندها ، والطواف حولها ، ونذر النذور لسدنتها ، ورحم الله حافظاً فكأنه بين ظهرانيهم وهو ينشد قائلاً :

أحيائنا لا يرزقون بدرهم وبألف ألف ترزق الأموات
من لي بحظ النائمين بحفرة قامت على اعتبارها الصلوات
وفي أرض دمشق الفيحاء غرست شجرة الإصلاح بيد شيخ الإسلام

فأنثرت وأنضجت وآتت أكلها ضعفين ، ومن سمائها سطعت شمس السنة
المطهرة فأضاءت وعمت الخافقين ، وعلت صيحة الحق تجلو فطرة الناس التي
اجتالتها الشياطين من صدأ العرف الفاسد الموروث الذي ربا عليه الصغير ،
وهرم فيه الكبير ، واتخذ لأجله القرآن مهجوراً ، بحيث لا يعرف الناس
سواه ، ولا يعدون العلم إلا إياه فقرع أسماع المترئين بالجهالة ، وفند آراءهم
بأنها بدع وكل بدعة ضلالة ، فلما رأوا باطلهم بإذن الله مدحوراً ، جنحوا إلى
أسلوب تزوير الحقائق وتحريف الكلم عن مقاصده من بعد ما عقلوه فتبصرهم
يلوون أعناق الألفاظ الصحيحة ، ويشنون أعطاف المعاني الصريحة بألستهم
ليحسبها من لم يعرف ابن تيمية رحمه الله منهجه وقوله الذي يدين الله به ، ويدعو
المسلمين إليه .

واتفق أن أُلقي إلى ابن تيمية رحمه الله كتاب فيه سؤال عن شد الرحال إلى
قبور الأنبياء والصالحين ، فأجاب عليه الشيخ ، وفي سنة ٧٢٦ هـ وقع كلام في
مسألة شد الرحال وإعمال المطي إلى قبور الأنبياء والصالحين ، وظفروا بالسؤال
وجواب الشيخ في ذلك ، وكان للشيخ رحمه الله كلام متقدم أقدم من الجواب
المذكور ذكره في تصانيفه الكثيرة : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب
الجموح ، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ، ومنهاج السنة النبوية في نقض
كلام الشيعة والقدرية ، وفيه ما هو أبلغ من هذا الجواب الذي وجدوه ، وكثر
الكلام في ذلك ، والقليل والقال ، فأطلقوا في الشيخ رحمه الله القول الفظيع ،
وشنعوا عليه بضروب التشنيع ، ونصبوا له الحبائل ، وبغوا له الغوائل قال
الحافظ المحقق ابن عبد الهادي رحمه الله : « لقد اجتمع جماعة معروفون
بدمشق وضربوا مشورة في حق الشيخ فقال أحدهم : ينفي ؛ فنفي القائل .

وقال آخر : يقطع لسانه ؛ فقطع لسان القائل . وقال آخر : يعزّز ؛ فعزّز القائل ، وقال آخر : يحبس ؛ فحبس القائل .

أخبرني بذلك من حضر المشورة وكان كارهاً لها ، واجتمع جماعة آخرون بمصر ، وقاموا في القضية قياماً عظيماً ، واجتمعوا بالسلطان وأجمعوا أمرهم على قتل الشيخ ، فلم يوافقهم السلطان على ذلك «(٢٠)» .

واشتد الأمر وحصلت فتنة طار شررها في الآفاق ، وعمت البلية ، وعظمت بسببها الرزية ، وخيف على الشيخ من كيد القائمين بالديار المصرية والشامية الذين تمخضت مؤامرتهم بأن أصدر السلطان مرسوماً بسجن الشيخ الذي كان ثابت الجأش ، مطمئن القلب ، وقد ظهر صدق توكله على الحي الذي لا يموت ، وفي السادس من شعبان من السنة نفسها حمل إلى القلعة فطار فرحاً وامتلأ سروراً^(٢١) ، وكثر الدعاء والابتهال إلى الله ، وضعف بعض أصحاب الشيخ بسبب ما حدث بهم من التعزير والتعذيب^(٢٢) وكل ذلك أن الأيدي الخبيثة لما وجدت فتياً بخطة في السفر وإعمال المطي إلى زيارة قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقبور الصالحين امتدت إليها بالتحريف الذي أفسد الحق فيها فخدعوا السلطان .

ففي يوم الخميس الحادي عشر من ذي القعدة دخل القاضي جمال الدين ابن جملة وناصر الدين مشرف الأوقاف ، وسألاه عن مضمون قوله في مسألة الزيارة ، فكتب ذلك في درج^(٢٣) ، ولما ظفروا به بعثوه إلى الديار

(٢٠) العقود الدرية ص (٣٢٨ - ٣٢٩) .

(٢١) المصدر السابق ص ١٢٩ . البداية والنهاية (١٢٣ / ١٤) .

(٢٢) المصدر السابق (١٢٣ / ١٤) .

(٢٣) المصدر السابق (١٢٤ / ١٤) .

المصرية^(٢٤) ، وكتب تحتها قاضي الشافعية بدمشق : « قابلت الجواب عن هذا السؤال المكتوب على خط ابن تيمية إلى أن قال : وإنما المحرف جعله زيارة قبر النبي ﷺ ، وقبور الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم معصية بالإجماع مقطوع به »^(٢٥) .

قال الحافظ ابن عبد الهادي معلقاً على هذا التغيير والتبديل : « هذا كلامه . فانظر إلى هذا التحريف على شيخ الإسلام ، والجواب ليس فيه المنع من زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، وإنما ذكر فيه قولين في شد الرحل والسفر إلى مجرد زيارة القبور ، وزيارة القبور من غير شد رحل إليها مسألة ، وشد الرحل لمجرد الزيارة مسألة أخرى .

والشيخ لا يمنع الزيارة الخالية عن شد رحل ، بل يستحبها ، ويندب إليها . وكتبه ومناسكه تشهد بذلك ، ولم يتعرض الشيخ إلى هذه الزيارة في الفتيا ، ولا قال : إنها معصية ، ولا حكى الإجماع على المنع منها ، والله سبحانه وتعالى لا تخفى عليه خافية »^(٢٦) .

ونقل العلامة الحافظ ابن كثير رحمه الله عن البرزالي : « فانظر الآن هذا التحريف على شيخ الإسلام ، فإن جوابه على هذه المسألة ليس فيه منع زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، وإنما فيه ذكر قولين في شد الرحل والسفر إلى مجرد زيارة القبور ، وزيارة القبور من غير شد رحل إليها مسألة ، وشد الرحل لمجرد الزيارة مسألة أخرى ، والشيخ لم يمنع الزيارة الخالية عن شد رحل ، بل يستحبها ويندب إليها ، وكتبه ومناسكه تشهد بذلك ، ولم يتعرض إلى هذه

(٢٤) العقود الدرية ص ٣٤٠ .

(٢٥) المصدر السابق ص ٣٤١ . والبداية والنهاية (١٤ / ١٢٤) .

(٢٦) العقود الدرية ص ٣٤١ .

الزيارة في هذا الوجه في الفتيا ، ولا قال إنها معصية ، ولا حكى الإجماع على المنع منها ، ولا هو جاهل قول الرسول : « زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة » والله سبحانه لا يخفى عليه شيء ، ولا يخفى عليه خافية ، ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾ (٢٧) .

أرأيت أيها المنصف كيف نُقل عن شيخ الإسلام رحمه الله ما لم يقل ، وحرف عليه ؟ ! إن الذي حمل راية هذه الفرية ابن الأخنائي قاضي المالكية بمصر رحمه الله فرد عليه ابن تيمية رحمه الله بجواب مبسوط ، ويتكلم ابن تيمية رحمه الله عن هذا في رسالة من السجن قائلاً : « ونحن والله الحمد والشكر في نعم عظيمة تتزايد كل يوم ، ويجدد الله تعالى من نعمه نعماً أخرى ، وخروج الكتب كان من أعظم النعم ، فإني كنت حريصاً على خروج شيء منها لتقفوا عليه ، وهم كرهوا خروج الأخنائية فاستعملهم الله في إخراج الجميع ، وإلزام المنازعين بالوقوف عليه ، وبهذا يظهر ما أرسل الله به ورسوله من الهدى ودين الحق ، فإن هذه المسائل كانت خفية على أكثر الناس ، فإذا ظهرت فمن كان قصده الحق هداه الله ، ومن كان قصده الباطل قامت عليه حجة الله ، واستحق أن يذله الله ويخزيه ، وما كتبت شيئاً من هذا ليحكم عن أحد ولو كان مبغضاً .

والأوراق التي فيها جواباتكم وصلت ، وأنا طيب ، وعيناى طيبتان أطيب ما كانتا ، ونحن في نعم عظيمة لا تحصى ولا تعد ، والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً » (٢٨) وذكر الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله أن شيخ الإسلام رحمه الله كتب في المسألة التي حبس بسببها كتاباً في الرد على ابن الأخنائي قاضي

(٢٧) البداية والنهاية (١٤ / ١٢٤) .

(٢٨) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٧ / ٢٨) .

المالكية بمصر ، يعرف بالأخنائية^(٢٩) . ورأى أعداء الشيخ رحمه الله أن السجن لن يمنعه من تبليغ آيات الله وحججه التي قصمت ظهر المخالفين ، فمنعوا عنه الأقلام والحبر والأوراق والكتب^(٣٠) ، فكتب هذه الرسالة لأصحابه بالفحم : « بسم الله الرحمن الرحيم ، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ونحن لله الحمد والشكر في نعم متزايدة ، متوافرة ، وجميع ما يفعله الله فيه نصر الإسلام ، وهو من نعم الله العظام ، و ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً ﴾ [الفتح : ٢٨] فإن الشيطان استعمل حزبه في إفساد دين الله الذي بعث به رسله ، وأنزل به كتبه ، ومن سنة الله : أنه إذا أراد إظهار دينه ، أقام من يعارضه ، فيحق الحق بكلماته ، ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق .

والذي سعى فيه حزب الشيطان لم يكن مخالفة لشرع محمد ﷺ وحده ، بل مخالفة لدين جميع المرسلين : إبراهيم وموسى والمسيح ومحمد خاتم النبيين صلى الله عليهم أجمعين .

وكانوا قد سعوا في أن لا يظهر من جهة حزب الله ورسوله خطاب ولا كتاب ، وجزعوا من ظهور الأخنائية ، فاستعملهم الله تعالى حتى أظهروا أضعاف ذلك وأعظم ، وألزمهم بتفتيشه ومطالعة ، ومقصودهم إظهار عيوبه ، وما يحتاجون به ، فلم يجدوا فيه إلا ما هو حجة عليهم ، وظهر لهم جهلهم ، وكذبهم وعجزهم ، وشاع هذا في الأرض ، وأن هذا مما لا يقدر عليه إلا الله ، ولم يمكنهم أن يظهروا علينا فيه عيباً في الشرع والدين ، بل غاية ما عندهم : أنه خولف مرسوم بعض المخلوقين ، والمخلوق كائناً من كان ، إذا

(٢٩) العقود الدرية ص ٣٦١ .

(٣٠) المصدر السابق ٣٦٣ .

خالف أمر الله تعالى ورسوله ، لم يجب ، بل ولا يجوز طاعته في مخالفة أمر الله ورسوله باتفاق المسلمين .

وقول القائل : إنه يظهر البدع ، كلام يظهر فساد له لكل مستبصر ويعلم أن الأمر بالعكس ، فإن الذي يظهر البدعة ، إما أن يكون لعدم علمه بسنة الرسول ، واتباع هواهم بغير هدى من الله : ﴿ ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ﴾ [القصص : ٥٠] ممن هو أعلم بسنة الرسول منهم ، وأبعد عن الهوى والغرض في مخالفتها ﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون إنهم لن يغفوا عنك من الله شيئاً وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين ﴾ [الجاثية : ١٨ - ١٩] .

وهذه قضية كبيرة لها شأن عظيم ، ولتعلمن نبأه بعد حين ، [ثم ذكر الشيخ كلاماً ، لا يمكن قراءة جميعه ، لانطماسه]^(٣١) ، وقال بعده :

وكانوا يطلبون تمام الأخنائية ، فعندهم ما يطمهم أضعافها ، وأقوى فقهاً ، وأشد مخالفة لأعراضهم ، فإن الزمלקانية^(٣٢) قد بين فيها من نحو خمسين وجهاً : أن ما حكم به مخالف لإجماع المسلمين ، وما فعلوه لو كان ممن

(٣١) العقود الدرية ص ٣٦٥ . قلت : لأنهم منعوا عنه الخبر والأقلام والأوراق والكتب .
(٣٢) نسبة إلى كمال الدين الزمלקاني شيخ الشافعية بالشام ، قال عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله : « أشد المتعصبين عليه [ابن تيمية] والقائمين في إيصال الشر إليه » انظر الرد الوافر ص ٥٦ ، ١٤٦ . طلب إلى الديار المصرية ليولى قضاء الشام فتوعد إذا رجع أن يؤذي ابن تيمية رحمه الله ويحكم بقتله فبلغ ذلك ابن تيمية فقال : « إن الله لا يمكنه مما قصد ، ولا يصل إلى مصر حياً » انظر الأعلام العلية ص ٦٣ . قال العلامة ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية (١٤ / ١٣٢) : « وكان من نيته الخبيثة إذا رجع إلى الشام متولياً أن يؤذي شيخ الإسلام ابن تيمية فدعا عليه فلم يبلغ أمله ومراده ، فتوفي في سحر يوم الأربعاء سادس عشر شهر رمضان بمدينة بلبيس ، وحمل إلى القاهرة ، ودفن بالقرافة ليلة الخميس جوار قبة الشافعي تغمدهما الله برحمته » .

يعرف ما جاء به الرسول ، ويتعمد مخالفته لكان كفراً وردة عن الإسلام ، ولكنهم جهال دخلوا في شيء ما كانوا يعرفونه ، ولا ظنوا أنه يظهر منه أن السلطنة تخالف مرادهم . والأمر أعظم مما ظهر لكم ، ونحن والله الحمد على عظيم الجهاد في سبيله ، بل جهادنا في هذا مثل جهادنا يوم قازان ، والجبلىة ، والجهمية ، والاتحادية ، وأمثال ذلك ، وذلك من أعظم نعم الله علينا وعلى الناس ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون» (٣٣) .

وشارك أبو الحسن السبكي رحمه الله في ترويح هذه الفرية فصنف كتاب « شفاء السقام في زيارة خير الأنام » (٣٤) قال ابنه عبد الوهاب رحمه الله : « قام حين خلط ابن تيمية الأمر ، وسول له قرينه الخوض في ضحضاح الجمر ، حين سد باب الوسيلة يغفر الله له ولا حرمها ، وأنكر شد الرحال لمجرد الزيارة لا آخذه الله وقطع رحمها ، وما برح يدلج ويسير حتى نصر صاحب ذلك الحمى الذي لا ينتهك نصراً مؤزراً ، وكشف عن خبء الضمائر في الصدور عنه صدرأ موغراً ، فأمسك ما تماسك من باقي العرى ، وحصل أجراً في الدنيا وفي الأخرى يرى ، حتى سهل السبيل إلى زيارة صاحب القبر عليه الصلاة والسلام ، وقد كادت تزور عنه صدور الركائب ، وتحرقهراً [أعنة القلوب وهي لوائب] (٣٥) ، بتلك الشبهة كادت شرارتها بحداد الأوهام ، وتمد غيب صدأها صدأ على مرايا الأفهام ، وهيهات كيف يزار المسجد ويحفى صاحبه ﷺ أو يخفيه الإبهام ، أو تزداد المطي عنه وهي تتراشق إليه كالسهام ، ولولاه عليه

(٣٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٧ / ٢٨ - ٥٩) . والعقود الدرية ص (٣٦٤ - ٣٦٦) .

(٣٤) ذكر ابن السبكي في طبقات الشافعية (٦ / ٢١٤) عنواناً آخر : « شنّ الغارة على من انكر

السفر للزيارة » .

(٣٥) في الأصل « اغتته القلوب وهي لوائب » ، وما أثبتناه هو الصواب والله أعلم ، وقلوب

لوائب : أي عطشى .

الصلاة والسلام لما عرف تفضيل المسجد ، ولا يَمَّ إلى ذلك المحل مؤمل المغير
ولا المنجد ، ولولاه ما قدس الوادي ، ولا أسس على التقوى مسجد في ذلك
النادي ، وكذلك قبلها شكر الله له قام في لزوم ما اتفق عليه
الإجماع . . . » (٣٦) .

بيد أن الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله رد فرية السبكي في مؤلف كبير فذ
سَمَاهُ « الصارم المنكي في الرد على السبكي » وحرى بكل طالب علم وصاحب
حق أن يسعى إلى الاطلاع عليه ففيه فوائد ثرة : فقهية وحديثية وتاريخية .

وورث زيني دحلان والكوثري هذه الفرية وغيرها في محاربة مجدد التوحيد
الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، وصبا إليهما كثير من المعاصرين
تقليداً ، وصار أحدهم في حق الشيخ جباراً عنيداً ، وسودوا صحفهم
وصحائفهم بهذه الفرية وكأنها الحق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ،
وزعموا أن شد الرحال إلى القبر أجمع عليه المسلمون إلى يوم الناس هذا ، ولم
يخالف إلا ابن تيمية رحمه الله .

وليتهم رجعوا إلى كتب الشيخ رحمه الله وفتاويه وقد ملأت طباق الأرض
ليتبينوا حقيقة الأمر فإنها طافحة بما ينقض عرى هذه الفرية ، مصرحة بمشروعية
بل استحباب قبور المسلمين وخاصة قبر خير البرية ﷺ الزيارة الشرعية ، يعلم
ذلك من عرف كتب ومنهج ابن تيمية رحمه الله .

وما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً فها هو الشيخ نفسه يدعو
خصومه إلى مطالعة كتبه أن يصيبوه بجهالة وينسبوه إلى الضلالة فيصبحوا على
ما فعلوا نادمين ، وقد حدث أن وقع ذلك فندم بعضهم على ما فرط في جنب

الشيخ رحمه الله ، فقد كتب مؤرخ الإسلام الذهبي إلى أبي الحسن السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق شيخ الإسلام فأجاب رحمه الله جميعاً : « وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالمملوك يتحقق كبير قدره ، وزخارة بحره ، وتوسعه في العلوم الشرعية والعقلية ، وفرط ذكائه واجتهاده وبلوغه من ذلك كل المبلغ الذي يتجاوز الوصف ، والمملوك يقول ذلك دائماً وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل ، مع ما جمع الله من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه لا لغرض سواه ، وجريه على سنن السلف ، وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى ، وغرابة مثله في هذا الزمان بل في أزمان » (٣٧) .

وهذه الكلمة نذكرها للسبكي رحمه الله بالتقدير ، فيا ليت شعري هل يؤوب أحفاد الشائنين إلى رشدهم ، وتكون مخاصمتهم لله ولدينه ولرسوله ، ولا يذهب بهم الهوى عن الرجوع إلى الحق إذا تبين ، ولا يجرمهم شتآن ابن تيمية رحمه الله ألا ينصفوه من أنفسهم ، فهلاً قلدوا شيخهم السبكي في الخير كما قلدوه في الافتراء ، فإن التقليد في الخير ألطف من التقليد في شر ، حنانيك فبعض الشر أهون من بعض .

قال شيخ الإسلام رحمه الله في أول « الرد على الأخنائي » بعد أن ذكر فريته التي الصقها به ظلماً وعدواناً مبيناً أن في كتبه ما يدفع باطلهم : « والمجيب [يعني نفسه] قد عرفت كتبه ، وفتاويه مشحونة باستحباب زيارة القبور ، وفي جميع مناسكه يذكر استحباب زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد ويذكر زيارة قبر النبي ﷺ إذا دخل المسجد والأدب في ذلك » .

وقال في الجواب الباهر : « قد ذكرت فيما كتبه من المناسك أن السفر إلى

مسجده وزيارة قبره كما يذكره أئمة المسلمين في مناسك الحج عمل صالح مستحب ، وقد ذكرت في عدة مناسك الحج السنة في ذلك ، وكيف يسلم عليه ، وهل يستقبل الحجرة أم القبلة ؟ على قولين « (٣٨) » .

إذن فبيننا وبين خصوم ابن تيمية رحمه الله القوائم ، لحل هذا الخلاف القائم ، فمن الأمانة العلمية الرجوع إلى كلامه في مظانه ، وعدم التلقي عن كل ناعق يقذف بالكلام على عواهنه لا يلقي له بالاً .

قال رحمه الله في « الجواب الباهر » الذي ألفه طالباً من السلطان التحقيق في المسألة ليرفع عنه ما لحق به من ظلم ، متحدياً خصومه أن يأتوا ببرهانهم إن كانوا صادقين ويخرجوا له أثارة من علم : « أما بعد ، يقول أحمد بن تيمية : إنني لما علمت مقصود ولي الأمر السلطان - أيده الله وسدده فيما رسم به - كتبت إذ ذاك كلاماً مختصراً ، لأن الحاضر استعجل بالجواب ، وهذا فيه شرح الحال أيضاً مختصراً ، وإن رسم ولي الأمر أيده الله وسدده ، أحضرت له كتباً كثيرة من كتب المسلمين - قديماً وحديثاً - مما فيه كلام النبي ﷺ والصحابة والتابعين ، وكلام أئمة المسلمين الأربعة ، وغير الأربعة وأتباع الأربعة ، مما يوافق ما كتبه في الفتيا ، فإن الفتيا مختصرة ، لا تحتمل البسط .

ولا يقدر أحد أن يذكر خلاف ذلك ؛ لا عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ، ولا عن التابعين ، ولا عن أئمة المسلمين : لا الأربعة ، ولا غيرهم .

وإنما خالف ذلك من يتكلم بلا علم ، وليس معه بما يقوله نقل ، لا عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن التابعين ولا عن أئمة المسلمين ، ولا يمكنه

أن يحضر كتاباً من الكتب المعتمدة عن أئمة المسلمين بما يقوله ، ولا يعرف كيف كان الصحابة والتابعون يفعلون في زيارة قبر النبي ﷺ وغيره ، وأنا خطي موجود بما أفتيت به ، وعندى مثل هذا كثير كتبه بخطي ، ويعرض على جميع من ينسب إلى العلم شرقاً وغرباً ، فمن قال إن عنده علماً يناقض ذلك فليكتب خطه بجواب مبسوط ، يعرف فيه من قال هذا القول قبله ، وما حجتهم في ذلك ؟ وبعد ذلك فولي الأمر السلطان أيده الله إذا رأى ما كتبه وما كتبه غيري فأنا أعلم أن الحق ظاهر مثل الشمس : يعرفه أقل غلمان السلطان ، الذي ما رؤي في هذه الأزمان سلطان مثله ، زاده الله علماً وتسديداً وتأيداً ، فالحق يعرفه كل أحد ، فإن الحق الذي بعث الله به الرسل لا يشتبه بغيره على العارف كما لا يشتبه الذهب الخالص بالمغشوش على الناقد» (٣٩) .

أولاً : لقد أورد الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله في « العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية » صفحة (٣٣٠ - ٣٤٠) صورة الفتيا التي نقموا على الشيخ من أجلها ، ومنها يتبين أن الشيخ رحمه الله لم يتعرض فيها إلى زيارة القبور الخالية عن شد الرحل ، ولا حكى الإجماع على منعها ، ومعلوم أن شد الرحل لمجرد الزيارة مسألة ، والزيارة بدون شد رحل مسألة أخرى ، وإنما تعرض الشيخ رحمه الله لشد الرحال إلى زيارة القبور وحكى قولين فيها وذكر حجة كل قول ورجح أحد القولين ، وهذان القولان موجودان في كتب الشافعية والمالكية والحنابلة وفي شروح الحديث ، وترجيح تحريم السفر إلى غير المساجد الثلاثة هو قول مالك رحمه الله الذي كره التكلم بلفظ الزيارة مثل أن يقال : زرت قبر النبي ﷺ (٤٠) ، والحكاية التي تروى في خلاف ذلك عن مالك مع

(٣٩) المصدر السابق (٢٧ / ٣١٤ - ٣١٦) .

(٤٠) المدونة (٢ / ١٣٢) .

المنصور باطلة مكذوبة لا أصل لها ، في إسنادها المظلم الذي لا يساوي عند علماء الحديث بعرة محمد بن حميد الرازي المتهم بالكذب وتركيب الأسانيد^(٤١) ، وكذلك جمهور أصحاب مالك على ذلك فقد نقل أقوالهم في الانتصار لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تلميذه ابن عبد الهادي رحمه الله في (العقود الدرية) صفحة (٣٤٢ - ٣٦٠) ، فعجيب أمر ابن الأختائي المالكي الذي خالف إمام مذهبه وجماهير علماء مذهبه وهم على الحق في هذه المسألة وذلك لمجرد اتباع الهوى .

ثانياً : يُعَدُّ ابن تيمية رحمه الله أن زيارة القبور على وجهين : شرعية وبدعية قال رحمه الله : « ويجب الفرق بين الزيارة الشرعية التي سنّها رسول الله ﷺ ، وبين الزيارة البدعية التي لم يشرعها بل نهى عنها ، مثل اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، والصلاة إلى القبر ، واتخاذها وثناً »^(٤٢) .

ثالثاً : الزيارة الشرعية أن يكون قصد الزائر الدعاء للميت والاستغفار له كما يقصد بالصلاة على جنازته ، فالقيام على قبره من جنس الصلاة عليه ، وهو أمر مشروع لأن النبي ﷺ كان يصلي على موق المسلمين ويقوم على قبورهم ، وقصده الدعاء والاستغفار لهم قال رحمه الله : « وأما الزيارة الشرعية فهو أن يسلم على الميت ويدعوله بمنزلة الصلاة على جنازته ، كما كان النبي ﷺ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا : « سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين ، وإنا ان شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم » وروي عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من رجل يمر بقبر رجل كان يعرفه

(٤١) تهذيب التهذيب (١٢٧/٩) ، وميزان الاعتدال (٥٣٠/٣) .

(٤٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٣٢/٢٧) .

في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام » والله تعالى يثيب الحي إذا دعا للميت المؤمن ، كما يثيبه إذا صلى على جنازته ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل ذلك بالمنافقين ، فقال عز من قائل : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ﴾ [التوبة : ٨٤] .

فليس في الزيارة الشرعية حاجة الحي إلى الميت ، ولا مسألته ولا توسله به ، بل فيها منفعة الحي للميت ، كالصلاة عليه ، والله تعالى يرحم هذا بدعاء هذا وإحسانه إليه ، ويثيب هذا على عمله » (٤٣) . وقال أيضاً : « ومعلوم أن الزيارة الشرعية التي سنها رسول الله ﷺ لأئمة : تتضمن السلام على الميت والدعاء له ؛ بمنزلة الصلاة على جنازته ، فالمصلي على الجنازة قصده الدعاء للميت ، والله تعالى يرحم الميت بدعائه ، ويثيبه هو على صلاته ، كذلك الذي يزور القبور على الوجه المشروع ، فيسلم عليهم ، ويدعو لهم ، يرحمون بدعائه ويثاب هو على إحسانه إليهم ، وأين قصد النفع للميت من قصد الشرك به ؟ ! ... » (٤٤) .

وإذا كانت زيارة قبور المسلمين للاستغفار فإن زيارة قبور الكافرين تجوز للاعتبار قال رحمه الله : « وتجوز زيارة قبر الكافر لأجل الاعتبار ، دون الاستغفار له ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة قال : إن النبي ﷺ زار قبر أمه فبكى ، وأبكى من حوله وقال : « استأذنت ربي أن استغفر لها فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزورها فأذن لي ، فزوروا القبور فإنها تذكر الموت » ، وقد ثبت عنه في الصحيح من حديث أنس قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » . (٤٥)

(٤٣) المصدر السابق (٢٧/٧٠ - ٧١) .

(٤٤) المصدر السابق (٢٧/١٦٤ - ١٦٥) .

(٤٥) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها .

رابعاً : الزيارة البدعية أن يقصد بها طلب الحوائج من الميت ، أو التوسل به ، أو الدعاء عنده ، أو طلب الدعاء منه والشفاعة ، أو الصلاة عندها ، أو انذار النذور لها ، أو الذبح عندها . قال رحمه الله : « وأما زيارة القبور لأجل الدعاء عندها ، أو التوسل بها ، أو الاستشفاع بها ، فهذا لم تأت به الشريعة أصلاً »^(٤٦) ، وقال أيضاً : « . . . وبين الزيارة البدعية التي لم يشرعها بل نهى عنها ، مثل اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، والصلاة إلى القبر ، واتخاذها وثناً ، وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى » حتى أن أبا هريرة سافر إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى بن عمران عليه السلام فقال له بصرة بن أبي بصرة الغفاري : لو أدركتك قبل أن تخرج لما خرجت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، ومسجد بيت المقدس » فهذه المساجد شرع السفر إليها لعبادة الله فيها بالصلاة والقراءة والذكر والدعاء والاعتكاف ، والمسجد الحرام مختص بالطواف لا يطاف بغيره »^(٤٧) .

خامساً : يرى ابن تيمية رحمه الله أن من سافر قاصداً زيارة قبر النبي ﷺ ولم يُصَلِّ في المسجد مبتدع ضال : « وأما من قصد السفر لمجرد زيارة القبر ، ولم يقصد الصلاة في مسجده ، وسافر إلى مدينته فلم يُصَلِّ في مسجده ﷺ ولا سلم عليه في الصلاة بل أتى القبر ثم رجع ، فهذا مبتدع ضال ، مخالف لسنة رسول الله ﷺ ، ولإجماع أصحابه ، ولعلماء أمته »^(٤٨) ، ولما كانت زيارة المسجد

(٤٦) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها .

(٤٧) المصدر السابق (٣٣٢/٢٧) .

(٤٨) المصدر السابق (٣٤٢/٢٧ - ٣٤٣) .

تتضمن زيارة القبر ، فلا بد أن يقصد السفر إلى مسجده « وقد صرح في الجواب بأن السفر إلى مسجده طاعة مجمع عليها ، وكذلك ما تضمنه مما يسمى بزيارة قبره من الأمور المستحبة مثل الصلاة عليه ، والسلام عليه ، والدعاء له بالوسيلة وغيرها ، والشهادة له ، والثناء عليه لما فضله الله به ، ومحبته ، ومولاته ، وتعزيه ، وتوقيره وغير ذلك مما قد يدخل في مسمى الزيارة ، فهذا كله مستحب ، والمجيب يصرح باستحباب ذلك » (٤٩) ولهذا كان لزيارة قبره ﷺ حكم خاص ليس لسائر القبور من وجوه عديدة (٥٠) :

١ - أن مسجده عند قبره ، والسفر إليه مشروع بالنص والإجماع ؛ بخلاف غيره .

٢ - أن زيارته كما يزار غيره ممتنعة ، وإنما يصل الإنسان إلى مسجده وفيه يفعل ما يشرع له .

٣ - أنه لو كان قبر نبينا يزار كما تزار القبور لكان أهل مدينته أحق الناس بذلك .

٤ - أنه نهى أن يتخذ قبره عيداً ، وأمر الأمة أن تصلي عليه وتسلم حيثما كانت ، وأخبر أن ذلك يبلغه ، فلم يكن تخصيص البقعة بالدعاء له مشروعاً ، بل يدعى له في جميع الأماكن ، وعند كل أذان ، وفي كل صلاة ، وعند دخول كل مسجد ، والخروج منه ، بخلاف غيره ، وهذا لعلو قدره ، وارتفاع درجته ، فقد خصه الله من الفضيلة ، بما لم يشركه فيه غيره ، لئلا يجعل قبره مثل سائر القبور ، بل يفرق بينهما من وجوه متعددة ، ويبين فضله على غيره ، وما من الله به على أمة .

(٤٩) المصدر السابق (٢ / ٢٤٢) .

(٥٠) المصدر السابق (٢٧ / ٢٤٣ - ٢٤٤) .

قلت : الوجهان الأول والثاني يوجبان أن يقصد مسجده بالزيارة وشد
الرحل فمن فعل ذلك فقد أتى مستحباً ، قال رحمه الله : « فمن سافر إلى
المسجد الحرام أو المسجد الأقصى أو مسجد الرسول ﷺ ، فصلّى في مسجده ،
وصلّى في مسجد قباء ، وزار القبور كما مضت به سنة رسول الله ﷺ ، فهذا هو
الذي عمل العمل الصالح ، ومن أنكر هذا السفر فهو كافر يستتاب ، فإن تاب
وإلا قتل . . . » (٥١) .

وأما الوجهان الثالث والرابع يبطلان قياس قبر نبينا ﷺ على باقي قبور
المسلمين فلا يقصد بالزيارة لأن العلة من الزيارة الاستغفار للميت والسلام على
أهل القبور وهذا يتحقق للرسول ﷺ حيثما كان المسلم الذي يصلي ويسلم عليه
بخلاف غيره قال ﷺ : « إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني من أمتي
السلام » (٥٢) قال رحمه الله : « والذي يفعله علماء المسلمين هو الزيارة
الشرعية ؛ يصلون في مسجده ﷺ ، ويسلمون عليه في الدخول للمسجد وفي
الصلاة ، وهذا مشروع باتفاق المسلمين .

وقد ذكرت هذا في المناسك ، وفي الفتيا ، وذكرت أنه يسلم على النبي
ﷺ وعلى صاحبيه » (٥٣) .

وقال أيضاً : « والمقصود أن مسجد الرسول فضيلة السفر إليه لأجل
العبادة فيه ، والصلاة فيه بألف صلاة ، وليس شيء من ذلك لأجل القبر
بإجماع المسلمين ، وهذا من الفروق بين مسجد الرسول ﷺ وغيره ، وبين قبره
وغيره ، فقد ظهر الفرق من وجوه .

(٥١) المصدر السابق (٢٧ / ٣٤٢) .

(٥٢) أخرجه النسائي والدارمي والحاكم وصححه ووافقه الذهبي والألباني .

(٥٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٧ / ٣٤٣) .

وهذا المعترض وأمثاله جعلوا السفر الى قبور الأنبياء نوعاً ، ثم لما رأوا ما ذكره العلماء من استحباب زيارة قبر نبينا ظنوا أن سائر القبور يسافر إليها كما يسافر إليه فضلوا من وجوه :

١ - أن السفر إليه إنما هو سفر إلى مسجده وهو مستحب بالنص والإجماع .

٢ - أن هذا السفر هو للمسجد في حياة الرسول وبعد دفنه ، وقبل دخول الحجرة ، وبعد دخول الحجرة فيه ، فهو سفر إلى المسجد سواء كان القبر هناك أو لم يكن ، فلا يجوز أن يشبه به السفر إلى قبر مجرد .

٣ - أن من العلماء من يكره أن يسمي هذا زيارة لقبره ، والذين لم يكرهوه يسمون لأولئك في الحكم ، وإنما النزاع في الاسم ، وأما غيره فهو زيارة لقبره بلا نزاع ، فللمانع أن يقول : لا أسلم أنه يمكن أن يسافر إلى زيارة قبره أصلاً ، وكلما سمي زيارة قبر فإنه لا يسافر إليه ، والسفر إلى مسجد نبينا ليس سفرًا إلى زيارة قبره ، بل هو سفر لعبادة في مسجده .

٤ - أن هذا السفر مستحب بالنص والإجماع والسفر إلى قبور الأنبياء والصالحين ليس مستحباً لا بنص ولا إجماع ، بل هو منهي عنه عند الأئمة الكبار ، كما دل عليه النص .

٥ - أن المسجد الذي عنده قبره مسجده الذي أسس على التقوى ، والمساجد التي على قبور الأنبياء والصالحين نهي عن اتخاذها مساجد والصلاة فيها (٥٤) .

(٥٤) انظر تفصيل هذه المسألة في رسالة العلامة الألباني : « تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد » .

٦ - أن الذي يسمى زيارة لقبره هو زيارة لمسجده وهو ما أجمع عليه المسلمون جيلاً بعد جيل ، وأما السفر إلى سائر القبور فلا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان .

٧ - السفر المشروع إلى مسجده يتضمن أن يفعل ما كان يفعل في حياته وحياة الخلفاء الراشدين : من الصلاة والسلام عليه والثناء والدعاء كما يفعل في سائر المساجد ، وأما ما يفعله من سافر إلى قبر غيره فإنما هو من نوع الشرك ، كدعائهم وطلب الخواص منهم ، واتخاذ قبورهم مساجد ، وأعياداً ، وأوثاناً وهذا محرم بالنص والإجماع .

٨ - أن يقال قبره معلوم متواتر ، بخلاف قبر غيره « (٥٥) » أهـ بتصرف يسير .

إن ابن تيمية رحمه الله يفرق بين ما هو مشروع في زيارة القبور وما هو منهي عنه ومن لم يفعل ذلك لم يعرف دين الله في هذا الباب .

فلقد صرح بجواز بل استحباب زيارة قبور المسلمين إذا لم يكن بسفر : « ولهذا تستحب زيارة أهل البقيع وأحد وغيرهم من المؤمنين ، فيدعي لهم ، ويستغفر لهم ، ولا يستحب أن تقصد قبورهم لما تقصد له المساجد من الصلاة ، والاعتكاف ونحو ذلك » (٥٦) وقال أيضاً : « وإن كان المسافر إلى مسجده يزور قبره ﷺ ، بل هذا من أفضل الأعمال الصالحة ، ولا شيء في كلامي وكلام غيره نهي عن ذلك ، ولا نهي عن المشروع في زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، ولا عن المشروع في زيارة سائر القبور ، بل قد ذكرت في غير موضع

(٥٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٧ / ٢٦٥ - ٢٦٩) .

(٥٦) المصدر السابق (٢٧ / ٢٦٠)

استحباب زيارة القبور كما كان النبي ﷺ يزور أهل البقيع وشهداء أحد ، وإذا كانت زيارة قبور عموم المؤمنين مشروعة فزيارة الأنبياء والصالحين أولى « (٥٧) إله مختصراً .

بينما خصومه خلطوا بين الزيارة بسفر وهو المنفي في حديث شد الرحال ، والزيارة بدون سفر وهو المثبت في أفعال الرسول وأقواله ، فلما رأوه ينكر الزيارة بسفر زعموا أنه ينكر زيارة القبور على إطلاقها فوقعوا في حبال البهتان والافتراء ، وبعضهم أدرك هذه الحقيقة الشرعية التي بين ابن تيمية رحمه الله حجج الله فيها لتستبين سبيل المنحرفين فتجاهل تجاهل العارف ، وعكف يقمش كل ما وجد من الشبهات والأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ ليلبس على العامة فلا يفطنوا إليه .

[تكميل]

١ - إن ما ورد في جواز الزيارة بسفر لا يصلح الاستدلال به ، بل كلها أحاديث ضعيفة بل موضوعة مثل « من زار قبري وجبت له شفاعتي » و « من جاءني زائراً لا تحمله حاجة إلا زيارتي كان حقاً عليّ أن أكون له شافعاً يوم القيامة » و « من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي وصحبتني » « من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني » و « من زارني كنت له شافعاً أو شهيداً » و « من حج مكة ثم قصدني في مسجدي كتب له حجتان مبرورتان » و « من زارني في مماتي كان كمن زارني في حياتي ، ومن زارني حتى ينتهي إلى قبري كنت له يوم القيامة شهيداً أو قال شافعاً » و « من زار قبري بعد موتي فكأنما زارني في حياتي ، ومن حج ولم يزر قبري فقد جفاني » و « من حج حجة الإسلام ، وزار

قبري ، وغزا غزوة ، وصلى عليّ في بيت المقدس لم يسأله الله فيما افترض عليه «
و « من زارني بعد موتي فكأنما زارني وأنا حي » و « من زارني محتسباً كنت له
شهيداً وشفيعاً يوم القيامة » و « ما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرنني فليس له
عذر » .

إن هذه الأحاديث ذات أسانيد مظلمة جزم أهل العلم بحديث رسول
الله ﷺ بأنها أوهى من خيوط العنكبوت كابن خزيمة والبيهقي والنووي والعقيلي
والذهبي والسيوطي وغيرهم ومن أراد أن يقف على شدة ضعفها وتنافر متونها
ليحول بينه وبين الشك فعليه « بالصارم المنكي في الرد على السبكي » للحافظ
ابن عبد الهادي فانه جمع وأوعى فقد تتبع أحاديث الزيارة بسفر حديثاً حديثاً
وبين عللها وأقوال أئمة الحديث فيها (ص ١٠ - ١٧١) ، و « تلخيص
الحبير » للحافظ ابن حجر العسقلاني (٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧) ، و « سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة » (ح ٢٥ و ٤٧ و ٢٠٤) و « دفاع عن الحديث
النبوي والسيرة » للألباني (ص ١٠٥ - ١٠٩) .

٢ - زعم كثير من الناس أن فضيلة المسجد النبوي سببها القبر وهذا
خطأ من وجوه متعددة :

١ - أن فضلية المسجد النبوي الشريف منصوص عليها قبل موت
الرسول ﷺ .

٢ - أن الرسول ﷺ لما مات دفن في حجرة عائشة رضي الله عنها ،
وكانت هي وحجر نسائه في شرقي المسجد وقبلبه ولم يكن شيء منها داخلاً
المسجد .

٣ - أن الحجرة أدخلت إلى المسجد بعد انقراض عصر الصحابة رضي
الله عنهم في خلافة الوليد بن عبد الملك .

٤ - أن الحجرة أُدخلت للضرورة ، فهم لم يقصدوا دخول الحجرة فيه وإنما قصدوا توسيعه بإدخال حجرات أزواج النبي ﷺ .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : « فمسجده المفضل لما كان يفضل الصلاة فيه كان مستحباً ، فكيف وقد قال : « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » وقال : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » وهذه الفضيلة ثابتة له قبل أن تدخل فيه الحجرة ، بل كان حينئذ الذين يصلون فيه أفضل ممن صلى فيه إلى يوم القيامة ، ولا يجوز أن يظن أنه بعد دخول الحجرة فيه صار أفضل مما كان في حياته وحياته خلفائه الراشدين ، بل الفضيلة إن اختلفت الأزمنة والرجال فزمنه وزمن الخلفاء الراشدين أفضل ، ورجاله أفضل ، فالمسجد حينئذ قبل دخول الحجرة فيه كان أفضل إن اختلفت الأمور ، وإن لم تختلف فلا فرق ، وبكل حال فلا يجوز أن يظن أنه صار بدخول الحجرة فيه أفضل مما كان ، وهم لم يقصدوا دخول الحجرة فيه وإنما قصدوا توسيعه بإدخال حجر أزواج النبي ﷺ ، فدخلت فيه الحجرة ضرورة مع كراهة من كره ذلك من السلف » (٥٨) .

ابن تيمية والمنطق

ماج عصر ابن تيمية رحمه الله بفلاسفة يُؤثِّون المنطق ، وبالغوا في تقديسه حتى جعلوه ميزاناً للعلوم الشرعية ، لكن الشيخ جزاه الله خيراً نقده نقداً صحيحاً زلزل أركانه ، وهتك قناع القداسة الزائف عن بنيانه ، وله في ذلك كتابان شهيران هما : نقض المنطق ، ونصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان المسمى « الرد على المنطقيين » . قال رحمه الله : « . . . ولما كنت بالاسكندرية اجتمع بي من رأيتهم يعظم المتفلسفة بالتهويل والتقليد ، فذكرت له بعض ما يستحقونه من الجهل والتضليل ، واقتضى ذلك أني كتبت في قعدة بين الظهر والعصر من الكلام على المنطق ما علقته تلك الساعة » (٥٩) .

وكان ذلك التقديس إفرازاً للكلمات التي ألقاها الغزالي رحمه الله ، قال ابن تيمية رحمه الله : « وإنما كثر استعمالها من زمن أبي حامد فإنه أدخل مقدمة من المنطق اليوناني في أول كتابه المستصفى وزعم أنه لا يثق بعلمه إلا من عرف هذا المنطق وصنف فيه معيار العلم ومحك النظر وصنف كتاباً سماه القسطاس المستقيم ذكر فيه خمس موازين : الثلاث الحمليات ، والشرطي المتصل والشرطي المنفصل ، وغير عباراتها إلى أمثلة من كلام المسلمين ، وذكر أنه خاطب به بعض أهل التعليم » (٦٠) . وذلك لأن الغزالي رحمه الله كان أول من

(٥٩) المصدر نفسه (٨٢/٩) .

(٦٠) المصدر نفسه (١٨٤/٩) .

أدخل المنطق إلى أصول الدين قال ابن تيمية رحمه الله : « وأول من خلط منطقهم بأصول الدين أبو حامد الغزالي » (٦١) .

لقد فتن الغزالي رحمه الله بالمنطق حتى قال في « القسطاس المستقيم » : « لا أدعي أني أزن بها المعارف الدينية فقط بل أزن بها العلوم الحسابية والهندسية والطبيعية والكلامية ، وكل علم حقيقي غير وضعي فأني أميز حقه من باطله بهذه الموازين وكيف لا وهو القسطاس المستقيم » ، ولكن هذا الحماس انطفاً جذوته في قلب الغزالي لأنه لم يورثه إلا حيرة في قلبه ، وفي عقله لم يورثه إلا تناقضاً . قال ابن تيمية رحمه الله : « ولهذا كان أول من خلطه بأصول الفقه ونحوه من العلوم الإسلامية كثير الاضطراب » (٦٢) ، لقد تنكر الغزالي رحمه الله للمنطق ومضى يلتبس المعرفة عن طريق الكشف الصوفي كما صرح في كتابه « المنقذ من الضلال » ، وله في نقض عرى المنطق كتب مثل : (الجامع العوام عن علم الكلام) ، وتهافت الفلاسفة . وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت كلماته التي أطلقها ، والقواعد التي أسسها تكأة لغيره ، قال شيخ الإسلام رحمه الله : « وصنف كتاباً في تهافتهم ، وبين كفرهم بسبب مسألة قدم العالم ، وإنكار العلم بالجزئيات وإنكار المعاد ، وبين في آخر كتبه أن طريقتهم فاسدة ، ولا توصل إلى يقين ، وذمها أكثر مما ذم طريقة المتكلمين ، وكان أولاً يذكر في كتبه كثيراً من كلامهم : إما بعباراتهم ، وإما بعبارة أخرى ، ثم في آخر أمره بالغ في ذمهم ، وبين أن طريقتهم متضمنة من الجهل والكفر ما يوجب ذمها وفسادها أعظم من طريق المتكلمين ، ومات وهو مشتغل بالبخاري ومسلم ، والمنطق الذي كان يقول فيه ما يقول ، ما حصل له مقصوده ، ولا أزال عنه ما كان فيه

(٦١) المصدر نفسه (٨١/٩) .

(٦٢) المصدر نفسه (١٨٥/٩) .

من الشك والحيرة ولم يغن عنه المنطق شيئاً ، ولكن بسبب ما وقع منه في أثناء عمره وغير ذلك صار كثير من النظائر يدخلون المنطق اليوناني في علومهم ، حتى صار من يسلك طريق هؤلاء من المتأخرين يظن أنه لا طريق إلا هذا « (٦٣) » .

من خلال هذا العرض الموجز يتبين أن ابن تيمية رحمه الله عرف المنطق بقضيه وقضيضه ، وأن ضرره أكثر من نفعه فلبس العلم الذي لا يورث إلا اضطراباً .

وجاء أحد الكتاب الإسلاميين وكتب كتابين لحركته الإسلامية فزعم في سياق البرهنة أن علم المنطق جزء لا يتجزأ من تصورات الحركة الإسلامية التي أخذت على عاتقها إعادة دولة الإسلام ، وأن ابن تيمية رحمه الله يبارك المنطق ولا يعاديه وقد قلد في هذا الإفك الجديد الكاتب المصري محمود عباس العقاد ، قال : وموقف ابن تيمية في المنطق والجدل شبيه بموقف الغزالي ، ولكنه يرى المنطق سليقه في العقل الإنساني يستغني عنه الذكي ، ولا ينتفع به البليد إذا جاء على غير سليقة واستعداد ومن كان هذا رأيه فمحال أن يقال عنه أنه يلغيه ويحرمه لأنه يلغي الفطرة ولا يحرم تركيباً أودعه الله في نفوس الناس .

إن هذه الفرية المزعومة فيها من التحريف ما أفسد كلمات ابن تيمية ، وقلب مضمونها رأساً على عقب ، فأصبح الرأي غير رأي ابن تيمية رحمه الله .

أولاً : أن ابن تيمية رحمه الله له مؤلفات في المنطق تبين فساد ما وأنه يعصم القلوب عن الهدى وخير الهدى هدى محمد ﷺ .

ثانياً : أن عبارة ابن تيمية رحمه الله التي جعلها العقاد والكاتب محور كلامهما هي قوله : « أما بعد ، فإني كنت دائماً أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج

إليه الذكي ، ولا ينتفع به البليد ، ولكن كنت أحسب أن قضاياه صادقة لما رأينا من صدق كثير منها ، ثم تبين لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه وكتبت في ذلك شيئاً^(٦٤) ، فقولهما « المنطق سليقة » و « إذا جاء على غير سليقة واستعداد » تبرع من نفسيهما وقيد قلب مضمون عبارة شيخ الإسلام عاليها سافلها ، وجعلها أكفأ : نفيًا وإثباتًا .

ثالثاً : أن ابن تيمية رحمه الله لا يَعُدُّ المنطق هو الفطرة ، وإنما يقصد أن الله رزق الناس بفطرة يجب أن تتزهد عن هذا العلم الفاسد ، حتى لا تحتالها شياطين المنطق ، إن الفطرة عنده رحمه الله : « هي السلامة من الاعتقادات الباطلة ، والقبول للعقائد الصحيحة ، وهي التي فطرهم عليها يوم قال : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، قَالُوا : بَلَى ﴾^(٦٥) ، بينما المنطق : « وفلسفتهم المبتدعة ليس فيها الأمر بعبادة الله وحده والنهي عن عبادة غيره ، بل كل شرك في العالم إنما حدث برأي جنسهم ، إذ بنوه على ما في الأرواح والأجسام في القوى والطبائع ، وأن صناعة الطلاسم والأصنام والتعبد لها يورث منافع ويدفع مضار ، فهم الأمرون بالشرك والفاعلون له ، ومن لم يأمر بالشرك منهم فلم ينه عنه ، بل يقر هؤلاء وهؤلاء ، وإن رجح الموحدين ترجيحاً ما ، فقد يرجح غيره المشركين ، وقد يعرض عن الأمرين جميعاً فتدبر هذا فإنه نافع جداً »^(٦٦) إذن فالمنطق عند ابن تيمية مفسدة للفطرة ، ومظنة للشرك ، وحينئذ تعلم البهتان الذي رموا فيه ابن تيمية رحمه الله ظانين أنه هين وهو عند الله عظيم .

(٦٤) المصدر السابق نفسه (٨٢/٩) .

(٦٥) المصدر السابق (٢٤٥/٤) .

(٦٦) نقض المنطق ص ١٧٧

رابعاً : أن موقف ابن تيمية رحمه الله من المنطق ليس شبيهاً بموقف الغزالي في بداية حياته وقد علمت بعضه آنفاً ، بل رد عليه وفند مقالته ونقض عبارته الواردة في القسطاس المستقيم ، قال رحمه الله : « وقال بعض الناس : إن العلوم لا تقوم إلا به ، كما ذكر ذلك أبو حامد فهذا غلط عظيم عقلاً وشرعاً .

أما عقلاً فإن جميع عقلاء بني آدم من جميع المتكلمين في العلم حرروا علومهم بدون المنطق اليوناني ، وأما شرعاً فإنه من المعلوم بالاضطرار في دين الإسلام أن الله لم يوجب تعلم هذا المنطق اليوناني على أهل العلم والإيمان » (٦٧) .

خامساً : أن الغزالي ليس له موقف واحد بل له موقفان على طرفي نقيض وقد تبيننا فيما سبق ، وعلمت أنه استقر على معاداة المنطق وأهله جملة وتفصيلاً وأنه كما وصفه شيخ الإسلام رحمه الله : « وهذا أبو حامد الغزالي مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة ، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف ، ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة ، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف ، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث ، وصنف إجمال العوام عن علم الكلام » (٦٨) .

بينما العقاد ومقلده زعموا أن موقف الغزالي هو التأييد المطلق للمنطق ، إن عباراتهم لو عكست لكانت الحق المحض فإن موقف الغزالي الذي انتهى إليه من معاداة المنطق ، وإلغائه شبيه بموقف ابن تيمية الذي لم يتغير ولم يتبدل منذ البداية : « أما بعد : فإني كنت دائماً أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد » (٦٩) .

(٦٧) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦٩/٩) .

(٦٨) المصدر السابق (٧٢/٤) .

(٦٩) المصدر السابق (٨٢/٩) .

لقد تبين لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن الغزالي رحمه الله استقر على رفض المنطق والتحذير منه ، فلماذا يخفي هذا الكاتب هذه الحقائق عن مريديه أ يخشى أن ينهار ما بناه على الأوهام والأباطيل ليشيد صرح التصوف من جديد بأسلوب يظهر عليه حلل التحقيق العلمي التزيه .

سادساً : إذا كان هذا التلاعب والتحريف صادراً عن العقاد ، فما عذر هذا الكاتب في هذا التقليد الأعمى لا سيما وهو يعرف أن لابن تيمية مصنفات جلية في هذا الموضوع هي في متناول الأيدي من عنوانها يستطيع أن يتبين حقيقة موقف ابن تيمية رحمه الله ، وخاصة أن يديه امتدت إلى الجزء العاشر الذي هو بعنوان « علم السلوك » والحادي عشر الذي هو بعنوان « التصوف » وأوهم نفسه أنه يبرهن لمحبي الإسلام أن شيخ الإسلام يجد التصوف الذي يدعو إليه هذا الكاتب ، حيث قال وليته ما قال : إن هناك مجلدان من فتاوى ابن تيمية هما العاشر والحادي عشر يحملان اسم التصوف ولم ينكر ذلك أحد . ألم يعلم أن هذه العناوين ليست من وضع ابن تيمية رحمه الله ، والله در القائل :

إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم
وإذا كانت يداه قد تناولت هذين الجزئين فلماذا لم تمتد إلى الجزء التاسع والذي حوى آراء ابن تيمية الصريحة في نقض المنطق ؟ ! ولماذا لجأ إلى تقليد العقاد وصرف وجهه عن رأي ابن تيمية الواضح الصريح ؟ ! إن وراء الأكمة ما وراءها .

سابعاً : ولأمر ما يستشهد هذا الكاتب بشيخ الإسلام في مواطن تختلف فيها مدرسة الحديث مع مدرستي الرأي والتصوف فيجترىء من كلامه بقدر ما يخيل إلى القارئ أنه يوافق المدارس الأخرى ، والواقع خلاف ذلك ، فها هو

يشير في أحد كتابيه من طرف خفي أن ابن تيمية يؤمن بكرامات الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله : « لقد ذكرنا من قبل أن ابن تيمية رحمه الله ذكر أن كرامات الشيخ عبد القادر الجيلاني منقولة تواتراً ، بل كان الشيخ ابن تيمية لا يذكر الشيخ الجيلاني إلا ويعقب على ذلك بقوله قدس سره » أيريد أن يقنع طلبة العلم النبوي الذين يحترمون رأي ابن تيمية رحمه الله عن بصيرة ودليل وبينة ، ويرتابون في دعاوى الصوفية ؟! فإذا حكى لهم أن ابن تيمية رحمه الله يؤمن بكرامات الجيلاني آمنوا بكل ما لدى الصوفية والذي سود صحائف مؤلفه ، بمداد العلم الأسود لينتصر لهم ، وخاصة كرامات الرفاعية التي مهد الكاتب للإيمان بها ، ولو كان لابن تيمية رأي صريح فيها بالذات .

إن هذا الكاتب عندما تأتي قضايا لابن تيمية رحمه الله فيها آراء واضحة تؤكد ما عليه أهل الحديث والسنة ، وتتطلب من المنصف الذي لا يكيل بكيلين ولا يلعب على حبلين أن يؤكد ما ويقف بجانبها ، ويعض عليها بالنواجذ ، لا يذكرها ولا يشير إليها من قريب ولا من بعيد .

فمثلاً كرامات الرفاعية التي دندن الكاتب حولها كثيراً مادحاً مؤمناً بكل ما يجري في دوائر الرفاعية ، ودعا الشباب المسلم إلى تتبع هذه الطريقة ودراستها جملة وتفصيلاً لم يذكر رأي ابن تيمية رحمه الله في هذه الدعاوى ومناظرته لدجاجلة الرفاعية التي أفحمهم فيها ، وقطع دابر حججهم ، وإعلانهم التوبة والرجوع إلى جادة الحق التي بينها ابن تيمية رحمه الله .

ومن العجيب أن يكون رأي ابن تيمية رحمه الله في الطريقة الرفاعية مثبتاً في ثانياً المجلد الحادي عشر « التصوف » ص (٤٤٥ - ٤٧٦) الذي اتخذ الكاتب من عنوانه الذي لم يضعه ابن تيمية رحمه الله ذريعة لتبرير موقفه المؤيد

للتصوف ، ومطية ليخدع الناشئة الذين لم يقفوا على رأي ابن تيمية في التصوف .

وهاك مثلاً آخر : لقد تكلم الكاتب عن الاستغاثة والتوسل ووصل إلى نتائج ترضي القبورين ولم يذكر حجج الله من القرآن والسنة التي تدفع باطلهم ولم يذكر رأي ابن تيمية الذي له في هاتين المسألتين كتابان شهيران هما : الاستغاثة المعروف بالرد على البكري وهو علي بن يعقوب بن جبريل البكري الشافعي المصري ، وقاعدة جلية في التوسل والوسيلة . فبماذا نفسر هذا التصرف ؟ !

ثامناً : إن هذا الكاتب ألبس المنطق اليوناني ثوباً شرعياً فسماه إسلامياً ؛ وهو اسم وضعه على غير موضعه ، فقد ذكر أنه من أجل الضوابط لعلم العقائد وجد علم المنطق الإسلامي الذي بني على المنطق اليوناني وتطور عنه وانفرد عنه ، فلربما قال قائل إن الكاتب يريد هذا المنطق الإسلامي المعرب عن المنطق اليوناني المحرر في ضوء القواعد الشريعة .

إن ابن تيمية رحمه الله أرسل حجج الله الدامغة - والله الحجة البالغة - على هذا المنطق قال : « قد كتبت فيما تقدم ملخص المنطق المعرب الذي بلغته العرب عن اليونانيين ، وعربته لفظاً ومعنى ، فإنها أحسنت الفاظه وحررت معانيه ، وهو المنسوب إلى ارسطو اليوناني الذي يسميه اتباعه من الصائبين الفلاسفة المبتدعين « المعلم الأول » لأنه وضع التعاليم التي يتعلمونها من المنطق والطبيعي وما بعد الطبيعة .

فإن هذه التعاليم لما اتصلت بالمسلمين وعربت كتبها مع ما عرب من كتب الطب والحساب والهيئة وغير ذلك ، وكان انتشار تعريبها في دولة الخليفة أبي العباس الملقب بالمأمون ، أخذها المسلمون فحرروها لفظاً ومعنى ، لكن

فيها من الباطل والضلال شيء كثير . . . (وذكرها) « (٧٠) .

وهكذا نرى أن ابن تيمية رحمه الله لم ير سبيلاً يسلكها المنطقيون إلا سدها في وجوههم ، وبين باطلهم ، وحمى الشريعة السمحة من شر مستطير أريد بها ، ولقد لخص رحمه الله أوجه ضلال المنطق وبطلانه في كتابه الفذ « نقض المنطق » ص (١٨٤ - ١٩٧) .

أما الذين يلوون أعناق الحقائق لتوافق أهواءهم ، أتراهم ما علموا أن الله سألهم عن ذلك ومحاسبهم ؟ ! أو ما سمعوا قول الله تعالى : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ [ق : ١٦ - ١٨] .

بلى ولكن غلب عليهم ما هم فيه من إثارة العاجلة على الآجلة ، ولمثل هؤلاء تعيش الجهابذة لدحض حججهم الواهية ، وكشف مكيدتهم الداهية ، وتطهير العلم وأهله من تأويل الجاهلين ، وانتحال المبطلين ، وتحريف الغالين ، وتعصب المقلدين المبتدعين .

ابن تيمية والتجسيم

بدأت المشاغبات على شيخ الإسلام رحمه الله سنة ٦٩٨ هـ عندما ألف رسالة بعنوان « الحموية » رداً على سؤال ورده من حماة حول صفات الله عز وجل ، فذكر مذهب السلف ورجحه على مذهب المتكلمين ، فضايق جماعة بسبب ذلك لكونهم يسرون على مذهب المتكلمين في الصفات ويعتقدونه صواباً مع ما كان عندهم من كراهية الشيخ وتألمهم لظهوره وذكره الحسن فانضاف شيء إلى أشياء . ولم يجدوا مساعاً إلى الكلام فيه لزهده ، وعدم إقباله على الدنيا ، وترك المزاحمة على المناصب ، وكثرة علمه ، وجودة أجوبته وفتاويه ، وما يظهر فيها من غزارة العلم ، وجودة الفهم فعمدوا إلى الجواب الذي كتبه فحرفوه ، وكذبوا الكذب الفاحش ، ونسبوه إلى التجسيم ، وسعوا في ذلك سعياً شديداً ، فلم يبقوا ممكناً من الاجتماع بمن يرتجون منه أدنى نصر لهم ، وتكلموا في حقه بأنواع الأذى ، وبأمور يستحي الإنسان أن يعيدها فضلاً عن أن يختلقها ويلفقها . (٧١)

ولما علم الله نيته ونياتهم أبى أن يظفرهم بما راموا ، لكن يظهر أن الشيوخ في مصر استطاعوا أن يفعلوا ما عجز عنه إخوانهم في دمشق فألبوا عليه الأمير المتسلط ركن الدين بيبس الجاشنكير وأوغروا صدره فجاء كتاب سنة ٧٠٥ هـ بأن يحمل ابن تيمية والقاضي ابن صصري إلى مصر (٧٢) ، فحملاً على البريد

(٧١) العقود الدرية ص (١٩٨ - ٢٠٢) . والبداية والنهاية (٤/١٤) .

(٧٢) المصدر السابق (٣٨/٤) .

إلى مصر وعقدت له مجالس وادعوا عليه أنه يقول: إن الله يشار إليه بالإشارة الحسية^(٧٣) فقام عليه الجاشنكير وشيخه المنبجي وساعدهم جماعة ورأوا أن يسجنوه فلبث في الحب سنة ونصف السنة ، أما ابن صصرى فجدد له توقيع بالقضاء بإشارة المنبجي وعاد إلى دمشق وقرىء تقليده بالجامع والقلوب له كارهة ماقته نافرة ثم قرىء كتاب فيه الخط من ابن تيمية ومخالفته في العقيدة وألزم تلاميذه بمخالفته^(٧٤) .

وقد حاولوا أن يخرجوا الشيخ رحمه الله من سجنه فأبى لأنه يعلم أنهم يريدون إلزامه بأشياء لم يقلها ، ثم أخرجه سنة ٧٠٧ هـ الأمير حسام الدين مهنا بن عيسى رحمه الله . فأقام في القاهرة وعقدت له الحلقات والدروس وبدأ يفند مقالة الاتحادية القائلين بالحلول والاتحاد أصحاب وحدة الوجود وهم : ابن سبعين ، وابن عربي ، والقونوي ، لكن أصحاب الأفكار الدخيلة ، والعقول العفنة ، الذين في قلوبهم مرض ، الذين لا يحبون أن يروا نور الحق انزعجوا من ذلك ؛ فتحزب عليه الصوفية وقرروا تفسيره إلى الشام فقبل بعد إلحاح أنصاره وخرج مع بريد الشام ثم بدا لهم من بعد ما رأوا ثباته أن يعيدوه إلى السجن ، قال العلامة ابن كثير : « وكان ذلك كله بإشارة نصر المنبجي لوجهته في الدولة ، فإنه كان قد استحوذ على عقل الجاشنكير الذي تسلطن فيها بعد »^(٧٥) .

ولكن أعداءه ضاقوا به ذرعاً وهو في السجن ، فنفوه إلى الاسكندرية ليكون بعيداً عنهم ، إن لم يحصل ما يؤذيه ويرتاحوا منه ، ويخبر عبدالله بن

(٧٣) العقود الدرية ص ١٩٦ .

(٧٤) البداية والنهاية (٣٨/٤) .

(٧٥) المصدر السابق (٤٦/٤) .

تيمية رحمه الله عن ذلك قائلاً : « أما بعد فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ، وهو للحمد أهل ، وهو على كل شيء قدير ، وأصلي على سيد ولد آدم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فنحن والجماعة في نعم الله الكاملة ومننه الشاملة ؛ فمنها نزول الأخ الكريم بالشجر المحروس ، فإن أعداء الله قصدوا بذلك أموراً ، يكيّدون بها الإسلام وأهله ، وظنوا أن ذلك يحصل عن قريب ، فانقلبت عليهم مقاصدهم الخبيثة المعلومة ، وانعكست من كل الوجوه ، وأصبحوا وما زالوا عند الله وعند العارفين من المؤمنين سود الوجوه ، يتقطعون حشرات وندماً على ما فعلوه ، وأقبل أهل الشجر أجمعون إلى الأخ ، متقبلين لما يذكره وينشره من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والخط والوقية في أعدائهما من أهل البدع والضلالات ، والكفر والجهالات ، خصوصاً أبحث الملاحدة والاتحادية ، ثم الجهمية .

فمزق الله بها بقدمه الشجر جموعهم ، وهتك أسرارهم وفضحهم ، واستتاب جماعة منهم ، وتوب رئيساً من رؤسائهم ، وصنف هذا التائب كتاباً في كشف كفرهم وإلحادهم ، وكان من خواص خواص اللعين عدو الله ورسوله نصير الملحدين (نصر المنبجي) ، واشتهر ذلك واستقر عند عموم المؤمنين وخواصهم ، من أمير وقاض ، وفقه ومفت وشيخ ، وعموم المجاهدين ، إلا من شذ من الأغمار الجهال ، مع الذلة والصغار ، حذراً على نفسه من أيدي المؤمنين وألستهم ، وعلت كلمة الله بها على أعداء الله ورسوله ، ولعنوا لعناً ظاهراً في مجامع الناس بالاسم الخاص ، وصار بذلك عند نصير الملحدين المقيم

المقعد ، ونزل به من الخوف والذل ما لا يعبر عنه ، وهم أن يكيد كيداً آخر . . . » (٧٦) .

لم يكتف نصر المنبجي الاتحادي الحلولي بوسوسته إلى تلميذه الجاشنكير بسجن شيخ الإسلام بل راح يخلق الأكاذيب ويروج الأباطيل ، قال الحافظ ابن حجر : « وكتب إليه كتاباً طويلاً ونسبه وأصحابه إلى الاتحاد الذي هو حقيقة الاتحاد ، فعظم ذلك عليهم ، وأعانه عليه قوم آخرون ، ضبطوا عليه كلمات في العقائد مغيرة ، وقعت منه في مواعيده وفتاويه ، فذكروا أنه ذكر حديث النزول ، فنزل عن المنبر درجتين فقال : كنزولي هذا ، فنسب إلى التجسيم » (٧٧) .

وجاء ابن بطوطة واطر هذه الفرية الدنيئة الخاوية على عروشها في رحلته وزعم أنه رآه بعيني رأسه يفعل ذلك ، وحاشا شيخ الإسلام أن يفعل ذلك .

وَصَدَّقَ كثير من الباحثين عبر العصور هذه الفرية الآتية في ثنايا رحلة ابن بطوطة ولم ينظروا إليها بارتياح لشهرة الرحلة ورواجها ، لقد ترجم أناس لابن تيمية ونقلوا عبارة ابن تيمية بحذافيرها وهي قوله : « وكنت إذ ذاك بدمشق ، فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكرهم فكان من جملة كلامه أن قال : إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا ، ونزل درجة من درج المنبر » (٧٨) .

لكن الله يدافع عن الذين آمنوا فدعنا نعرض هذه الفرية على أصول البحث العلمي لنبلغ حد اليقين في نفي مطاعن الطاعنين .

(٧٦) العقود الدرية ص ٢٧٢ .

(٧٧) الدرر الكامنة (١٥٤ / ١) .

(٧٨) رحلة ابن بطوطة (١١٠ / ١) .

أولاً : إن ابن بطوطة رحمه الله لم يسمع من الشيخ ابن تيمية رحمه الله ، ولم يجتمع به ولم يره ، فقد صرح في رحلته (١٠٢/١) أنه وصل دمشق يوم الخميس التاسع من شهر رمضان المعظم عام ٧٢٦ هـ ، وأما شيخ الإسلام فقد اتفق المؤرخون الثقات على أنه سجن بقلعة دمشق يوم الاثنين السادس من شعبان عام ٧٢٦ هـ (٧٩) ، ولبث فيه لم يغادره إلى أن توفاه الله تعالى ليلة الاثنين لعشرين من ذي القعدة عام ٧٢٨ هـ ، فإذا كان شيخ الإسلام رحمه الله دخل السجن قبل مجيء ابن بطوطة رحمه الله إليها بثلاثة وثلاثين يوماً فكيف رآه يعظ الناس في المسجد الجامع على المنبر ويقول : إن الله ينزل كنزولي هذا ؟! سبحانه هذا بهتان عظيم .

ثانياً : إن ابن بطوطة رحمه الله لم يكتب رحلته بقلمه ، وإنما أملاها على محمد بن محمد بن جزي الكلبي وقال هذا في مقدمته : « . . . أن يضم أطراف ما أملاه الشيخ أبو عبدالله في ذلك ، مشتملاً في تصنيف يكون على فوائده مشتملاً ، ولنيل مقاصده مكماً ، متوخياً تنقيح كلامه وتهذيبه ، معتمداً إيضاحه وتقريبه ، ليقع الاستمتاع بتلك الطرف ، ويعظم الانتفاع بدها عند تجريده من الصدف ، فامثل ما أمر به مبادراً ، وشرع في منهله ليكون بمعونة الله عن توخية الغرض منه صادراً ، ونقلت معاني كلام الشيخ أبي عبدالله بالفاظ موفية للمقاصد التي قصدتها ، موضحة للمناحي التي اعتمدها ، وربما أوردت لفظه على وضعه ، فلم أخل بأصله ولا فرعاً وأوردت جميع ما أورد من الحكايات والأخبار ، ولم أتعرض لبحث عن حقيقة ذلك ولا اختبار » (٨٠) وقال

(٧٩) البداية والنهاية (١٣٥/١٤) . وشذرات الذهب (٨٠/٦) ، والأعلام العلية

(ص ٨٤) .

(٨٠) رحلة ابن بطوطة (٢٦/١) .

أيضاً : « انتهى ما لخصته من تقييد الشيخ أبي عبدالله محمد بن بطوطة »^(٨١)
فهذان دليلان قاطعان أن الرحلة لم تصلنا بالفاظ مؤلفها .

ثالثاً : لقد بدأت رحلة ابن بطوطة يوم الخميس الثاني من رجب عام ٧٢٥ هـ ، وقيدت في الثالث من ذي الحجة عام ٧٥٦ هـ ، ولم يكن ابن بطوطة يكتب شيئاً مما يشاهده إبان حله وترحاله ، وإنما أملاه على ابن جزي الكلبي من ذاكرته ، وكان دخوله دمشق في بداية الرحلة . فإذا علمت ذلك فلا بد أن يكون ما ذكره في رحلته لم يتوخ فيه الدقة وهذا دليل في بيان أن ما يقوله وينقله غير دقيق بل يحتاج إلى تحقيق في ضوء أصول البحث العلمي النزيه .

رابعاً : إذن فكيف أدخل ابن بطوطة هذه الفرية بين دفتي رحلته وشهد بما لم يسمع ، وقال ما لم يعلم ، فلا بد أن يعرض في خاطر الباحث المدقق عدة احتمالات :

أ - أن تكون من تحريف النساخ .

ب - أن تكون من آفات التلخيص الفج الذي لم يستوعب ما يسمعه ويقرؤه ويراه .

ت - أن تكون من وسوسة بعض الخصوم في صدر ابن بطوطة فتجشأ من غير شعاع ، وتشبع بما لم يعط ، ونسب الزور إلى شيخ الإسلام .

لقد غلب على ظني بعد ما قلبت الاحتمالات الأنفة على كل الوجوه الممكنة ترجيح الاحتمال الثالث ، لأن ترجيح الاحتمال الأول ضرب من الخيال حيث يقتضي وجود نسخة خطية من وضع المؤلف وتحقيق المطبوع عليها

(٨١) المصدر السابق (٢/٨٢٧) .

وهذا غير واقع فقد علمت أن ابن بطوطة لم يكتب رحلته بيده إنما أملاها على ابن جزي الكلبي .

وأما القول بالاحتمال الثاني فرجم بالغيب لأنه يقتضي أن نكون حاضرين وابن بطوطة يلقي كلامه على ابن جزي الكلبي الذي يتصرف في الكلام ملخصاً مختصراً .

إذن فلم يبق أمامنا إلا الاحتمال الثالث وهو ما رجحته القرائن ، وهذا ليس من باب دفع الفرية فقد علمت فسادها وبطلانها وأنها تريد أن تنقض على نفسها ، وتحققت أنها محض اختلاق ليس لها من الصحة خلاق ، وإنما لترى أن اتباع الهوى والعنود عن التقوى يورد صاحبه درك التناقضات المضحكات .

لا بد من دراسة شخصية ابن بطوطة من خلال رحلته ليتبين أنه من طراز خصوم ابن تيمية رحمه الله عقيدة وسلوكاً وتربية .

١ - إن ابن بطوطة غفر الله لنا وله أعلن عداؤه لابن تيمية في أول سطر تكلم فيه عنه فقال : « وكان بدمشق من كبار فقهاء الحنابلة تقي الدين بن تيمية كبير الشام ، يتكلم في الفنون إلا أن في عقله شيئاً » (٨٢) .

٢ - نظرنا إلى سماته وسماتهم ، وصفاته وصفاتهم فرأيتهم في طلب الدنيا وتحاسدهم عليها وتحاشدهم في الاستكثار منها صنوان ، وفي خدمة الملوك والأمراء والاختلاف على أبوابهم توأمان ، كما في (٥٧٣/٢ وما بعدها) وحسبك قوله (٨٠٢/٢) : « ثم خرجت فوصلت إلى حضرة فاس ، حضرة مولانا أمير المؤمنين أيده الله فقبلت يده الكريمة ، وتيمنت بمشاهدة وجهه المبارك ، وأقمت في كنف إحسانه بعد طول الرحلة ، والله تعالى يشكر ما

أولانيه من جزيل إحسانه وسابغ امتنانه ، ويديم أيامه ، ويمتع المسلمین بطول بقاءه » .

لكن شيخ الإسلام لما رآها قد أخذت زيتنها وقالت هيت لك ولي مدبراً ولم يعقب لذلك دب إليهم داء الأمم الحسد والبغضاء وهذا ما وقع فيه ابن بطوطة قال (١٠٩/١) : « وكان أهل دمشق يعظمونه أشد التعظيم » .

وعلى الخبر سقطنا فقد وصف الحافظ البزار أعداء ابن تيمية قائلاً : « ولا يرى عالماً مخالفاً له ، منحرفاً عنه ، متلبساً بالشحناء له ، إلا وهو من أكبرهم نعمة في جمع الدنيا ، وأوسعهم حيلة في تحصيلها ، وأكثرهم رياء ، وأطلبهم سمعة ، وأشهرهم عند ذي اللب أحوالاً ردية ، وأشدهم على ذوي الحكم والظلم دهاء ومكرأ ، وأبسطهم في الكذب لساناً » (٨٣) .

٣ - وابن بطوطة يقر النذر للقبور من ذلك النذر لأبي إسحاق إذا هاجت الرياح واشتدت الأخطار ، وشد الرحال إليها (١٣٣/١ ، ٢٠٤ ، ٢٧٣ وغيرها) ، ناهيك أنه حشر هذه الأمور في زمرة الأشياء المنكرة على ابن تيمية رحمه الله قال (١١٠/١) : « وكتب عقداً شرعياً على ابن تيمية بأمور منكرة ، منها أن المطلق بالثلاث لا تلزمه إلا طلبة واحدة ، ومنها أن المسافر الذي ينوي سفره زيارة القبر الشريف ، زاده الله طيباً ، لا يقصر الصلاة ، وسوى ذلك ما يشبهه » إن ابن بطوطة دخل دمشق وخصوم ابن تيمية في أوج نشوتهم بسبب ما حصل لشيخ الإسلام من السجن ولأتباعه من التعذيب والتنكيل ، وفي هذا الوسط تعيش الأكاذيب وتتمدد لتلقي بجرانها في القلوب المريضة ، والعقول المهیضة ، فكان ابن بطوطة أذنًا لهذا الإحن .

خامساً : أن ابن تيمية رحمه الله لم يكن خطيباً إنما كان يلقي مواعيده وهو جالس على كرسي ، قال الحافظ الذهبي رحمه الله : « وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجمع على كرسي ، من حفظه ، فكان يورد في المجلس ولا يتلثم »^(٨٤) وهذه طريقة المفسرين والمحدثين أمثال ابن تيمية رحمه الله وهو ما ذكره ابن بطوطة رحمه الله فقال (١٠٨/١) : « والمحدثون يقرؤون كتب الحديث على كراسي مرتفعة » والكراسي المرتفعة تسمى منابر^(٨٥) ، لذلك قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : « وكان يتكلم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ، ما لا يقدر أحد على أن يورده في عدة مجالس ، كأن العلوم بين عينيه »^(٨٦) . فما الذي دهى ابن بطوطة ؟!

سادساً : الذي كان يخطب بالمسجد قاضي القضاة القزويني قال ابن بطوطة (١٠٧/١) : « ... وأولهم الشافعية ، وكان في عهد دخولي إليها إمامهم قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني من كبار الفقهاء ، وهو خطيب المسجد ، وسكنه بدار الخطابة ، ويخرج من باب الحديد إزاء المقصورة » . فكيف غفل عن هذا وزعم أن ابن تيمية كان خطيباً بالمسجد ؟!

سابعاً : أن ابن تيمية رحمه الله يسير في صفات الله وأسمائه على مذهب السلف الصالح ، وهو منهج يستأصل هذه الفرية من أصولها ويحيتها من العميق العميق من جذورها قال رحمه الله : « ومن الإيمان بالله : الإيمان بما

(٨٤) العقود الدرية ص ٥ .

(٨٥) لسان العرب (١٨٩/٥) .

(٨٦) الدرر الكامنة (١٥٣/١) .

وصف به نفسه في كتابه ، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل . بل يؤمنون بأن الله سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى : ١١] . فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته ، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه ، لأنه سبحانه لا سمي له ، ولا كفوله ، ولا ند له ، ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى ، فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره ، وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً من خلقه » (٨٧) .

وقال أيضاً : « ثم القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، وبما وصفه به السابقون الأولون ، لا يتجاوز القرآن والحديث . . . ومذهب السلف ، بين التعطيل والتمثيل ، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه ، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ، فيعطلون أسماءه الحسنى وصفاته العليا ، ويحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون في أسماء الله وآياته » (٨٨) .

ثامناً : هذه الفرية تزعم أن ابن تيمية رحمه الله يعتقد أن النزول صفة انتقال ، وهذا افتراء عريض فإن لشيخ الإسلام كتاباً مستقلاً شرح فيه حديث النزول ، وقد حقق فيه أن النزول صفة ذات لا صفة انتقال ، ونقل عن أئمة السنة بأنه تعالى يقرب من خلقه كيف شاء .

فقد نقل عن حماد بن زيد ، وإسحاق بن راهويه أن الله يقرب من خلقه كيف شاء ، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا من غير أن يخلو العرش منه ، ويعلق على

(٨٧) العقيدة الواسطية ص (٨ - ٩) .

(٨٨) مجموعة الرسائل الكبرى (١ / ٤٣٨ - ٤٣٩) .

ذلك قائلاً : « . . . وهذه والتي قبلها حكايتان صحيحتان رواتهما أئمة ثقات ، فحماد بن زيد يقول : هو في مكانه يقرب من خلقه كيف شاء ، فأثبت قربَه إلى خلقه مع كونه فوق عرشه ، وعبدالله بن طاهر - وهو من خيار من ولي الأمر بخراسان - كان يعرف أن الله فوق العرش ، وأشكل عليه أنه ينزل لتوهمه أن ذلك يقتضي أن يخلو منه العرش ، فأقره الإمام إسحاق على أنه فوق العرش ، وقال له : يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش ؟ فقال له الأمير : نعم ، فقال له إسحاق : لم تتكلم في هذا ؟ يقول : فإذا كان قادراً على ذلك لم يلزم من نزوله خلو العرش منه ، فلا يجوز أن يعترض على النزول بأنه يلزم منه خلو العرش » (٨٩) ونقل مثل ذلك عن الفضيل بن عياض ، والأوزاعي ، ويحيى بن معين وكلهم من أئمة السلف الصالح .

تاسعاً : وهذا ما عليه السلف الصالح المشهود لهم بالبر والتقوى ، قال شيخ الإسلام الملقب بالصابوني بعد أن ذكر أحاديث النزول وطرقها وأقوال السلف الصالح وأنهم آمنوا بهذه الأخبار من غير أن يصفوا الله بالكيفية لأن الرسول ﷺ لم يصف الكيفية بل أعلمهم أنه ينزل إلى السماء الدنيا : « فلما صح خبر النزول عن الرسول ﷺ أقر به أهل السنة وقبلوا الخبر وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خلقه وعلموا وتحققوا أن صفات الله سبحانه لا تشبه صفات الخلق كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقول المشبهة والمعطلة علواً كبيراً ولعنهم لعناً كثيراً » (٩٠) .

عاشراً : إن هذه الافتراءات قديمة قدم مصنفات ابن تيمية رحمه الله ، أشاعها حساده كما علمت حقداً عليه والنيل منه وكان رحمه الله يعلم ذلك :

(٨٩) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٧٦/٥ - ٣٧٧ و ٣٨٨ - ٣٨٩ و ٣٩٣ و ٣٩٦) .

(٩٠) عقيدة السلف أصحاب الحديث (١١٧/١) من مجموعة الرسائل المنيرية .

« وكان قد بلغني أنه زُورَ عليّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير أستاذ دار السلطان ، يتضمن ذكر عقيدة محرقة ، ولم أعلم بحقيقته ، لكن علمت أن هذا مكذوب »^(٩١) فانبرى يبريء نفسه من هذه الأباطيل ومن كل ما خالف الكتاب والسنة ، فقال مفنداً مقالة من زعم أنه يجسم ويمثل الله بخلقه وخاصة في مسألة النزول : « والقول الثالث وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه لا يزال فوق عرشه ، ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا ولا يكون العرش فوقه ، وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب والسنة ، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض بحيث يبقى السقف فوقهم بل الله منزّه عن ذلك »^(٩٢) وقال رحمه الله أيضاً : « والذي يجب القطع به أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه ، فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطئ قطعاً ، كمن قال أنه ينزل فيتحرك وينتقل كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار ، كقول من يقول : إنه يخلو منه العرش ؛ فيكون نزوله تفرغاً لمكان وشغلاً لآخر ؛ فهذا باطل يجب تنزيه الرب عنه »^(٩٣) .

الحادي عشر : هذه مؤلفات ورسائل ابن تيمية رحمه الله بين أيدينا ، لم نجد فيها حرفاً مما نسب إليه خصومه ، وقد أعياني البحث فيها عن مظنة ذلك فلم أجد إلا ما يدفع قولهم . ومن زعم خلاف ذلك فعليه أن يأتي ببرهان زعمه إن كان صادقاً .

الثاني عشر : أن خصوم ابن تيمية نفاة ليس لهم حجة في نفي الصفات

(٩١) العقود الدرية ص ٢٠٧ .

(٩٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤١٥ / ٥) .

(٩٣) المصدر السابق (٥٧٨ / ٥) .

سوى القول بأن إثبات الصفات تؤدي إلى التجسيم والحيز والجهة ، والله منزّه عن ذلك ، إذن فهذه الافتراءات التي الصقوها بشيخ الإسلام هي ثمرة تفكيرهم الفج الذي قاس الله على خلقه ولما علموا أنه ليس كمثله شيء عطّلوا صفاته فوقعوا فيما فروا منه قال ابن تيمية رحمه الله : « أما المعطلون فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالخلق ، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات فقد جمعوا بين التمثيل والتعطيل ، مثلوا أولاً وعطلوا آخراً ، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته ، بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم ، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به سبحانه وتعالى » (٩٤) .

الثالث عشر : ثم يأتي على شبههم فيصحها واحدة واحدة مقررأ ما يأتي :

أ - الكلام في الصفات ، فرع على الكلام في الذات : يحتذي فيه حذوه ، ويتبع فيه مثاله ، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود ، لا إثبات كيفية ، فكذلك اثبات الصفات : إثبات وجود لا إثبات كيفية (٩٥) فإن التماثل في الصفات والأفعال يتضمن التماثل في الذات ، فإن الذاتين المختلفتين يمتنع تماثل صفاتها وأفعالها ، إذ تماثل الصفات والأفعال يستلزم تماثل الذات ، فإن الصفة تابعة للموصوف بها ، والفعل أيضاً تابع لفاعله ، بل هو مما يوصف به الفاعل ، فإذا كانت الصفتان متماثلتين كان الموصوفان متماثلين ، حتى إنه يكون بين الصفات من التشابه والاختلاف بحسب ما بين الموصوفين (٩٦) .

(٩٤) مجموعة الرسائل الكبرى (٤٣٩/١) .

(٩٥) العقيدة الواسطية ص ٩٤ .

(٩٦) شرح حديث النزول ص ٧ .

يقول لهم ابن تيمية إنكم أثبتتم لله ذاتاً فيجب أن تثبتوا صفاته لأن الصفات تابعة للذات ، وبما أن إثباتكم للذات الالهية إثبات وجود كذلك إثبات الصفات إثبات وجود ، فكما أنكم لا تستطيعون إدراك كيفية الذات لا تستطيعون تصور كيفية الصفات .

كذلك تعترفون أن ذات الله جل جلاله ليس كذوات المخلوقين ، وصفاته يجب ألا تقاس على صفات المخلوقين ، وهذا يدفع قولهم : إن اثبات الصفات يستلزم التجسيم والحيز والجهة .

وإن أبيتم إلا إثبات الذات ونفي الصفات فقد اسستم عقيدتكم في الله على شفا هلكة لأن الذات المجردة عن الصفات لا وجود لها : « وذلك أن الذات المجردة عن الصفة لا توجد إلا في الذهن ، والذهن يقدر ذاتاً مجردة عن الصفة ، ويقدر وجوداً مطلقاً لا يتعين ، وأما الموجودات في أنفسها فلا يمكن فيها وجود ذات مجردة عن كل صفة ، ولا وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص » (٩٧) .

وهذا ما قرره تلميذه العالم الرباني شيخ الإسلام الثاني ابن قيم الجوزية رحمه الله عندما قال : المجسم يعبد صنماً ، والمعطل يعبد عدماً .

وخلاصة ذلك أن النفاة أمام خيارين لا ثالث لهما : الأول أن يثبتوا الصفات إثبات وجود كما يثبتون الذات إثبات وجود وهذا ما جرى عليه سلف الأمة وأئمتها ، وفي ذلك رجوع إلى الحق وإبطال مذهب التعطيل . الثاني إصرارهم على مذهب التعطيل يريد للكفر لأن نفي الصفات مقدمة لنفي الذات ، وكذلك يوردهم موارد التناقض لأن ذات الله موجودة لا ريب في ذلك

وصفاته كذلك ومن فرق بينهما وقع في التناقض لأن العقل لا يفرق بين المتماثلين ولا يجمع بين النقيضين . وقد علمت أن الكلام في الصفات ، فرع على الكلام في الذات ، وأن الصفة تابعة للموصوف بها نفيّاً أو إثباتاً .

ب - الاشتراك في الألفاظ لا يقتضي المماثلة ، فقد وصف الله نفسه بالعلم فقال عز وجل : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [الحج : ٥٩] . وقال جل شأنه : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [النور : ٦٤] . وصف بعض مخلوقاته بالعلم ، قال جل جلاله : ﴿ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [الحجر : ٥٣] . وقال عن يوسف عليه السلام : ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : ٥٥] . فهل علم الله كعلم المخلوق ؟ !

وكذلك وصف نفسه بأنه حي قال عز وجل : ﴿ وَعَنْتَ الْوُجُوهُ لِلْحَيِ الْقَيُّومِ ﴾ [طه : ١١١] . وقال جل ثناؤه : ﴿ هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [غافر : ٦٥] . ووصف بعض مخلوقاته فقال : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ [الروم : ١٩] .

ووصف نفسه بأنه رحيم فقال تعالى : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٤٣] ووصف نبيه بأنه رحيم فقال : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ١٢٨] . فهل صفات الله في هذه الآيات كصفات خلقه ؟ !

إنكم تثبتون لله سبع صفات العلم والحياة منها وقد علمتم أن الله وصف بها بعض خلقه فهل علم الله وحياته كعلم المخلوق وحياته ، إن أجبتم بالنفي فكذلك نزول الله ليس كنزول المخلوق ، واستواؤه ليس كاستواء المخلوق إذ كل ذلك من صفات الله الثابتة بالكتاب والسنة . وإن أجبتم بالإثبات كنتم أنتم من يشبه الله بخلقته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وإن فرقتهم بين

الصفات تناقضتم لأن العقل لا يفرق بين المتماثلين ، فعلى كل الوجوه قد تبين
الرشد من الغي .

ج - وما يسهل إمكان النزول مع عدم خلو العرش أن الروح تعرج
إلى السماء مع أنها في البدن^(٩٨) قال تعالى : ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها
والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى إلى أجل
مسمى إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ [الزمر : ٤٢] .

قال رحمه الله : « وهذا الباب ونحوه إنما اشتبه على كثير من الناس ؛
لأنهم صاروا يظنون أن ما وصف الله عز وجل من جنس ما توصف به
أجسامهم ، فيرون ذلك يستلزم الجمع بين الضدين ، فإن كونه فوق العرش
مع نزوله يمتنع في مثل أجسامهم ، لكن مما يسهل عليهم معرفة إمكان هذا
معرفة أرواحهم وصفاتها وأفعالها ، وأن الروح قد تعرج من النائم إلى السماء
وهي لم تفارق البدن ، كما قال تعالى : ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم
تمت في منامها ، فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى إلى أجل
مسمى ﴾ وكذلك الساجد ، قال النبي ﷺ : « أقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد » وكذلك تقرب الروح إلى الله في غير السجود مع أنها في
بدنه ... »^(٩٩) .

الرابع عشر : إن البحث في موقف ابن تيمية من النزول يقودنا إلى
البحث في مسألة الاستواء وبيان فساد ما رمي به ابن تيمية من الافتراءات في
هذه المسألة فقد زعم كثير من خصومه أنه يقول بالاستواء الحسي ، وقال أبو

(٩٨) راجع تفصيل ذلك في شرح حديث النزول ص ٨٢ وما بعدها .

(٩٩) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥ / ٥٢٣ - ٥٢٤) .

بكر الحصني الدمشقي في كتابه « دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد » إن ابن تيمية كان يجلس في صحن الجامع الأموي فذكر ووعظ ثم قال : والله قد استوى على عرشه كاستوائي هذا ، وإن الله ينزل إلى سماء الدنيا إلى مرجة خضراء وفي رجليه نعلان من ذهب ، وادعى الكوثري في مقالاته أن ابن تيمية يقول أن الله يجلس على العرش وقد أدخل مكاناً يقعد فيه رسول الله .

إن هذه افتراءات مكذوبة ، وقد برأ ابن تيمية نفسه منها وهو على قيد الحياة فقال رحمه الله : « وَبَيَّنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِجَلَالِهِ ، وَلَا أَقُولُ : فَوْقَهُ كَالْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ كَمَا تَقُولُ الْمَشْبَهَةُ .

ولا يقال : إنه لا فوق السماوات ، ولا على العرش رب ، كما تقول المعطلة الجهمية ، بل يقال : إنه فوق سماواته على عرشه ، بائن من خلقه » (١٠٠) .

ويقول أيضاً : « وكذلك إن جعل صفات الله مثل صفات المخلوقين : استواء الله كاستواء المخلوق ، أو نزوله كنزول المخلوق ، ونحو ذلك ، فهذا مبتدع ضال » (١٠١) ونقل عن الإمام مالك مقرأً : « . . . أو أن استواءه على عرشه كاستواء المخلوق على كرسيه ، فهو ضال مبتدع جاهل » (١٠٢) .

وإنما أتى هؤلاء الجهلة من سوء نيتهم وفساد طويتهم وجهلهم بالإسلام فإنهم سمعوا قوله رحمه الله متبعاً الكتاب والسنة وأقوال أئمة المسلمين المصراحة بأن الله في السماء فظنوا أن ابن تيمية يعتقد أن الله في جوف السماء محصور محاط به ، أما سمعوا قوله : « أما من اعتقد الجهة ، فإن كان يعتقد أن الله داخل

(١٠٠) العقيدة الواسطية ص ٩٥ .

(١٠١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦٢ / ٥) .

(١٠٢) المصدر السابق (٢٥٨ / ٥) .

المخلوقات ، تحويه المصنوعات ، وتحصره السموات ، ويكون بعض مخلوقاته فوقه ، وبعضها تحته فهذا مبتدع ضال» (١٠٣) .

إن معنى في السماء الواردة في قوله تعالى : ﴿ أأمتم من في السماء ﴾ [الملك : ١٧] . وفي حديث الجارية الصحيح « في السماء » وفي أقوال أئمة السلف « أن الخالق تعالى بائن عن المخلوقات ، وأنه فوق سماواته على عرشه بائن من مخلوقاته ، ليس في مخلوقاته شيء في ذاته ، ولا ذاته في شيء من مخلوقاته ، وأن الله غني عن العرش وعن كل ما سواه ، لا يفتقر إلى شيء من المخلوقات ، بل هو مع استوائه على عرشه يحمل العرش وحمله العرش بقدرته ، ولا يمثل استواء الله باستواء المخلوقين . . . » (١٠٤) .

الخامس عشر : ويكفي لتنزيه ساحة ابن تيمية رحمه الله أنه لا يستعمل الألفاظ المجملة لا في النفي ولا في الإثبات كالجسم والحيز والجهة قال رحمه الله : « فمعلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء ، ولا الصحابة ، ولا التابعين ، ولا سلف الأمة أن الله جسم ، أو أن الله ليس بجسم ، بل النفي والإثبات بدعة في الشرع » (١٠٥) بل يتقيد ويراعي ألفاظ القرآن والحديث لا يتعدى ذلك ، وهذا معنى قول أئمة السلف صفات الله توقيفية أي لا تثبت إلا بآية من القرآن أو حديث صحيح من السنة المطهرة .

(١٠٣) المصدر نفسه (٢٦٢ / ٥) .

(١٠٤) المصدر نفسه (٢٦٢ / ٥ - ٢٦٣) .

(١٠٥) المصدر السابق نفسه (٤٣٤ / ٥) .

ابن تيمية وتسلسل الحوادث

بيننا فيما سلف أن عصر ابن تيمية رحمه الله شهد فلاسفة اتخذوا المنطق اليوناني شرعة ومنهاجاً ، وأن شيخ الإسلام جزاه الله خيراً تصدى لهم وكشف الغامض ووضح المبهم فخر المنطق صريعاً على يد هذا الرجل الخبير بمصدر الرأي ومغزاه .

ولقد سلك ابن تيمية رحمه الله في مصارعتهم منهجاً فريداً شل حركة الفلسفة والمنطق من أول جولة ، إذ قامت محاولة الفلاسفة والمتكلمين على افتراض أن العقل يعارض الشرع ومن ثم التوفيق بينهما ، بينما ابن تيمية قرر أن العقل لا يعارض الشرع ابتداء ، ووضع قاعدته الذهبية : العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح ، وهذا خلاف منهج الفلاسفة ، لأن العقل والنقل وسيلة قد وهبها الله الإنسان ليهتدي إلى الحق وسواء السبيل ، فإذا كان مصدر الإثنين واحداً فهل يتصور ذو عقل وبصيرة أن يقع بينهما تعارض أو تناقض ؟ ! ولذلك فإن ما سماه الفلاسفة والمتكلمون معقولات خالفها ظاهر القرآن وخاصة في العقيدة إنما هي شبهات فاسدة طرأت على عقولهم القاصرة فجعلتها غير قادرة على إدراك الحقائق الشرعية كما هي في الوحيين فلجئوا إلى التأويل والتعطيل (١٠٦) .

وفي سبيل تقرير هذه الحقائق الشرعية لجأ ابن تيمية إلى طريقة شرعية

(١٠٦) راجع ذلك بادلته القاطعة وبراهينه الساطعة في موافقة صريح العقول لصحيح المنقول .

بارعة في إبطال حجج المخالفين ، حيث عمد إلى ضرب حجج الخصوم بعضها ببعض لبيان تهافتها كلها ، وقد يطول به المقام في ذلك إلى قدر كثير من الصفحات التي يقرر فيها وهن دعاوى هؤلاء وهؤلاء ، وهو في ذلك كله لا يعبر عن رأيه هو ، وإنما يحكي ما يجوز أن يعارض به الخصوم بعضهم بعضاً .

وفي نهاية المطاف نجده يعبر عن مراده بألفاظ يسيرة ، ومعانٍ سهلة لطيفة ، تلج صدر المتبع للنقاش العلمي الرصين ، والتحقيق العلمي الأمين حتى نهايته والذي لا يقطف الثمرة قبل نضوجها بقوله : « المقصود من كل ذلك بيان أن من خالف الكتاب والسنة ليس معه ما يسمى معقولات ، وإنما هي شبهات وجهالات » أو « والمقصود هنا بيان أن من خرج عن الكتاب والسنة ضل سعيه وخاب أمله » (١٠٧) .

إذن فمن الصواب ألا يلجأ الباحث عن عقيدة ابن تيمية إلى نقاشه للخصوم ببيان تهافتهم وتناقضهم ، وإنما عليه أن يولي وجهه شطر مؤلفاته التي سطرها مُبَيَّنًا ما يعتقده وأنه على مذهب السلف ويدين به صراحة بلا لبس ولا التواء كالعقيدة الحموية ، والواسطية ، والرسالة التدمرية ، والوصية الكبرى في عقيدة أهل السنة والفرقة الناجية ، وغيرها .

إنه لمن الحيف أن نترك رأياً صريحاً له - وهو الذي لم يترك موقفاً إلا أدلى به برأيه صريحاً مدعوماً بالأدلة العقلية والنقلية - ونذهب إلى أن معارضته لهذا الرأي أو ذاك يدل على قبول نقيضه أو أن تجويزه لرأي هو اعتقاد منه له أو القول بلوازمه .

(١٠٧) العقل والنقل (١/٣٥ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٧٠ ، ٩٦-٨٤/٢ ، ١١٣ ، ١٧٦ ،

إن الذين تعرضوا بالنقد لابن تيمية وافتروا عليه لم يفهموا منهجه الأنف في مناقشة الخصوم ، كما لم يفرقوا بين رأيه ورأي غيره الذي عارض به خصمه ومقصوده أن آراء الخصوم كافية لأن يدحض بعضها بعضاً ، وقد يطول به المقام في سردها ولكنه لا يفصح عن رأيه إلا في نهاية الموقف وهذا يعود إلى سعة علمه ، وصبره على مقارعة الخصوم ، وطول نفسه في مناقشتهم وبيان خطئهم ، لذلك خُيِّل إلى بعضهم أن ما يعارض به ابن تيمية خصومه هي آراؤه الخالصة المعبرة عن حقيقة عقيدته ومذهبه وليس الأمر كذلك^(١٠٨) ، فتراهم يقتطعون من كتبه أجزاء وفقرات لا تفهم إلا بما قبلها وبعدها ويقولون هذا هو ما عند ابن تيمية .

زعم أهل الكلام أن دين الإسلام إنما يقوم على إثبات الصانع ، وأنه لا يعرف أن محمداً رسول الله إلا بهذا الأصل ، فإن معرفة الرسول متوقفة على معرفة المرسل ، فلا بد من إثبات العلم بالصانع أولاً ، ومعرفة ما يجوز عليه وما لا يجوز عليه ، ولا يمكن معرفة الصانع إلا بمعرفة مخلوقاته ، ولا سبيل إلى معرفة حدوث المخلوقات إلا بالاعتقاد أن الاجسام لا تخلو من الحركة والسكون ، وهما حادثان ، لأنه بحدوثهما ينعدم الآخر ، فما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث ، لأن ما لا يخلو عنها ولا يسبقها يكون معها أو بعدها ، وما كان مع الحوادث أو بعدها فهو حادث ، لذلك يمتنع وجود حوادث لا أول لها ، وأن الله وحده موجود بلا كلام يقوله ، ولا فعل يفعله ، ثم إنه أحدث ما أحدث من كلامه ومفعولاته المنفصلة عنه ؛ فأحدث العالم .

(١٠٨) الأدلة على ذلك كثيرة في مؤلفات ابن تيمية رحمه الله ، ولكن انظر على سبيل المثال لتستبين الحال مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/٢٥١ - ٢٧٣) .

ولأجل هذه الطريقة أنكر المتكلمون الصفات والرؤية وقالوا إن القرآن مخلوق وزعموا أنها طريقة الخليل إبراهيم عليه السلام المذكورة في قوله تعالى مخبراً عن إبراهيم : ﴿ لا أحب الأفلين ﴾ [الأنعام : ٧٦] فقالوا : إن الخليل استدل بالأفول وهو الحركة والانتقال على أن المتحرك لا يكون إلهاً ، ولهذا يجب رد كل ما ورد في الشرع مخالفاً لذلك من صفات الرب كالإتيان والمجيء والنزول والاستواء وغيرها بأنها مجاز يجب تأويله .

وذهبوا إلى أن هذا مقصود حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « كان الله ولم يكن شيء قبله » فأخبر أن الله كان موجوداً وحده ، ثم ابتدأ أحداث جميع الحوادث ، فصار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ، ولا كان الفعل ممكناً .

ونقلوا الإجماع على ذلك في كتبهم ورموا من خالف مقولتهم بالكفر والزندقة والإلحاد .

قال ابن تيمية : « وقد جعلوا ذلك معنى حدوث العالم هو أول مسائل أصول الدين عندهم ، فيبقى أصل الدين الذي هو دين الرسل عندهم ، ليس عندهم ما يعلمون به أن الرسول قاله ولا في العقل ما يدل عليه ، بل العقل والسمع يدل على خلافه . ومن كان أصل دينه الذي هو عنده دين الله ورسوله لا يعلم أن الرسول جاء به كان من أضل الناس في دينه .

(الوجه الثاني عشر) إنهم لما اعتقدوا أن هذا دين الإسلام أخذوا يحتجون عليه بالحجج العقلية المعروفة لهم ، وعمدتهم التي هي أعظم الحجج ، مبناهما على امتناع حوادث لا أول لها ، وبها أثبتوا حدوث كل موصوف بصفة ، وسموا ذلك إثباتاً لحدوث الأجسام ، فلزمهم على ذلك نفي صفات الرب عز وجل ، وأنه ليس له علم ولا قدرة ولا كلام يقوم به ، بل

كلامه مخلوق منفصل عنه ، وكذلك رضاه وغضبه ، والتزموا على ذلك أن الله لا يرى في الآخرة ، وأنه ليس فوق العرش ، إلى غير ذلك من اللوازم التي نفوا بها ما أثبتته الله ورسوله ، وكان حقيقة قولهم تكذيباً لما جاء به الرسول ﷺ ، وتسلب أهل العقول على تلك الحجج التي لهم فبينوا فسادها « (١٠٩) .

وقال أيضاً : « إن كثيراً من الناس يجعلون هذا عمدتهم من جهة السمع : إن الحوادث لها ابتداء ، وإن جنس الحوادث مسبوق بالعدم إذ لم يجدوا في الكتاب والسنة ما ينطق به ؛ مع إنهم يحكون هذا عن المسلمين واليهود والنصارى ، كما يوجد مثل هذا في كتب أكثر أهل الكلام المبتدع في الإسلام الذي ذمه السلف ؛ وخالفوا به الشرع والعقل ، وبعضهم يحكيه إجماعاً للمسلمين ، وليس معهم بذلك نقل ، لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن الكتاب والسنة فضلاً عن أن يكون هو قول جميع المسلمين » (١١٠) .

ولما رأى الفلاسفة أن هذا هو مبلغ المتكلمين من العلم ، وأن هذا هو دين الإسلام ، وعلموا فساد هذا أظهروا قولهم بقدم العالم ، وقالوا : إن تجدد الفعل بعد أن لم يكن ممتنع لأنه لا بد لكل متجدد من سبب حادث ، وليس هناك سبب فيكون الفعل دائماً ، وإذا كان دائماً لزم قدم العالم ، قال ابن تيمية رحمه الله : « وكان ذلك مما سلط الدهرية القائلين بقدم العالم لما علموا حقيقة قولهم وأدلتهم ونسوا فسادهم ، ثم لما ظنوا أن هذا قول الرسول ﷺ واعتقدوا أنه باطل ، قالوا : إن الرسول لم يبين الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها ، وإنما

(١٠٩) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨ / ٢٢٣ - ٢٢٤) .

(١١٠) المصدر السابق (١٨ / ٢٢٢) .

خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما ينتفعون به ، فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين في السمعيات والعقليات ، وصار خطوهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة ، لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس في هذا المطلوب إلا قولان : قول أولئك المتكلمين وقولهم ، وقد رأوا أن قول أولئك باطل ، فجعلوا ذلك حجة في تصحيح قولهم ، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدوم الأفلاك حجة عقلية أصلاً ، وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث الله به رسوله ﷺ » (١١١) .

وقال أيضاً بعد ضرب حجج الخصمين في بعضهما فتهافتت : « والمقصود أن هؤلاء المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم لم يكن الأمر كذلك كما قالوه ، بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة ، ولهذا يوجد كثير ممن دخل من باب أولئك المتكلمين كابن عربي وابن سبعين وغيرهما ، وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة ، فإنهم يستنصرون ويستعينون بأولئك المتكلمين المبتدعين ، ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله ، فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما قد وجد ذلك عياناً » (١١٢) .

ويفند شبهات المتكلمين مُبيناً أن أعداء الله اتخذوها مطية لإبطال الشرع قال رحمه الله : « ودعواهم أن هذه طريقة الخليل إبراهيم في قوله : ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ [الأنعام : ٧٦] كذب ظاهر على إبراهيم ، فإن الأفل هو التغييب والاحتجاب باتفاق أهل اللغة والتفسير وهو من الأمور الظاهرة في اللغة ، وسواء أريد بالأفل زهاب ضوء القمر والكواكب بطلوع الشمس ، أو أريد به

(١١١) المصدر نفسه (٢٢٤ / ١٨ - ٢٢٥) .

(١١٢) شرح حديث النزول ص ١٦٥ .

سقوطه من جانب المغرب ، فإنه إذا طلعت الشمس يقال : إنها غابت الكواكب واحتجبت ، وإن كانت موجودة في السماء ، ولكن طمس ضوء الشمس نورها .

وهذا مما ينحل به الإشكال الوارد على الآية في طلوع الشمس بعد أقول القمر ، وإبراهيم عليه السلام لم يقل : ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ لما رأى الكوكب يتحرك والقمر والشمس ، بل إنما قال ذلك حين غاب واحتجب ، فإن كان إبراهيم قصد بقوله الاحتجاج عليهم بالأقول على نفي كون الآفل رب العالمين كما ادعوه ، كانت قصة إبراهيم حجة عليهم ، فإنه لم يجعل بزوغه وحركته في السماء إلى حين الغيب دليلاً على نفي ذلك ، بل إنما جعل الدليل مغيبه ، فإن كان ما ادعوه من مقصوده من الاستدلال صحيحاً ، فإنه حجة على نقيض مطلوبهم وعلى بطلان كون الحركة دليل الحدث . . . » (١١٣) .

ثم يُبين أن مراد الرسول في حديث عمران بن حصين الإخبار عن أصل هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام وليس الإخبار عن بدء الخلق كما زعموا فاتخذوه ذريعة لنفي صفات الكمال الموصوف بها رب العالمين فيه كتابه المجيد وسنة رسوله ﷺ ، قال رحمه الله : « والناس في هذا الحديث على قولين : منهم من قال : إن مقصود الحديث إخباره بأن الله كان موجوداً وحده ، ثم إنه ابتداءً لإحداث جميع الحوادث ، وإخباره بأن الحوادث لها ابتداءً بجنسها ، وأعيانها مسبقة بالعدم ، وأن جنس الزمان حادث لافي زمان ، وجنس الحركات والمتحركات حادث ، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ؛ ولا كان الفعل ممكناً .

(١١٣) المصدر السابق ص ١٦٥ وما بعدها .

ثم هؤلاء على قولين : منهم من يقول : وكذلك صار متكلماً بعد أن لم يكن يتكلم بشيء ، بل ولا كان الكلام ممكناً له . ومنهم من يقول : الكلام أمر يوصف به بأنه يقدر عليه ، لا أنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، بل هو أمر لازم لذاته دون قدرته ومشيئته .

ثم هؤلاء منهم من يقول : هو المعنى دون اللفظ المقروء ، عبر عنه بكل من التوراة والإنجيل والزبور والفرقان . ومنهم من يقول : بل هو حروف وأصوات لازمة لذاته لم تزل ولا تزال ، وكل ألفاظ الكتب التي أنزلها وغير ذلك .

والقول الثاني في معنى الحديث : إنه ليس مراد الرسول هذا ؛ بل إن الحديث يناقض هذا ، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش ، كما أخبر القرآن العظيم بذلك في غير موضع ، فقال تعالى : ﴿ وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ﴾ وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبدالله بن عمرو ، عن النبي ﷺ أنه قال : « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » ، فأخبر ﷺ أن تقدير خلق هذا العالم المخلوق في ستة أيام ، وكان حينئذ عرشه على الماء . كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدم الذي رواه البخاري في صحيحه ، عن عمران رضي الله عنه .

ومن هذا : الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما ، عن عبادة ابن الصامت ، عن النبي ﷺ أنه قال : « أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب ! قال : وما اكتب ؟ قال : ما هو كائن إلى يوم القيامة » ، فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف

سنة ، وكان مخلوقا قبل خلق السموات والأرض ، وهو أول ما خلق من هذا العالم ، وخلقه بعد العرش كما دلت عليه النصوص ، وهو قول جمهور السلف ، كما ذكرت أقوال السلف في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : بيان ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة .

والدليل على هذا القول الثاني وجوه :

(أحدها) إن قول أهل اليمن : « جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر » ، إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم ، أو جنس المخلوقات ، فإن كان المراد هو الأول كان النبي ﷺ قد أجابهم ، لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم ، وإن كان المراد الثاني لم يكن قد أجابهم ؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقا ؛ بل قال : « كان الله ولا شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء » ، ثم خلق السموات والأرض » ، فلم يذكر إلا خلق السموات والأرض ، لم يذكر خلق العرش ، مع أن العرش مخلوق أيضاً ، فإنه يقول : ﴿ وهرب العرش العظيم ﴾ وهو خالق كل شيء : العرش وغيره ، ورب كل شيء : العرش وغيره . وفي حديث أبي رزين قد أخبر النبي ﷺ بخلق العرش ، وأما في حديث عمران فلم يخبر بخلقه ، بل أخبر بخلق السموات والأرض ، فعلم أنه أخبر بأول خلق هذا العالم لا بأول الخلق مطلقاً .

وإذا كان إنما أجابهم بهذا علم أنهم إنما سألوه عن هذا ، لم يسألوه عن أول الخلق مطلقا ، فإنه لا يجوز أن يكون أجابهم عما لم يسألوه عنه ولم يجبه عما سألوا عنه ، بل هو ﷺ منزّه عن ذلك ، مع أن لفظه إنما يدل على هذا ، لا يدل على ذكره أول الخلق وإخباره بخلق السموات والأرض بعد أن كان عرشه على الماء يقصد به الإخبار عن ترتيب بعض المخلوقات على بعض ، فإنهم لم يسألوه

عن مجرد الترتيب ، وإنما سألوه عن أول هذا الأمر ، فعلم أنهم سألوه عن مبدأ خلق هذا العالم فأخبرهم بذلك ، كما نطق في أولها في أول الأمر « خلق الله السموات والأرض » . وبعضهم يشرحها في البدء ، أو في الابتداء خلق الله السموات والأرض .

والمقصود أن فيها الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض ، وأنه كان الماء غامراً للأرض ، وكانت الرياح تهب على الماء ، فأخبر أنه حينئذ كان هذا ماءً وهواءً وتراباً ، وأخبر في القرآن العظيم أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ، وفي الآية الأخرى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض : اتبيا طوعاً أو كرها ، قالتا : أتينا طائعين ﴾ ، وقد جاءت الآثار عن السلف بأن السماء خلقت من بخار الماء وهو الدخان .

والمقصود هنا : أن النبي ﷺ أجابهم عما سألوه عنه ولم يذكر إلا ابتداء خلق السموات والأرض ، فدل على أن قولهم : « جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر » كان مرادهم خلق هذا العالم . والله أعلم .

(الوجه الثاني) : أن قولهم : « هذا الأمر » إشارة إلى حاضر موجود ، والأمر يراد به المصدر ، ويراد به المفعول به وهو المأمور الذي كونه الله بأمره ، وهذا مرادهم ، فإن الذي هو قوله : كن ليس مشهوداً مشاراً إليه ، بل المشهود المشار إليه هذا المأمور به ، قال تعالى : ﴿ وكان أمر الله قدراً مقدوراً ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ أتى أمر الله ﴾ ، ونظائره متعددة . ولو سألوه عن أول الخلق مطلقاً لم يشيروا إليه بهذا ؛ فإن ذاك لم يشهدوه فلا يشيرون إليه بهذا ، بل لم يعلموه أيضاً ؛ فإن ذاك لا يعلم إلا بخبر الأنبياء ، والرسول ﷺ لم يخبرهم بذلك ، ولو

كان قد أخبرهم به لما سألوه عنه ، فعلم أن سؤالهم كان عن أول هذا العالم المشهود . (١١٤)

ويناقش مدّعي الإجماع قائلاً : « والمقصود هنا الكلام على ما يظنه بعض الناس من الإجماعات فهذا اللفظ ليس في كتاب الله ، وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس هو متواتراً فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين فكيف يدعى فيها إجماع » (١١٥) .

ويدحض حجة الفلاسفة قائلاً : « فيقال لأرسطو وأتباعه ممن رأى دوام الفاعلية ولوازمها لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم لا فلك ولا غيره ، وإنما يدل على أن الرب لم يزل فاعلاً » (١١٦) .

ويجمل رده على الفريقين فيقرع حججهم بعضها ببعض فتتهاوى قال رحمه الله :

« (الوجه الثالث عشر) : إن الغلط في معنى هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة ، بل والمعقول الصريح ؛ فإنه أوقع كثيراً من النظر واتباعهم في الحيرة والضلال ، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين : قول الدهرية القائلين بالقدم ، وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيتته ، ورأوا لوازم كل قول تقتضي فسادَه وتناقضه ، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين ، وهذه حال من لا يحصى منهم ، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره .

(١١٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢١١ / ١٨ - ٢١٦) .

(١١٥) نقد مراتب الإجماع ص ١٧٠ .

(١١٦) شرح حديث النزول ص ١٧٧ . مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢٩ / ١٨ - ٢٣٠) .

ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول المعين مقارناً للفاعل أزلاً وأبداً ، وصريح العقل يقتضي بأنه لا بد أن يتقدم الفاعل على فعله ، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل عليه ؛ بل هو معه أزلاً وأبداً : أمر يناقض صريح العقل ، وقد استقر في الفطر أن كون الشيء المفعول مخلوقاً يقتضي أنه كان بعد أن لم يكن ، ولهذا كان ما أخبر الله به في كتابه من أنه خلق السموات والأرض مما يفهم جميع الخلائق أنها حدثتا بعد أن لم تكونا ، وأما تقدير كونها لم يزل معها مع كونها مخلوقين له فهذا تنكره الفطر ، ولم يقله إلا شرذمة قليلة من الدهرية كابن سينا وأمثاله .

وأما جمهور الفلاسفة الدهرية كآرسطو وأتباعه فلا يقولون : إن الأفلاك معلولة لعلة فاعلة كما يقوله هؤلاء ؛ بل قولهم وإن كان أشد فساداً من قول متأخريهم فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذي خالفه هؤلاء ، وإن كانوا خالفوه من جهات أخرى ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم ، فوجدوا أن الفاعل صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلاً ، ورأوا صريح العقل يقتضي بأنه إذا صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً ، فلا بد من حدوث شيء وأنه يمتنع في العقل أن يصير ممكناً بعد أن كان ممتنعاً بلا حدوث ، وأنه لا سبب يوجب حصول وقت حدث وقت الحدوث ، وأن حدوث جنس الوقت ممتنع ، فصاروا يظنون إذا جمعوا بين هؤلاء أنه يلزم الجمع بين النقيضين ، وهو أن يكون الفاعل قبل الفعل وأنه يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن فيكون الفعل معه ، فيكون الفعل مقارناً غير مقارن بأن كان بعد أن لم يكن حادثاً مسبوقاً بالعدم ، فامتنع على هذا التقدير أن يكون فعل الفاعل مسبوقاً بالعدم ، ووجب على التقدير

الأول أن يكون فعل الفاعل مسبوقاً بالعدم ، ووجدوا عقولهم تقصر عما يوجب هذا الإثبات وما يوجب هذا النفي ، والجمع بين النقيضين ممتنع ، فأوقعهم ذلك في الحيرة والشك .

ومن أسباب ذلك أنهم لم يعرفوا حقيقة السمع والعقل ، فلم يعرفوا ما دل عليه الكتاب والسنة ، ولم يميزوا في المعقولات بين المشتبهات ، وذلك أن العقل يفرق بين كون المتكلم متكلماً بشيء بعد شيء دائماً ، وكون الفاعل يفعل شيئاً بعد شيء دائماً ، وبين آحاد الفعل والكلام ، فيقول : كل واحد من أفعاله لا بد أن يكون مسبوقاً بالفاعل وأن يكون مسبوقاً بالعدم ، ويمتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلاً وأبداً وأما كون الفاعل لم يزل يفعل فعلاً بعد فعل فهذا من كمال الفاعل ، فإذا كان الفاعل حياً ، وقيل : إن الحياة مستلزمة الفعل والحركة كما قال ذلك أئمة أهل الحديث كالبخاري والدارمي وغيرهما ، وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء وبما شاء ونحو ذلك ، كما قاله ابن المبارك وأحمد وغيرهما من أئمة أهل الحديث والسنة ، كان كونه متكلماً أو فاعلاً من لوازم حياته ، وحياته لازمة له ، فلم يزل متكلماً فاعلاً ؛ مع العلم بأن الحي يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته ، وأن ذلك يوجب وجود كلام بعد كلام وفعل بعد فعل ، فالفاعل يتقدم على كل فعل من أفعاله ، وذلك يوجب أن كل ما سواه محدث مخلوق ، ولا نقول : إنه كان في وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق [له قدرة] والذي ليس له قدرة هو عاجز ، ولكن نقول : لم يزل الله عالماً قادراً مالكا ، لا شبه له ولا كيف .

فليس مع الله شيء من مفعولاته قديم معه ، لا بل هو خالق كل شيء ، وكل ما سواه مخلوق له ، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن وإن قدر أنه لم يزل خالقاً فاعلاً .

وإذا قيل : إن الخلق صفة كمال ؛ لقوله تعالى : ﴿ افمن يخلق كمن لا يخلق ؟ ﴾ أمكن أن تكون خالقيته دائمة وكل مخلوق له محدث مسبوق بالعدم ، وليس مع الله شيء قديم ؟ وهذا أبلغ في الكمال من أن يكون معطلا غير قادر على الفعل ثم يصير قادراً والفعل ممكناً له بلا سبب ، وأما جعل المفعول المعين مقارناً له أزلاً وأبداً فهذا في الحقيقة تعطيل لخلقه وفعله ، فإن كون الفاعل مقارناً لمفعوله أزلاً وأبداً يخالف لصريح المعقول » (١١٧) .

أولاً : من خلال عرض موجز لمناقشه ابن تيمية رحمه الله للفريقين نلاحظ أن مقصوده بيان فساد الطريقتين وبيان أن قولاً ثالثاً هو الصواب الذي عليه أئمة العلم قال : « وقد بسطنا في غير هذا الموضع طرق الناس في إثبات الصانع والنبوة [و] أن كل طريق تتضمن ما يخالف السنة فإنها باطلة في العقل كما هي مخالفة للشرع .

والطريق المشهورة عند المتكلمين هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام .

وقد بينّا الكلام على هذه في غير موضع ، وأنها مخالفة للشرع والعقل . وكثير من الناس يعلم أنها بدعة في الشرع ، لكن لا يعلم فسادها في العقل . وبعضهم يظن أنها صحيحة في العقل والشرع ، وأنها طريقة إبراهيم الخليل عليه السلام . وقد بين فساد هذا في غير موضع » . (١١٨)

وقال أيضاً : « إذ المقصود هنا التنبيه على الفرق بين الطريق المفيد للعلم واليقين - كالتي بينها القرآن - وبين ما ليس كذلك من طرق أهل البدع الباطلة شرعاً وعقلاً » (١١٩) .

(١١٧) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨ / ٢٢٥ - ٢٢٨) .

(١١٨) المصدر السابق (١٦ / ٢٦٧) .

(١١٩) المصدر نفسه (١٦ / ٢٧٣) .

وقال أيضاً : « وقد بسطنا الكلام على هذا في غير موضع ، وبيننا أن قولاً ثالثاً هو الصواب الذي عليه أئمة العلم . وهو أن التأثير التام يستلزم وجود الأثر عقبه لا معه في الزمان ، ولا متراحياً عنه .

فمن قال بالتراخي من أهل الكلام فقد غلط ، ومن قال بالاقتران - كالمفلسفة - فهم أعظم غلطاً . ويلزم قولهم من المحالات ما قد بينناه في مواضع .

وأما هذا القول فعليه يدل السمع والعقل . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ . والعقلاء يقولون « قطعته فانقطع ، وكسرتة فانكسر » ، و « طَلَّقَ الْمَرْأَةَ فَطَلَّقَتْ » ، وأعتق العبد فعتق » . فالعتق والطلاق يقعان عقب الاعتاق والتطليق لا يتراخى الأثر ، ولا يقارن ، وكذلك الانكسار والانقطاع مع القطع والكسر .

وهذا مما يبين أنه إذا وجد الخلق لزم وجود المخلوق عقبه ، كما يقال : كون الله الشيء فتكون . فتكونه عقب تكوين الله لا مع التكوين ، ولا متراحياً .

وكذلك الإرادة التامة مع القدرة تستلزم وجود المراد المقدور .

فهو يريد أن يخلق ، فيوجد الخلق بإرادته وقدرته . ثم الخلق يستلزم وجود المخلوق ، وإن كان ذلك الخلق حادثاً بسبب آخر يكون هذا عقبه ، فإنما في ذلك وجود الأثر عقب المؤثر التام ، والتسلسل في الآثار . وكلاهما حق ، والله أعلم .

وقولهم « إن المحدث يفقر إلى إحداث ، وهلم جرا » ، هذا يستلزم التسلسل في الآثار ، مثل كونه متكلاً بكلام بعد كلام ، وكلمات الله لا نهاية

لها ، وأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ، وهذا قول أئمة السنة ، وهو الحق الذي يدل عليه النقل والعقل .

وكذلك أفعاله ، فإن الفعل والكلام صفة كمال . فإن من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم ، ومن يخلق أكمل ممن لا يخلق . قال تعالى : ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق ، أفلا تذكرون ؟ !﴾ .

وحينئذ فهو ما زال متصفاً بصفات الكمال ، منعوتاً بنعوت الإكرام والجلال .

وبهذا تزول أنواع الإشكال ، ويعلم أن ما أخبرت به الرسل عن الله من أصدق الأقوال ، وأن دلائل العقول لا تدل إلا على ما يوافق أخبار الرسول . وذلك أن الخلق ، ونحوه من الأفعال التي ليست خلقاً ، مثل تكلمه بالقرآن وغيره ، وتكلمه لموسى وغيره ، ومثل النزول ، والأتيان والمجيء ، ونحو ذلك ، فهذه إنما تكون بقدرته ومشئته ، وبأفعال آخر تقوم بذاته ليست خلقاً .

فالمخلوقات التامة يخلقها بخلقه ، وخلقه فعله القائم به ، وذلك إنما يكون بقدرته ومشئته « (١٢٠) اهـ مختصراً .

ثانياً : أن ابن تيمية لم يثبت حوادث لا أول لها ، وإنما أجاز هذا الاحتمال العقلي لإبطال حجج الخصمين ، فقد قدّمنا أنه يورد حجج الخصمين فيقرعها ببعضها قرعاً شديداً فتنهاوى ، وهذا الاحتمال العقلي أجازته وأثبتته معظم الفلاسفة خصوم المتكلمين . قال رحمه الله : « وإذا كان مدلول الدليل

العقلي أنه لا بد أنه قديم تقوم به الأفعال شيئاً بعد شيء ، فهذا إنما يناقض قول المتدعة من أهل الملل الذين ابتدعوا الكلام المحدث الذي ذمه السلف والأئمة ، الذين قالوا : إن الرب لم يزل معطلاً عن الفعل والكلام ، فصار ما علمته العقلاء من أصناف الأمم الفلاسفة وغيرهم بصريح العقول هو عاخذ وناصر لما جاء به الرسول ﷺ على من ابتدع في ملته ما يخالف أقواله ، وكان ما علم بالشرع مع صريح العقل أيضاً راداً لما يقوله الفلاسفة الدهرية من قدم شيء من العالم مع الله » (١٢١) .

ويقول اثناء إبطال قول الفلاسفة الدهرية : « . . . وحينئذ فإذا قُدر أنه لم يزل يخلق شيئاً بعد شيء كان كل ما سواه مخلوقاً محدثاً مسبقاً بالعدم ، ولم يكن من العالم شيء قديم ، وهذا التقرير ليس معكم ما يبطله فلماذا تنفونه ؟ ونفس قدر الفعل هو المسمى الزمان ، فإن الزمان إذا قيل أنه مقدار الحركة ، كان جنس الزمان مقدار جنس الحركة ، لا يتعين في ذلك أن يكون مقدار حركة الشمس أو الفلك » (١٢٢) .

وقال رحمه الله أيضاً : « وكثير منهم لم يتفطن للفرق بين نوع الحوادث وبين الحادث المعين ، فإن الحادث المعين والحوادث المحصورة يمتنع أن تكون أزلية دائمة ، وما لم يكن قبلها فهو إما معها وإما بعدها ، وما كان كذلك فهو حادث قطعاً . وهذا لا يخفى على أحد .

ولكن موضع النظر والنزاع « نوع الحوادث » . وهو أنه هل يمكن أن يكون النوع دائماً ، فيكون الرب لا يزال يتكلم أو يفعل بمشيئته وقدرته أم يمتنع

(١٢١) شرح حديث النزول ص ١٧٨ .

(١٢٢) المصدر السابق ص ١٧٧ .

ذلك ؟ فلما تفتن لهذا الفرق طائفة قالوا : وهذا أيضاً ممتنع لامتناع حوادث لا أول لها ، وذكروا على ذلك حججاً كحجة التطبيق ، وحجة امتناع انقضاء ما لا نهاية له وأمثال ذلك . وقد ذكر عامة ما ذكر في هذا الباب وما يتعلق به في مواضع غير هذا الموضع ، ولكل مقام مقال .

وأولئك المتفلسفة لما رأوا أن هذا القول مما يعلم بطلانه بصريح العقل ، وأنه يمتنع حدوث الحوادث بدون سبب حادث ، ويمتنع كون الرب يصير فاعلاً بعد أن لم يكن ، وأن المؤثر التام يمتنع تخلف اثره عنه - ظنوا أنهم إذا أبطلوا هذا القول فقد سلم لهم ما ادعوه من « قدم العالم » كالأفلاك وجنس المولدات ومواد العناصر ، وضلوا ضلالاً عظيماً خالفوا به صرائح العقول ، وكذبوا به كل رسول .

فإن الرسل مطبقون على أن كل ما سوى الله محدث مخلوق كائن بعد أن لم يكن ، ليس مع الله شيء قديم بقدمه ، وأنه خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام ، والعقول الصريحة تعلم أن الحوادث لا بد لها من محدث ، فلو لم تكن إلا العلة القديمة الأزلية المستلزمة لمعلولها لم يكن في العالم شيء من الحوادث ، فإن حدوث ذلك الحادث عن علة قديمة أزلية مستلزمة لمعلولها ممتنع فإنه إذا كان معلولها لازماً لها كان قديماً معها لم يتأخر عنها ، فلا يكون لشيء من الحوادث سبب اقتضى حدوثه فتكون الحوادث كلها حدثت بلا محدث ، وهؤلاء فروا من أن يحدثها القادر بغير سبب حادث ، وذهبوا إلى انها تحدث بغير محدث أصلاً لا قادر ولا غير قادر ، فكان ما فروا إليه شراً مما فروا منه ، وكانوا شراً من المستجير من الرمضاء بالنار .

واعتقد هؤلاء أن المفعول المصنوع المبتدع المعين كالفلك يقارن فاعله أزلاً وأبداً لا يتقدم الفاعل عليه تقدماً زمانياً ، وأولئك قالوا : بل المؤثر التام

يتراخى عنه أثره ثم يحدث الأثر من غير سبب اقتضى حدوثه ، فأقام الأولون الأدلة العقلية الصريحة على بطلان هذا ، كما أقام هؤلاء الأدلة العقلية الصريحة على بطلان قول الآخرين ، ولا ريب أن قول هؤلاء أهل المقارنة أشد فساداً ومناقضة لصريح المعقول ، وصحيح المنقول ، من قول أولئك أهل التراخي .

و (القول الثالث) الذي يدل عليه المعقول الصريح ويقر به عامة العقلاء ودل عليه الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة لم يهتد له الفريقان : وهو أن المؤثر التام يستلزم وقوع أثره عقب تأثره لا يقترن به ولا يتراخى ، كما إذا طلقت المرأة فطلقت . وأعتقت العبد فعتق . وكسرت الإناء فانكسر ، وقطعت الحبل فانقطع ، فوقع العتق والطلاق ليس مقارناً لنفس التطبيق والاعتاق بحيث يكون معه ، ولا هو أيضاً متراخ عنه بل يكون عقبه متصلاً به ، وقد يقال هو معه ومفارق باعتبار أنه يكون عقبه متصلاً به ، كما يقال : هو بعده متأخر عنه باعتبار أنه إنما يكون عقب التأثير التام ، ولهذا قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ فهو سبحانه يكون ما يشاء تكوينه فإذا كونه كان عقب تكوينه متصلاً به لا يكون مع تكوينه في الزمان ولا يكون متراخياً عن تكوينه بينهما فصل في الزمان ؛ بل يكون متصلاً بتكوينه كاتصال أجزاء الحركة والزمان بعضها ببعض .

وهذا مما يستدل به على أن كل ما سوى الله حادث كائن بعد أن لم يكن وإن قيل مع ذلك بدوام فاعليته ومتكلميته ، وهذه الأمور مبسوبة في غير هذا الموضع « (١٢٣) .

ثالثاً : يجب التفريق بين الاحتمال والإثبات وابن تيمية أجاز ذلك عقلاً

ولم يشبهه شرعاً وإنما أجازاه لأنه لازم عقلاً لذلك سماه مدلول الدليل العقلي وقال : « وإذا قيل لم يزل يخلق فإنما يقتضي قدم نوع الخلق و « دوام خالقيته » لا يقتضي قدم شيء من المخلوقات ، فيجب الفرق بين أعيان المخلوقات الحادثة بعد أن لم تكن ، فإن هذه لا يقول عاقل إن منها شيئاً أزلياً ، ومن قال بقدم شيء من العالم - كالفلك أو مادته - فإنه يجعله مخلوقاً بمعنى أنه كان بعد أن لم يكن ؛ ولكن إذ أوجده القديم .

ولكن لم يزل فعالاً خالقاً ، [ودوام خالقيته] من لوازم وجوده ، فهذا ليس قولاً بقدم شيء من المخلوقات ، بل هذا متضمن لحدوث كل ما سواه ، وهذا مقتضى سؤال السائل له « (١٢٤) .

ومعلوم أن لازم المذهب ليس مذهباً ، والأدلة النقلية الصحيحة ظهير قوي لهذه القاعدة العظيمة ، منها قوله ﷺ للرجل الذي قال : ما شاء الله وشئت : « أجعلتني مع الله عدلاً (وفي لفظ نداءً) لا بل ما شاء الله وحده » (١٢٥) ، فرسول الله ﷺ بين أن قوله غلط ينبغي تصحيحه فقال : « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء فلان ، ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان » (١٢٦) ولم يحكم عليه بالشرك ، ومن المعلوم في دين الإسلام بالاضطرار أن الذين يجعلون لله أنداداً وبربهم يعدلون هم المشركون قال تعالى : ﴿ ثم الذين كفروا ببربهم يعدلون ﴾ [الأنعام : ١] .

وهذه القاعدة محلها العقيدة في كتب أهل السنة قال الغنيمي بعد أن ذكر عبارة الطحاوي : « ولا تنزل أحداً منهم جنة ولا ناراً ولا نشهد عليهم بكفر ولا

(١٢٤) المصدر السابق (٩٥ / ١٦) .

(١٢٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٣٩) .

(١٢٦) المصدر السابق (١٣٧) .

شرك ولا نفاق» وإن كان لازم مذهبهم ، لأن لازم المذهب ليس بمذهب» (١٢٧) .

وقال ابن تيمية رحمه الله : « وأما قول السائل هل لازم المذهب مذهب أم ليس بمذهب ؟ فالصواب أن مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه ، فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته كذباً عليه ، بل ذلك يدل على فساد قوله وتناقضه في المقال ، غير التزامه اللوازم التي يظهر أنها من قبل الكفر والمحال مما هو أكثر ، فالذين قالوا بأقوال يلزمها أقوال يعلم أنه لا يلتزمها ، لكن لم يعلم أنها تلزمه ، ولو كان لازم المذهب مذهباً للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات إنه مجاز ؛ فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة ، وكل من لم يثبت بين الاسمين قدراً مشتركاً لزم أن لا يكون شيء من الإيمان بالله ومعرفته والاقرار به إيماناً ؛ فإنه ما من شيء يثبت القلب إلا ويقال فيه نظير ما يقال في الآخر ، ولازم قول هؤلاء يستلزم قول غلاة الملاحدة المعطلين ، الذين هم أكفر من اليهود والنصارى » (١٢٨) .

رابعاً : وهكذا يجب التفريق بين المذهب ولازم المذهب ؛ فابن تيمية أجازه عقلاً ولم يلتزمه ، فلا يقال إن شيخ الإسلام يثبت حوادث لا أول لها ، ومذهب ابن تيمية في الصفات التي هي أصل هذه المسألة هو مذهب السلف حذو القذة بالقذة ، وإنما ضرب ابن تيمية ذلك مثلاً مبيناً أن جمهور العقلاء يميزونه وفي هذا إبطال لحجج المتكلمين والفلاسفة الدهريين وبيان فساد

(١٢٧) شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي ص ١٣٩

(١٢٨) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠ / ٢١٧ وما بعدها ، ٢٩ / ٤١ - ٤٣) .

الطريقين : أن الله لم يزل معطلا حتى أحدث الخلق ، وقدم الخلق مع الله ، قال رحمه الله : « فأما كونه سبحانه وتعالى يتكلم كلمات لا نهاية لها وهو يتكلم بمشيئته وقدرته ، فهذا هو الذي يدل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول ، وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها ، والفلاسفة توافقوا على دوام هذا النوع ، وقدماء أساطينهم يوافقون على قيام ذلك بذات الله كما يقوله أئمة المسلمين وسلفهم ، والذين قالوا : إن ذلك ممتنع هم أهل الكلام المحدث في الإسلام من الجهمية والمعتزلة ، وهم الذين استدلوا على حدوث كل ما تقوم به الحوادث بامتناع حوادث لا أول لها . . . » (١٢٩) .

وقال أيضاً : « أن يقال : حدوث حادث بلا نهاية إما أن يكون ممكناً في العقل أو ممتنعاً ؛ فإن كان ممتنعاً في العقل لزم أن الحوادث جميعها لها أول كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام ، وبطل قولهم بقدم حركات الأفلاك ، وإن كان ممكناً أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسماوات والأرض موقوفاً على حوادث قبل ذلك ، كما تقولون أنتم فيما يحدث في هذا العالم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر وغير ذلك ، فيلزم فساد حجتكم على التقديرين » (١٣٠) .

خامساً : ابن تيمية أجاز ذلك عقلاً لدحض مقالة المتكلمين : إن مذهب السلف يلزمه تسلسل الحوادث في آن واحد قال رحمه الله : « فإن التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد ، كوجود خالق للخالق وخالق للخالق ، أو للخلق خلق وللخلق خلق ، في آن واحد ، وهذا ممتنع من

(١٢٩) شرح حديث النزول ص ١٥٧ وما بعدها .

(١٣٠) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨٧/٨ - ٨٨) .

وجوه . منها وجود ما لا يتناهى في آن واحد وهذا ممتنع مطلقاً ، ومنها أن كل ما ذكر يكون « محدثاً » لا « ممكناً » ، وليس فيها موجود بنفسه ينقطع به التسلسل ، وإذا كان أولى بالامتناع .

بخلاف ما إذا قيل « كان قبل هذا الكلام كلام ، وقبل هذا الفعل فعل » جائز عند أكثر العقلاء - أئمة السنة ، وأئمة الفلاسفة ، وغيرهم « (١٣١) .

سادساً : كيف يكون مذهب ابن تيمية رحمه الله إثبات حوادث لا أول لها وهو يثبت من الصفات ما أثبتته السلف وعلى طريقهم لا يتعدى ذلك ، دون أن يعتمد على هذا الافتراض العقلي قال رحمه الله : « وصفه تعالى « بالصفات الفعلية » - مثل الخالق ، والرازق ، والباعث ، والوارث ، والمحيي ، والمميت - قديم عند أصحابنا ، وعامة أهل السنة : من المالكية والشافعية ، والصوفية . ذكره محمد بن إسحاق الكلاباذي ، حتى الحنفية والسالمية والكرامية . والخلاف فيه مع « المعتزلة » و « الأشعرية » .

قلت : وهذا لأن الوصف يعتمد كمال الوصف الذي يصدر عنه الفعل لا ذات الفعل الصادر ، وعلى هذا فيوصف بكل ما يتصف بالقدرة عليه وإن لم يفعل .

قلت : وقد اختلف أصحابنا في قول أحمد : « لم يزل الله عالماً متكلماً غفوراً » هل قوله لم يزل متكلماً مثل قوله غفوراً ، أو مثل قوله عالماً ؟ على « قولين » .

وهو أن الله سبحانه « في ذاته » حاله قبل أن يفعل وحاله بعد أن يفعل سواء ، لم تتغير ذاته عن أفعاله ، ولم يكتسب من أفعاله صفات كمال المخلوق .

(وتلخيص الكلام هنا) أن كونه خالقاً وكرماً هل هو لأجل ما أبدعه منفصلاً عنه من الخلق والنعم ؟ أم لأجل ما قام به من صفة الخلق والكرم ؟ (الثاني) هو قول الحنفية والكرامية ، وكثير من أهل الحديث ، وأصحابنا في أحد القولين ؛ بل في أصحهما وعليه يدل كلام أحمد وغيره من علماء السنة .

وعلى هذا القول يقال : إنه لم يزل كريماً ، وغفوراً وخالقاً . كما يقال : لم يزل متكلماً ، ويكون في تفسير ذلك « قولان » كما في تفسير المتكلم « قولان » هل هو يلحق بالعالم أو بالغفور ؟ و « الأول » هو قول الأشعرية ؛ بناء على أن الخلق هو المخلوق .

وعلى هذا : فقول أصحابنا : كان خالقاً في الأزل إما بمعنى القدرة التامة ، كما يقال : سيف قاطع ، أو بمعنى وجود الفعل قطعاً في الحال الثاني ، كما يقال : هذا فاتح الأمصار ، وهذا نبي هذه الأمة ؛ وعلى هذا المعنى فالخلق من الصفات النسبية الإضافية .

وإذا جعلنا الخلق صفة قائمة به ، فهل هي المشيئة والقول ، أم صفة أخرى ؟ على (قولين) . « الثاني » قول الحنفية ، وأكثر الفقهاء والمحدثين ؛ كما اختلف أصحابنا في الرحمة والرضا والغضب ، هل هي الإرادة أم صفة غير الإرادة ؟ على « قولين » أصحهما أنها ليست هي الإرادة .

فما شاء الله كان ، وهو لا يحب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر .

وأما قولنا : هو موصوف في الأزل بالصفات الفعلية من الخلق والكرم ، والمغفرة ؛ فهذا إخبار عن أن وصفه بذلك متقدم ؛ لأن الوصف هو الكلام الذي يخبر به عنه ، وهذا مما تدخله الحقيقة والمجاز ، وهو حقيقة عند

أصحابنا ؛ وأما اتصافه بذلك فسواء كان صفة ثبوتية وراء القدرة ، أو
إضافية . فيه من الكلام ما تقدم « (١٣٢) » اهـ مختصراً .

سابعاً : مما يبرأ به ابن تيمية جزمه بفساد القول بقدم العالم ، قال رحمه
الله : « بل القول بقدم العالم قول اتفق جماهير العقلاء على بطلانه ، فليس أهل
الملة وحدهم تبطله ، بل أهل الملل كلهم ، وجمهور من سواهم من المجوس
وأصناف المشركين : مشركي العرب ، ومشركي الهند وغيرهم من الأمم ،
وجماهير أساطين الفلاسفة كلهم معترفون بأن هذا العالم كائن بعد أن لم يكن ،
بل وعامتهم معترفون بأن الله خالق كل شيء ، والعرب والمشركون كلهم كانوا
يعترفون بأن الله خالق كل شيء ، وأن هذا العالم كله مخلوق ، والله خالقه
وربه ، وهذه الأمور مبسوطة في موضعها » (١٣٣) .

وقال تلميذه المحقق ابن قيم الجوزية رحمه الله في نونيته :

والله سابق كل شيء غيره	ما ربنا والخلق مقترنان
والله كان وليس شيء غيره	سبحانه جل العظيم الشأن
لسنا نقول كما يقول الملحد	الزنديق صاحب منطق اليونان
بدوام هذا العالم المشهود وا	لأرواح في أزل وليس بفاني

ثامناً : إن ابن تيمية لم ينس أن يصرح خلال مناقشته للمتكلمين
والفلاسفة الدهريين أن العالم مخلوق كائن بعد أن لم يكن ، فهذا هو في الصفحة
نفسها التي يميز حوادث لا أول لها لإسقاط حجج الفريقين وبيان فساد
الطريقتين : « ولا نقول إنه كان في وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق له

(١٣٢) المصدر السابق (٢٦٨ / ٦ - ٢٧٢) .

(١٣٣) شرح حديث النزول ص ١٧٨ .

قدرة والذي ليس له قدرة هو عاجز ، ولكن نقول : لم يزل الله عالماً قادراً
مالكاً ، لا شبه له ولا كيف .

فليس مع الله شيء من مفعولاته قديم معه ، لا بل هو خالق كل شيء ،
وكل ما سواه مخلوق ، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن وإن قدر أنه لم يزل
خالقاً فعلاً» (١٣٤) .

تاسعاً : إن مما يشرح الصدر إلى ما قدمناه من تبرئة ساحة ابن تيمية من
القول بالقدم النوعي للعالم وإثبات حوادث لا أول لها أن هذه الأمور لم ترد في
شيء مما صنفه مُبَيَّنّاً عقيدته كالعقيدة الواسطية والحموية والرسالة التدمرية
وعقيدة الفرقة الناجية وغيرها بل لاحظنا ذلك كله في أثناء مناقشة الخصمين
وإيراد حجج الفريقين ، قال رحمه الله مُبَيَّنّاً فساد قول القائل إن لازم مذهب
السلف التسلسل في آن واحد : « وأما قوله لو كانت الاجسام متحركة لكانت
لا تخلو عن الحوادث قلنا نعم ولكن لم قلت بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو
حادث ، وقوله : لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزلياً ، قلنا لا نسلم وإنما يلزم
ذلك لو كان شيء من الحركات بعينها لازماً للجسم وليس كذلك بل قبل كل
حركة حركة لا إلى أول قلت هذا من نمط الذي قبله فإن الأزلي اللازم هو نوع
الحادث لا عين الحادث . . . » (١٣٥) .

وقد علمت أن لازم المذهب ليس بمذهب ، إذن فالقدم النوعي والقول
به ليس مذهباً لابن تيمية رحمه الله ، وإنما مذهبه التصريح بأن هذا العالم حادث
مخلوق وأول ما خلق الله خلق القلم ، قال رحمه الله : « فأول ما خلق خلق الله
القلم . . . » (١٣٦) .

(١٣٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢٨ / ١٨) .

(١٣٥) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول (٢٤٤ / ١ - ٢٤٥) .

(١٣٦) العقيدة الواسطية ص ٤٥ .

وإذا أحطت خبراً بما تقدم تبينت لك براءة شيخ الإسلام من هذا العزو الشنيع ، ومراد ابن تيمية رحمه الله بيان ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح رضوان الله عليهم : أن الأثر التام يستلزم وجود الأثر عقبه لا معه في الزمان ولا متراحياً عنه ، وهذا الذي دلت عليه الأحاديث الصحيحة : « كتب الله تعالى مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » (١٣٧) .

فابن تيمية يقول : إن الله يتكلم بكلمات لا نهاية لها فهو لم يزل متكلماً وكذلك لم يزل فعالاً كريماً يخلق ما يشاء ويختار .

عاشراً : وهب أن ابن تيمية يقول بحوادث لا أول لها فهو لم يقله تشهياً واتباعاً للهوى وإنما يكون قد أساء فهم الأدلة النقلية والعقلية فتناقض ، وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين .

لذلك يجب التفريق بين أهل العلم وأهل الأهواء ، لأن العالم مأمور باعتقاد ما قام عنده دليله ، وإن لم يكن مطابقاً ، لكن اعتقاداً ليس بيقيني ، كما يؤمر الحاكم بتصديق الشاهدين ذوي العدل ، وإن كان في الباطن أخطأ أو كذبا ، فإن اعتقد اعتقادين متناقضين في قضية ، مع قصده للحق واتباعه لما أمر باتباعه من الكتاب والحكمة ، عذر بما لم يعلمه وهو الخطأ المرفوع عن الأمة المحمدية ، بخلاف أصحاب الأهواء فإنهم يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ، ويجزمون بما يقولونه بالظن والهوى جزماً لا يقبل النقيض ، مع عدم العلم بجزمه .

فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض ليس له غرض سوى الحق ، وقد

سلك طريقه ، وأما متبع الهوى المحض : فهو من يعلم الحق ويعاند عنه .
ولا يشك عاقل أن ابن تيمية رحمه الله من أولئك الذين يجتهدون في
معرفة الحق بأدلتها فقد يصيب ويكون مأجوراً مرتين ، وقد يخطيء فيؤجر مرة ،
ورحم الله ابن كثير : « وبالجملة كان رحمه الله من كبار العلماء ومن يخطيء
ويصيب ولكن خطؤه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحر لجي ، وخطؤه أيضاً
مغفور له كما في صحيح البخاري : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ،
وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » فهو مأجور ، وقال الإمام مالك بن أنس : كل
أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر » (١٣٨) .

وكذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله كان دقيقاً في تعبيره وهذا ديدن أهل
الحديث ، فهو عندما شرح حديث عمران بن حصين في « فتح الباري » لم يجزم
أن القول بحوادث لا أول لها مذهب لابن تيمية ، لكنه أورد لها بصيغة
التمريض التي تفيد التشكيك في ذلك ، والمعروفة عند المحدثين بدلالاتها على
تضعيف نسبة ذلك إلى مصدره فقال رحمه الله : « وهي أصرح في الرد على من
أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب ، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة
لابن تيمية ، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا
الباب على غيرها ، مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضي حمل هذه على التي
في بدء الخلق لا العكس ، والجمع مقدم على الترجيح بالاتفاق » (١٣٩) .

إن كلام ابن تيمية على ترجيح رواية : « كان الله ولا شيء قبله »
موجود في شرح حديث عمران بن حصين ، وكذلك احتمال حوادث لا أول

(١٣٨) البداية والنهاية (١٤ / ١٣٩ - ١٤٠) .

(١٣٩) فتح الباري (١٣ / ٤١٢) .

لها في الرسالة نفسها ففهم ابن حجر رحمه الله أن ابن تيمية لم يثبت حوادث لا أول لها ، ولكنه يجوزها ، ولما كان لازم المذهب ليس بمذهب وابن حجر يقول بذلك كما سيأتي إن شاء الله لم يبح لنفسه اضافتها لابن تيمية جزماً كما جزم في اضافة ترجيح رواية الباب إليه ، بل عقبها بقوله المسائل المنسوبة لابن تيمية ، ويدلك على أنه لا يرى أنها من مذهب ابن تيمية قوله : « ضبطوا عليه كلمات في العقائد مغيرة ، وقعت منه في مواعيده وفتاويه ، فذكروا أنه ذكر حديث النزول ، فنزل عن المنبر درجتين فقال كنزولي هذا فنسب إلى التجسيم » (١٤٠) .

إن قول ابن حجر رحمه الله عن ابن تيمية رحمه الله نسب إلى التجسيم وهو يقرر أنها عقائد محرفة مغيرة مُزَوَّرَة دليل أنه يستخدم كلمة نسب ومشتقاتها في الأمور المفتراة على ابن تيمية رحمه الله .

وهذا بيان صريح يوضح لك جريمة الافتراء التي اقترفها محقق « مراتب الإجماع » لابن حزم و « نقده » لابن تيمية على الحافظين ابن تيمية وابن حجر رحمهما الله وكذلك مصنف « الدليل القويم على الصراط المستقيم » في قولهما : « وقد استبشع ابن حجر في فتح الباري رأي ابن تيمية فقال . . . وذكروا عبارته » (١٤١) .

وحسبك دليلاً على صحة ما ذهبنا إليه في توضيح كلمات ابن حجر رحمه الله تلك الكلمة المضیئة التي سطرها الحافظ في تقریظ كتاب « الرد الوافر » لابن ناصر الدين الدمشقي : « . . . فكيف لا ينكر على من أطلق أنه كافر ، بل من

(١٤٠) الدرر الكامنة (١٥٤ / ١) .

(١٤١) مراتب الاجماع ص ١٦٩ ، الدليل القويم على الصراط المستقيم ص ١٨٢ .

أطلق على من سماه شيخ الإسلام الكفر ، وليس في تسميته بذلك ما يقتضي ذلك فإنه شيخ في الإسلام بلا ريب ، والمسائل التي أنكرت عليه ما كان يقولها بالتشهي ولا يصر على القول بها بعد قيام الدليل عليه عناداً ، وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبري منه ، ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب ، فالذي أصاب فيه وهو الأكثر يستفاد منه ويترحم عليه بسببه ، والذي أخطأ فيه لا يقلد فيه ، كان أشد المتعصبين عليه والقائمين في إيصال الشر إليه ، وهو الشيخ كمال الدين الزملكاني شهد له بذلك ، وكذلك الشيخ صدر الدين ابن الوكيل الذي لم يثبت لمناظرته غيره ، ومن اعجب العجب أن هذا الرجل كان أعظم الناس قياماً على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية ، وتصانيفه في ذلك كثيرة وشهيرة ، وفتاويه فيهم لا تدخل تحت الحصر ، فياقرة أعينهم إذا سمعوا بكفره ، وياسرورهم إذا رأوا من يكفر من لا يكفره ، فالواجب على من تلبس بالعلم وكان له عقل أن يتأمل كلام الرجل من تصانيفه المشتهرة ، أو من السنة من يوثق به من أهل النقل ، فيفرد من ذلك ما ينكر فيحذر منه على قصد النصح ، ويثني عليه بفضائله فيما أصاب من ذلك كدأب غيره من العلماء ، ولو لم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السائرة التي انتفع بها الموافق والمخالف ، لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته ، فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم ، والتميز في المنطوق والمفهوم ، أئمة عصره من الشافعية وغيرهم ! فضلاً عن الحنابلة ، فالذي يطلق عليه مع هذه الأشياء الكفر ، أو على من سماه شيخ الإسلام ، لا يلتفت إليه ، ولا يعول في هذا المقام عليه ، بل يجب رده عن ذلك إلى أن يراجع الحق ويدعن

للصواب ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، وحسبنا الله ونعم الوكيل» (١٤٢) .

وسئل الحافظ عن رجل قال عن شيخ الإسلام كان كافراً ، وقع منه الكفر في ثلاثين مكاناً فأجاب : « الحمد لله ، اللهم اهدي لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، لا يطلق في ابن تيمية أنه كافر إلا أحد رجلين ، إما كافر حقيقة ، وإما جاهل بحاله ، فإن الرجل كان من كبار المسلمين ، إلا أن له مسائل اختارها من مقالات المسلمين ، يلزم بعضها الكفر عند أهل العلم دون بعض ، ولازم المذهب ليس بمذهب ، ولم يزل المذكور داعية إلى الإيمان بالله تعالى طول عمره ، وأثنى عليه وعلى علمه ودينه وزهده جميع الطوائف من أهل عصره حتى ممن كان يخالفه في الاعتقاد ، والله المستعان » (١٤٣) .

قلت : فليتأمل الكوثري الذي قال في «الاشفاق» إذا كان ابن تيمية شيخ الإسلام فعلى الإسلام السلام . وقال في موطن آخر : ابن تيمية شيخ إسلام أهل التجسيم ، وكذلك الشيخ الحبشي الحرري الذي أطلق في ابن تيمية رحمه الله كل كلمات الكفر ومشتقاتها حتى أنه لم يترك كلمة في المعجم تدل على الردة والخروج من الإسلام إلا وصفه بها (١٤٤) .

تحذير الباحث السري من وسوسة الشيخ الحبشي الحرري

لقد نشأت شرذمة حملت على عاتقها مهمة تكفير شيخ الإسلام رحمه

(١٤٢) الرد الوافر ص (١٤٥ - ١٤٦) .

(١٤٣) المصدر السابق (١٧٩) . وهذا الكتاب الفذ الذي ألفه ابن ناصر الدين رحمه الله للرد

على من طعن في شيخ الإسلام ووصف من سماه بذلك بالكفر عليه سماعات متصلة الاسانيد فلا يستطيع إنسان الطعن فيه .

(١٤٤) انظر كتابه الدليل القويم على الصراط المستقيم ص ١٦٠ .

الله ، وما عداوتهم حقيقة إلا للكتاب والسنة التي حمل لواءها ابن تيمية في عصر أصبح الإسلام غريباً في عقرداره ، ولكن هؤلاء لما عجزوا عن مجابهة الحق باسمه الصريح ، عمدوا إلى مهاجمة أتباعه ، لأن الهجوم على الأفراد أسهل من الهجوم على الحق نفسه فألف أحد كبرائهم رسالة سماها : « الدليل القويم على الصراط المستقيم » ، يتبين لك من دراستها أنه من أفراخ المعتزلة ومخانيث الجهمية اقتنص من مؤلفات شيخ الإسلام أقوالاً زعم أنها كفر صريح وبناء عليها كفر ابن تيمية رحمه الله ، ولو أردت أن أبين ضلالاته واقتراءاته لأطنبت وخرجت عن المقصود ولكن يكفي أن ابنه ذوي الألباب على الكذب الذي ألصقه بشيخ الإسلام ، نقل عن شيخ الإسلام قوله : « وأما قوله إنه يفضل عنه من العرش من كل جانب أربع أصابع فهذا لا أعرف له قائلاً ولا ناقلاً ولكن روي في حديث عبدالله بن خليفة أنه ما يفضل من العرش أربعة أصابع يروى بالنفي ويروى بالإثبات ، والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين كالاسماعيلي وابن الجوزي . . . إلى قوله فهذا وأمثاله سواء كان حقاً أو باطلاً لا يقدح في مذهب أهل السنة ولا يضرهم » وقال بعد ذلك : « انظر الى قوله ولفظ النفي لا يردُّ عليه شيء كيف يميز نسبة هذا إلى النبي ﷺ وهو كلام صريح في التجسيم ، وانظر أيضاً إلى تجويزه أن يكون الرسول ﷺ قال : يفضل عنه أربع أصابع الذي هو أقبح من لفظ النفي وإن كان كلا اللفظين يقتضي إثبات المساحة والمقدار لذات الله وقد قام الدليل العقلي القطعي على استحالة ذلك على الله . . . » (١٤٥) .

إن هذا الرجل لما وصل إلى الكلام الذي يفسر قول ابن تيمية المنقول جف قلمه عن قول الحق الذي يقطع جهيزته ، ويدحض زعمه فقد قال شيخ

الإسلام بعد الكلام المنقول : « لأنه بتقدير أن يكون باطلاً ليس هو قول جماعتهم بل غايته أنه قالته طائفة ورواه بعض الناس ، وإذا كان باطلاً رده جمهور أهل السنة كما يردون غير ذلك فإن كثيراً من المسلمين يقول كثيراً من الباطل فما يكون هذا ضاراً لدين المسلمين وفي أقوال الإمامية من المنكرات ما يعرف مثل هذا فيه لو كان قد قاله بعض أهل السنة » (١٤٦) .

إن هذا الرجل الذي وصف نفسه بخادم علم الحديث النبوي يجهل علم الحديث النبوي فابن تيمية ضَعَّفَ هذا الحديث فقد صدره بروي وهي صيغة التمريض التي تدل على ضعف الحديث ، وقد فعل ذلك في الروایتين النفي والإثبات .

وغاية ابن تيمية بعد ذلك أن يبين أن الحديث لو صح فإنه لا يضر مذهب السنة كما زعم الرافضي الذي يرد عليه ، وهذا أسلوب يقره أهل العلم لإثبات زيادة الضعف في الحديث المطعون فيه فإنهم كثير ما يقولون وعلى فرض صحته فإنه يعني كذا وكذا لبيان أنه ليس للخصم حجة فيه ، وهذا هو التضعيف المضاعف .

وقد أطال شيخ الإسلام الكلام حول هذا الحديث وبيّن أنه لا يصح وأنه مكذوب على رسول الله ﷺ ، ولو صح فليس فيه حجة لمحتج لأنه يروى بالإثبات وهذا يدل على أن الله أعظم من العرش ومستغن عنه قال رحمه الله : « وكذلك ما يجمعه عبد الرحمن بن منده مع أنه من أكثر الناس حديثاً ، لكن يروي شيئاً من الأحاديث الضعيفة ، ولا يميز بين الصحيح والضعيف ، وربما

جمع باباً كل احاديثه ضعيفة . . . ومن ذلك حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يروى عن عمر عن النبي ﷺ . . . » (١٤٧) .

فكيف يجوز لنا بعد هذا أن نقول إن ابن تيمية يميز نسبة الحديث الى رسول الله ﷺ ، وإنما ذلك من باب الاسترسال للخصم لقطع دابر حجته ، فتدبر .

ثم ينقل عن ابن تيمية قوله : « . . . حينئذ فيمتنع كون شيء من العالم أزلياً وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل . . . » (١٤٨) لكنه حذف عبارته السابقة للكلام : « وعلى هذا التقدير فيجوز مقارنة المراد للإرادة في الأزل ويمتنع حدوث شيء إلا بسبب حادث . . . » (١٤٩) والتي تدل على أن ابن تيمية لا يثبت القدم النوعي وحوادث لا أول لها وإنما احتمال عقلي أجازه الخصوم يسقط حجة المتكلمين وقد بسطنا القول في ذلك آنفاً وعلمت أن لازم المذهب ليس بمذهب ، والمقصود هنا أن خصوم ابن تيمية لما رأوا أنفسهم كساع إلى الهيجاء دون سلاح لجؤوا إلى التزوير والتحريف لعلمهم يصدون الناس عن كتب ابن تيمية ومؤلفاته التي نطقت بالكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح قال الحبشي : « والآن نورد عبارته الصريحة في ذلك وقوله بأزلية العالم بنوعه حتى يراها الناظر بعينه وليس الخبر كالعيان ، لتحذر بلالاً مؤلفاته » (١٥٠) .

(١٤٧) مجموع الفتاوى (١٦/٤٣٤ - ٤٣٩) .

(١٤٨) الدليل القويم ص ٤١ .

(١٤٩) منهاج السنة (١/١٠٨) .

(١٥٠) الدليل القويم ص ٤٠ .

ابن تيمية وحلول الحوادث بذات الله تعالى

إن الكلام على هذه القضية كلام مجمل يشتمل على حق وباطل ، فإن أرادوا أن ابن تيمية يقول : أن شيئاً من الحوادث يحل في ذات الله المقدسة ؛ فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً لأن شيخ الإسلام رحمه الله من أشد علماء السلف نفياً لذلك وقد تقدم عنه ذلك ونقل عنه الثقات من أهل العلم ذلك ، قال العلامة بدر الدين العيني الحنفي رحمه الله : « . . . ومن جملة ما سئل عنه وهو على كرسيه ، يعظ الناس والمجلس غاص بأهله ، في رجل يقول ليس إلا الله . ويقول : الله في كل مكان ، هل هو كافر أو إيمان ؟

فأجاب على الفور : من قال : إن الله بذاته في كل مكان فهو مخالف للكتاب والسنة وإجماع المسلمين ، بل هو مخالف للملل الثلاث ، بل الخالق سبحانه وتعالى بائن من المخلوقات ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته ، بل هو الغني عنها ، البائن بنفسه منها ، ولقد اتفق الأئمة من الصحابة والتابعين ، الأربعة وسائر أئمة الدين ، أن قوله تعالى : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ ليس معناه أنه مختلط بالمخلوقات وحالاً فيها ، ولا أنه بذاته في كل مكان بل هو سبحانه وتعالى مع كل شيء بعلمه وقدرته ونحو ذلك » (١٥١) .

(١٥١) الرد الوافر ص ١٦٥ .

وإن أرادوا أنه يصف الله بالصفات الاختيارية من أنه يفعل ما يريد ،
ويتكلم بما شاء إذا شاء ، ويرضى ويغضب لا كأحد من الورى ، وبالنزول
والاستواء ، كما يليق بجلاله فهو حق ، وهذا ما يقصده المتكلمون فهم يطلقون
على الصفات الاختيارية حلول الحوادث (١٥٢) .

ومنع حلول الحوادث بذات الله بمعنى أنه يتكلم متى شاء ويفعل ما يريد
محل اتفاق بين المتكلمين من أشاعرة ومعتزلة، وكذلك الفلاسفة ، وشبهتهم
أننا إذا جوزنا وصف الله بذلك فقد جوزنا حلول الحوادث بذات الله وذلك محال
عندهم ولذلك لجأوا إلى التعطيل والتأويل .

وحجتهم : أنه لو قامت الحوادث به لم يخل عنها ، وما لم يخل من
الحوادث فهو حادث (١٥٣) . ويستدل القائلون بالصفات الاختيارية على ذلك
بالنقل والعقل أما النقل فإن الله تبارك وتعالى أثبت ذلك لنفسه فقال : ﴿ إنما
أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ [يس : ٨٢] وقال : ﴿ ويوم
يناديهم فيقول ماذا أجبتم المرسلين ﴾ [القصص : ٦٥] . وأما العقل فإن
قدرته على ما يقوم به من الكلام والفعل صفة كمال ، ومن المعلوم أن من يتكلم
وفعل أكمل ممن لا يتكلم ولا يفعل والله صفات الكمال ، وهذا ما يقرره القرآن
الكريم في قوله تعالى : ﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون ﴾ [النحل :
١٧] .

وهذا قول السلف الصالح كما نقل عنهم شيخ الإسلام : « هو مذهب
أكثر أهل الحديث ، بل قول أئمة الحديث ، وهو الذي نقلوه عن سلف الأمة ،

(١٥٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٧٣/٦)

(١٥٣) لمع الأدلة للجويني ص ٩٦ .

وأئمتها ، وكثير من الفقهاء أو أكثرهم ، وفيهم من الطوائف الأربعة :
الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنبلية من لا يحصي عدده إلا
الله » (١٥٤) .

وذكر الرازي أنه لازم لجميع الطوائف التي أنكرته (١٥٥) .
وهكذا يتضح أن وصف الله أنه يتكلم متى شاء ، ويفعل ما يريد ، هو
الرأي الرشيد بدلالة العقل والنقل .

(١٥٤) بيان تلبيس الجهمية (٢٠٣/١) .

(١٥٥) الأربعين في أصول الدين ص ١١٨ .

الخاتمة

(رزقنا الله حسنها)

لم ينبج شيخ الإسلام ابن تيمية من كيد الكائدين الذين رموه بكل سوء ،
لكن الله برأه مما قالوا وكان عند أئمة الجرح والتعديل ثبناً ثقة عدلاً .

ولقد انبرى كثير من أهل العلم والفضل لهؤلاء الشائنين فأظهروا
خطيئهم وفساد قولهم ، يستطيع الباحث أن يقف على أقوالهم المضیئة في شيخ
الإسلام في مصنفاتهم القيّمة التي طفحت بمناقب ابن تيمية مثل « الرد الوافر »
لابن ناصر الدين الدمشقي ، و « العقود الدرية » في مناقب شيخ الإسلام ابن
تيمية « للحافظ ابن عبد الهادي ، و « الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية »
للحافظ عمر البزار ، و « جلاء العينين في محاكمة الأحمدین » للسيد نعمان
الآلوسي ، وغيرها ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

طالب العلم الشرعي

أبو أسامة سليم الهلالي

غرة صفر الخير ١٤٠٤ هـ

الأردن - عمان اللقاء

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - ابن تيمية بطل الاصلاح الديني : محمود مهدي استانبولي ، دار المعرفة .
- ٣ - ابن تيمية حياته وعصره : محمد أبوزهرة ، دار الفكر العربي .
- ٤ - ابن تيمية السلفي : محمد خليل هراس ، طبعة اليوسفية - طنطا .
- ٥ - ابن تيمية الفقيه المعذب : عبد الرحمن الشرقاوي ، دار الموقف العربي .
- ٦ - ابن تيمية وموقفه من التأويل : محمد السيد الجليلند ، المكتبة العصرية - صيدا .
- ٧ - الأربعين في أصول الدين : محمد بن عمر الرازي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن .
- ٨ - الأعلام العلية : الحافظ البزار ، المكتب الإسلامي .
- ٩ - اقتضاء الصراط المستقيم : ابن تيمية ، دار المعرفة .
- ١٠ - إجماع العوام عن علم الكلام : الغزالي ، ضمن مجموعة القصور العوالي .
- ١١ - البداية والنهاية : ابن كثير ، مكتبة المعارف - بيروت .
- ١٢ - بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية : ابن تيمية ، تصحيح وتعليق محمد ابن عبد الرحمن بن قاسم ، مطبعة الحكومة - مكة المكرمة .
- ١٣ - تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد : الألباني ، المكتب الإسلامي .
- ١٤ - ترجمة شيخ الإسلام : محمد كرد علي ، المكتب الإسلامي .
- ١٥ - تهافت الفلاسفة : الغزالي ، تحقيق سليمان دنيا ، طبعة دار المعارف .
- ١٦ - تهذيب التهذيب : ابن حجر ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن .
- ١٧ - الجامع الصحيح : البخاري ، طبع صبيح .

- ١٨- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ، ابن الألوسي ، دار الكتب العلمية .
- ١٨- رحلة ابن بطوطة ، تحقيق وتقديم وتعليق علي المنتصر الكتاني ، مؤسسة الرسالة .
- ١٩- الرد على المنطقيين : ابن تيمية ، نشر عبد الصمد شرف الدين الكتبي .
- ٢٠- الرد الوافر : ابن ناصر الدين ، المكتبي الإسلامي .
- ٢١- الدرر الكامنة : ابن حجر . طبع الهند
- ٢٢- دفاع عن الحديث النبوي والسيرة : الألباني ، طبع دمشق
- ٢٣- دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد : أبو بكر الحصني - طبعة الحلبي .
- ٢٤- الدليل القويم على الصراط المستقيم : عبدالله الحبشي ، طبعة ثانية ١٣٩٧ هـ .
- ٢٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة : الألباني ، المكتب الإسلامي .
- ٢٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة : الألباني ، المكتب الإسلامي .
- ٢٧- السنن : الدارمي ، دار الفكر .
- ٢٨- السنن : النسائي ، دار الكتاب العربي .
- ٢٩- شرح حديث النزول : ابن تيمية ، المكتب الإسلامي .
- ٣٠- شرح العقيدة الطحاوية : الغنيمي طبع دمشق
- ٣١- شذرات الذهب : ابن العماد : دار المسيرة .
- ٣٢- شفاء السقام في زيارة خير الأنام : السبكي .
- ٣٣- الصارم المنكي في الرد على السبكي : ابن عبد الهادي .
- ٣٤- الصحيح : مسلم بن الحجاج ، طبعة صبيح .
- ٣٥- صحيح الجامع الصغير : الألباني ، المكتب الإسلامي .
- ٣٦- طبقات الشافعية : ابن السبكي ، دار المعرفة .
- ٣٧- الفتاوى الحديثية : الهيتمي ، تصوير بيروت
- ٣٨- فتح الباري : ابن حجر ، المكتبة السلفية .
- ٣٩- فيض القدير : المناوي ، دار المعرفة .

- ٤٠- قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة : ابن تيمية ، المكتب الإسلامي .
- ٤١- القسطاس المستقيم : الغزالي ، ضمن مجموعة القصور العوالي .
- ٤٢- العقل والنقل : ابن تيمية ، تحقيق محمد حامد الفقي ، طبعة أنصار- السنة
المحمدية .
- ٤٣- القول الجلي : ضمن مجموعة من المناقب
- ٤٤- العقود الدرية : ابن عبد الهادي : دار الكتب العلمية .
- ٤٥- العقيدة الحموية الكبرى : ابن تيمية ، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى .
- ٤٦- عقيدة السلف أصحاب الحديث : أبو عثمان الصابوني : ضمن مجموعة الرسائل
المنيرية .
- ٤٧- العقيدة الواسطية : ابن تيمية ، المكتب الإسلامي .
- ٤٨- لسان العرب : ابن منظور : دار صادر .
- ٤٩- لمع الأدلة : ابو المعالي الجويني ، تحقيق فوقية حسين ، طبعة المؤسسة المصرية .
- ٥٠- مجموع فتاوى ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد ، تصوير
عن الطبعة الأولى .
- ٥١- المدونة : مالك بن أنس ، مطبعة السعادة .
- ٥٢- مراتب الإجماع : ابن حزم . دار الكتب العلمية .
- ٥٣- المستدرک : الحاكم ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن .
- ٥٤- المسند : أحمد بن حنبل ، دار الفكر .
- ٥٥- معرفة السنن والآثار : البيهقي ، تحقيق سيد صقر .
- ٥٦- مقالات الكوثري ، طبعة الأنوار ١٣٧٢ هـ .
- ٥٧- منطق ابن تيمية : محمد حسني الزين ، المكتب الإسلامي .
- ٥٨- المنقذ من الضلال : الغزالي : طبعة دار الكتب الحديثة .
- ٥٩- منهاج السنة : ابن تيمية : دار الكتب العلمية .
- ٦٠- موافقة صريح المعقول الصحيح المنقول : ابن تيمية ، على هامش منهاج السنة .

- ٦١- ميزان الاعتدال : الذهبي ، تحقيق علي البجاوي ، دار المعرفة
- ٦٢- نقد مراتب الإجماع : ابن تيمية ، على هامش مراتب الإجماع .
- ٦٣- نقض المنطق : ابن تيمية ، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزه وسليمان الصنيع ، دار المعرفة .
- ٦٤- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير ، المكتبة الإسلامية .
- ٦٥- الوصية الكبرى : ابن تيمية ، طبعة صبيح .

فهرست الموضوعات

٣	المقدمة
٧	ابن تيمية ومكارم الأخلاق
١٩	ابن تيمية وزيارة القبور الزيارة الشرعية
٣٨	تكميل
٤١	ابن تيمية والمنطق
٥٠	ابن تيمية والتجسيم
٦٨	ابن تيمية وتسلسل الحوادث
٩٨	تحذير الباحث السري من وسوسة الشيخ الحبشي الهري
١٠٢	ابن تيمية وحلول الحوادث
١٠٥	الخاتمة
١٠٦	مسرد المصادر والمراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

مِنْ مَنشُورَاتِنَا

- ١ - ابنُ تيميةَ المُفتري عَلَيهِ سليم الهلالي
- ٢ - أحكامُ العيدينِ في السَّنةِ المُطَهَّرةِ علي حسن علي عبد الحميد
- ٣ - البدعةُ وأثرُها السيِّءُ في الأمةِ سليم الهلالي
- ٤ - برُّ الوالدينِ في القرآنِ الكريمِ والأحاديثِ الصحيحةِ نظام سكجها
- ٥ - التذكيرةُ في صِفَةِ وُضوءٍ وَصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ علي حسن علي عبد الحميد
- ٦ - التعليقاتُ الأثريةُ على المنظومةِ البيقونيةِ علي حسن علي عبد الحميد
- ٧ - تلخيصُ أحكامِ الجنائزِ محمد ناصر الدين الألباني
- ٨ - الجنةُ نعيمُها والطريقُ إليها علي حسن علي عبد الحميد
- ٩ - حكمُ الدينِ في اللَّحِيَةِ والتَّدخينِ علي حسن علي عبد الحميد
- ١٠ - ركائزُ الدَّعوةِ في القرآنِ محمد إبراهيم شقره
- ١١ - سلسلةُ الأحاديثِ الصَّحيحةِ المجلد الرابع محمد ناصر الدين الألباني
- ١٢ - سلسلةُ الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ المجلد الثاني محمد ناصر الدين الألباني
- ١٣ - صِفَةُ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ في رَمَضانَ سليم الهلالي
- ١٤ - القَبْرُ عَذَابُهُ وَنَعِيمُهُ وعلي حسن علي عبد الحميد
- ١٥ - كِتَابُ الإِخْلَاصِ حسين العوايشة
- ١٦ - كِتَابُ الدُّعاءِ حسين العوايشة
- ١٧ - مُختَصَرُ إِيْقَاطِ هِمَمِ أُولِي الأَبْصارِ الفُلَّاني/سليم الهلالي
- ١٨ - مَناسِكُ الحَجِّ والعُمْرةِ محمد ناصر الدين الألباني
- ١٩ - موقِفُ الإسلامِ من نَظَريَّةِ ماركسِ الدكتور أحمد العوايشة
- ٢٠ - هل المسلمُ ملزَمٌ بِاتِّباعِ مذهبٍ من المذاهبِ الأربعةِ المعصومي/سليم الهلالي
- ٢١ - الوسيلةُ إلى شِفاعَةِ صاحِبِ الوسيلةِ محمد إبراهيم شقره

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة
ص ب ١٥٢٨٦ - ماركا الشمالية / عمان - الأردن / تلفون ٩٤٩٤٠ - ٩٤٩٤١